# ظاهرة الحذف
# فى الدرس اللغوى

طاهر سليمان حمودة
أستاذ العلوم اللغوية
ورئيس قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



الدار الجامعية
طبع - نشر - توزيع
ص.ب ٣٥ الإبراهيمية - الإسكندرية ت : ٥٩٦٧٨٨٢

# ظاهرة الحذف

## فى الدرس اللغوى

تأليف الدكتور

**طاهر سليمان حموده**

أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٨

الدار الجامعية

للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب ٣٥ الإبراهيمية - رمل إسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فإن أولى خطى التجديد هى قتل القديم بحثاً، وقد أردت بتناول موضوع "الحذف فى الدرس اللغوى" أن أعرض لهذه الظاهرة من خلال دراسة القدماء لها عرضاً يتسم بالشمول والتنظيم، ذلك أن الحديث فيها عندهم قد تشتت مواضعه، وتناثرت أجزاؤه وعناصره فى أبواب الصرف والنحو وعلم المعانى.

والإشارة إلى الحذف عند القدماء متفرقة فى كثير من أبواب النحو والصرف، ولم تحظ الظاهرة بدراسة نظرية مناسبة عند القدماء باستثناء مواضع قليلة تجدها لدى حذاق النحاة كسيبويه وابن جنى وابن هشام كما نجدها فى علم المعانى بيد أنها لا تتسم بالشمول فى الموضع الواحد.

وعناية القدماء بالتطبيق - كما هى عادتهم - أغلب من عنايتهم بالتنظير فيما يتصل بهذه الظاهرة أو بغيرها من الظواهر، ولاشك انهم فى تطبيقهم يصدرون عن أفكار معينة يمكن أن تشكل جوانب نظرية متكاملة وإن لم يعن أحد بعرضها وإبراز عناصرها عرضا نظريا واضحاً.

لذلك كان من الضرورى للوقوف على أبعاد هذه النظرية عندهم من جمع ما تناثر من ملاحظاتهم وقواعدهم، وفحص ما قد يتناقض منها فى بعض الأحيان، مع الإفادة بالطبع بما يقدمه الدرس اللغوى الحديث بمنهجيه الوصفي والتحويلي، وهو ما يمكن أن يصل بنا إلى تصور دقيق شامل عن الظاهرة كما هى فى واقع اللغة وكما هى فى تصور القدماء من خلال دراستهم وملاحظاتهم عنها.

والحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة فى الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعترى الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر، ولعل مقارنة عابرة بين المنطوق والمكتوب فى لغة كالفرنسية تكفى فى الدلالة على الحذف الذى يعترى أواخر الكلمات.

وتحظى هذه الظاهرة بعناية خاصة من قبل أتباع المنهج التحويلى حيث يحاولون وضع القواعد والأحكام التى تنظمها فى لغة من اللغات على أساس من نظرية تشومسكى فى التراكيب النحوية syntactic structures.

وقد رأيت أن أتناول ذلك فى التمهيد ثم أتبعه ببيان مدى عناية القدماء بدراسة الحذف وكيفية استخدامهم لمصطلحى " الحذف " و " الإضمار " وإلى ما تعرضوا له صدد ذلك من نقد من قبل بعض الدارسين المحدثين.

وبعد التمهيد الذى بينا فيه عناية التحويليين بالحذف، ووقفنا منه على جوانب كثيرة من التشابه بين منهجهم ومنهج القدماء فى دراسة

الظاهرة، رأيت بعد ذلك أن أعرض لأبعاد دراسة القدماء للظاهرة وتصورهم لها من خلال خمسة فصول جعلت أولها لأسباب الحذف، وقد استقصيت فيه ما علل القدماء به الحذف على اختلاف مواضعه وأنواعه، وبينت ما إذا كانت هذه العلل مطردة أى قياسية أم غير مطردة، وقد شملت هذه الأسباب ما يتصل بالحذف على المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية، فبعض هذه الأسباب يعلل به الحذف على المستويات المذكورة جميعها، وبعضها يختص بأحدها، كما تناولت فى هذا الفصل الحذف لضرورة الشعر وهو حذف صوتى يعترى بعض الأصوات ويختص بلغة الشعر.

وفى الفصل الثانى تحدثنا عن أغراض الحذف، أى الأهداف المقصودة من قبل الناطقين عندما يحذفون بعض العناصر، وهو أمر يحظى بعناية البلاغيين بصفة خاصة وإن كان حذاق النحاة لا يغفلون الإشارة إليه وهذه الدراسة ذات صلة وثيقة بالمعنى، ولذلك تعد من صميم عمل اللغويين، وهى مؤثرة فى تقدير الحذف أو عدمه.

وتناولت فى الفصل الثالث شروط الحذف التى وضعها القدماء ونبهت إلى أهمها وهو وجود الدليل على المحذوف، ويشمل الدليل أنواع القرائن المصاحبة للكلام من حالية وعقلية ولفظية وما يتفرع عن بعضها من قرائن صوتية أو إعرابية أو صناعية تتصل بالأصول والقواعد النحوية، وقد فصلت فى بيان هذه القرائن على تنوعها، كما عرضت للشروط الأخرى وبينت صدد كل منها مدى سلامته أو قصوره عن الشمول وعدم اطراده موضحا ذلك بالأمثلة، وسبب القصور أو عدم الدقة فى بعض الشروط أنها كانت عقلية بعيدة عن التتبع الوصفى الواقعى للظاهرة فى مواضعها من اللغة.

وجعلت الفصل الرابع لتقدير المحذوفات، والأساس الذى يصدر عنه النحاة فى تقديراتهم للحذف والزيادة وإعادة الترتيب هو نفس ما يصدر عنه التحويليون وإن اختلفت الطرائق والأشكال عند كل فريق، وقد بينت فى هذا الفصل القواعد العامة التى وضعها القدماء لتقدير المحذوفات، وما هو أولى بالتقدير فى المواضع المحتملة لأكثر من وجه، ومن هذه القواعد ما يماثل بعض القواعد التحويلية فى الحذف فى بعض اللغات الأخرى.

وفى الفصل الخامس والأخير تناولت أنواع الحذف ومواضعه فى خمسة موضوعات أولها عرضت فيه للحذف الصوتى والصرفى، وقصدت به الحذف الذى يعترى جزء أو أكثر من أجزاء الكلمة الواحدة، فإذا لم ينتج عن الحذف تغير دلالى فهو حذف صوتى، وإن أدى الى ذلك كان صرفياً وتناولت فى الموضوعات التالية أنواعا من الحذف تتصل بالتراكيب النحوية، فبحثت فى الموضوع الثانى حذف الأسماء، وفى الثالث حذف الأفعال، وفى الرابع حذف الحروف، وفى الخامس حذف الجمل، وبينت فى كل منها مواضع الحذف، ورتبتها – فى الغالب – بحسب كثرة ورودها فى اللغة، وأشرت إلى المواضع القياسية والسماعية.

وقد حاولت – ما أمكن – تجنب التكرار فى الأمثلة التى يمكن أن ترد فى أكثر من موضع من مواضع البحث مكتفيا بالإحالة إليها فى موضعها الآخر، أو باختصارها.

وقد عنيت من الآراء النحوية – فى سائر البحث – بما يتصل بتقدير المحذوفات، ذلك أن البصريين قد يقدرون حذفا فى بعض المواضع لايراه الكوفيون، كما قد يقع الخلاف فى مقدار المقدر، كما أوردت

آراء ابن مضاء القرطبى التى تنتقد تقدير المحذوفـــات فـــى بعــض التراكيب.

وفى الخاتمة ذكرت أهم النتائج التى توصل إليها البحث.

وبعد، فلعل هذا البحث أن يكون موفقا فى تناول شـــامل لـــهذه الظاهرة، وفى عرض واضح دقيق لدراسة القدماء، والكمال لله وحده، وحسبنا الجهد الصادق والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخـــير والصـــواب والسداد.

**طاهر سليمان حمودة**

# تمهيـــد

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغـــات الإنســانية، وتبــدو مظاهرها فى بعض اللغات أكثر وضوحا، ونحن نرى أن ثبــات هــذه الظاهرة فى العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه العربية فى خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز جعلها - مثـــلا - تضمر فعل الكينونة فى الربط بين جزءى الجملة الاسمية، ولا تذكـــر لفظاً للتعبير عن الكون المطلق أى مجرد الوجود، فهو واجب الحـــذف إذا كان خبرا للمبتدأ بعد " لولا "، أو خبرا لــ " لا " النافية للجنس، أو غير ذلك من المواضع. وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثير مـــن اللغـــات التى تظهر أفعال الكينونة.

وينتج الحذف فى اللغات عن أسباب متشابهة فى أحيان كثيرة، منها ما يعرف فى العربية بكثرة الاستعمال-وسنبحثه بـــالتفصيل فـــى الفصل التالى-وهو ما نقف عليه فيما يعترى بعض التعبيرات الفرنسية التى يكثر استعمالها فى الحديث اليومـــى وهـــى ne..... pas " ولا خطوة "، ne ... rien " لاشىء " ، ne .... Personne " ولا شخص "، صارت هذه العبارات تستعمل استعمالا خاصا فى الرد على كثير من الأسئلة ذات الصيغ المعينة يتمثل فى حذف الجزء الأول من التعبيرات وهو كلمة ne الدالة على النفى فيكون الجواب : pas " خطوة "، أو personne " شخص " أو rien " شىء " وحدها، ولكـــن يفـــهم الفرنسيون من هذه الكلمة معنى النفى بعد حذف الكلمة الدالـــة أصـــلا

عليه، فإذا رد الفرنسى على سؤال بمعنى : " من هنـــاك ؟ " وأراد أن يقول : لا أحد ؛ كانت إجابته Personne أى "شخص" أو " أحد "[1].

وشبيه به فى العربية ما ذكر عند القدماء على أنه مـــن ســـنن العرب فى كلامها حين يقولون " والله أفعل ذاك " يريـــدون : لا أفعـــل [2]. وكذلك حذف " لا " النافية قبل ( تفتأ ) كما فى قوله تعالى " تـــالله تفتأ تذكر يوسف " وقبل ( أبرح ) كما فى قول امرئ القيس :

*** فقلت يمين الله أبرح قاعدا ***

وذلك لجريان العرف على أن هذين الفعلين لا يســـتعملان إلا منفيين، ولهذا السبب امكن الحذف اعتمادا علـــى قرينـــة الاســـتعمال المشهور[3]، وسنشير إلى ذلك فى مواضعه من البحث.

---

( ١ ) د. محمود السعران : علم اللغة ص٣١٣.

( ٢ ) ابن فارس:الصاحبى فى فقه اللغة، السيوطى: المزهر فى علوم اللغة ج٢ ص ٣٣١

( ٣ ) ابن جنى : الخصائص ج٢ ص ٢٨٤.

## النظرية التحويلية وظاهرة الحذف

النظرية التحويلية نظرية حديثة نشأت فى الخمسينات بعد أن وضع تشومسكى كتابة المشهور Syntactic Structures ، ثم تبعه عدد من اللغويين الذين طوروا نظريته أو أعطوها أشكالا متعددة، بيد أنه لا ينبغى أن نتوهم ان هذه الدراسات قد قفزت إلى الوجود فجأة، فالنحو التقليدى فى كثير من اللغات يحمل فى طياته كثيرا من عناصر النظرية(١).

ويعد كتاب تشومسكى أكبر الكتب أثرا فى جميع النظريات اللغوية، وتوصف نظريته بأنها ثورية بالنسبة لمسار الدرس اللغوى قبل تشومسكى، وهى مع كل ثوريتها كان قد أرهص بها فى كتابات زيلنج هاريز أستاذ تشومسكى، وفى كتابات بعض الدارسين الذين جعلوا يكتبون دون أن يضعوا إطارا نظريا كذلك الذى يظهر فى مواجهتنا بالنسبة للنظرية التحويلية(٢).

وقد تبع تشومسكى عدد كبير من اللغويين الذين طوروا نظريته أو أعطوها أشكالا متعددة، ومهما يكن من خلاف بينها وبين المناهج التقليدية فى التحليل والتقدير فإنها تقوم على أساس هام هو الاعتراف بوجود تركيب باطنى، أو بنية عميقة لكل جملة، هذا التركيب هو الذى يعطى المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق بالفعل او يرسم بالكتابة فيسمى عندهم بالتركيب الظاهرى او البنية السطحية Deep or

---

(١) انظر فى : السوابق التاريخية للنحو التحويلى :
Grinder & Elgin : Guide to Transformational Grammar, P. 30

(٢) Palmer : Grammar, P. 135

وبين البنية السطحية underlying structure Surface structure ويسمى تحويلا Transformation أو قانونا تحويليا Transformational rule[١].

إن اللغة عند – تشومسكى – هى أهم الجوانب الحيوية فى النشاط الإنسانى، وليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون الى تجريدها من " المعنى " ومن " العقل " فى هذا الوصف السطحى الذى قرره دى سوسير أوائل هذا القرن، ولذا فإن دراستها لا ينبغى ان تتوقف عند هذا المنهج الوصفى باعتباره مستقلا لا يتجاوز حدود المادة المباشرة، وإنما ينبغى أن تعيننا الدراسة اللغوية على فهم الطبيعة البشرية[٢].

إن هناك أصولا عميقة فى التركيب الإنسانى تجعله منذ طفولته يتميز بالقدرة على نطق مئات من الجمل لم ينطقها من قبل، وأن يفهم ما يقال له من كلام لم يسبق له سماعه، وهناك مبادئ مشتركة أو كلية universals فى جميع اللغات الإنسانية تمثل جزء مما نسميه بالطبيعة البشرية، وعلى اللغوى إذن أن يضع فى حسبانه أولا " قدرة " الإنسان على اللغة، ومن ثم فإن وصف البنية السطحية فقط لا يقدم شيئا بل لا يعد علما لأنه لا يفسر شيئا ولكن الأهم هو أن نصل إلى البنية العميقة لأنها هى التى تقفنا على قوانين الطبيعة البشرية[٣].

إن فحص البنية السطحية يعنى أن جانبا واحدا من التركيب قد تم بحثه أما الجانب الآخر الذى يتصل بالمعنى أكثر مما يتصل به

---

( ١ ) د. محمد على الخولى : قواعد تحويلية للغة العربية ص ٢١ : ٢٢.

( ٢ ) د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ص ١١٤.

( ٣ ) د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ص ١١٤ ، ١١٥

الشكل الخارجى فإنه لم يفحص هذا الفحص المباشر، وما لـــم تحفـــل دراسة التركيب ( النحو ) Syntax بالمعنى شأن عنايتها بالشكل فـــإن هذا القول سيظل قائما وهو : ليست هنالك من طريقه تشرح لنا كيـــف يفهم المتكلمون بلغة ما معانى الجمل[١].

وهكذا يعطى التحويليون اعتبارا هاما للأســاس العقلــى عنــد دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية، وهم فى ذلك يتفقـــون مـــع النحـــو التقليدى ويرونه أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية فى دراسته للغة حيث لم يقتصر على مجرد الوصف الشكلى للصيغ والتراكيب على نحو مـــا يفعل كثير من الوصفيين ويدعون إليه[٢].

إن لملاحظة الأساس العقلى أهمية كبيرة فى الظاهرة اللغويـــة، فالناس "عنـــدمـــا يتكلمون يبدأون بمجموعة مـــن التصـــورات التـــى يرغبون أن يعبروا عنها، ثم يحولون هذه التصورات المجردة إلى شكل يتناسب مع التعبير فى الكلام وعندما يستمع النـــاس فإنـــهم يســـمعون أصواتا صدرت عن الآخرين، ومن ثم يسعون إلى أن يحولـــوا هـــذه الأصوات إلى المعانى التى حاول المتكلم أن يوصلها، وتحـــدث نفـــس الدورة بين العبارة والمعنى فى الكتابة والقراءة ... والنظام الـــتركيبى للغة يتمثل فى مجموعة الأسس التى تربط معانى الجمل بأشكالها التـــى تقع فى التعبير، والمعنى ينشأ فى العقل، ووظيفة النحو Syntax (علـــم التركيب) هى دراسة العلاقات بين المعنى والشكل "[٣].

---

( ١ ) Falk, Julia, Lingustics and Language P. 194

( ٢ ) د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ص ١٤٥

( ٣ ) Falk, Julia, Lingustics and Language P. 193

وإذا كانت فكرة البنية العميقة هى أهم اسس النظرية التحويلية، فإن التحويليين يرون أنها لم تحظ بدراسة اللغويين فى القرن العشرين حيث انصبت عنايتهم على البنية السطحية، ويرون أنها قد تناولها البحث فى الدراسات اللغوية التقليدية(١).

ويعنينا مما قدمنا عن النظرية التحويلية أن نبين اتفاقها مع النحو العربى فى الأساس العقلى الذى تصدر عنه اللغة، وقد أدى ذلك إلى أن يتناول التحويليون مجموعة من القضايا التى طرقت فى النحو العربى والتى كان الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف فيه ولا يملون من توجيه نقدهم إليها وهذه القضايا هى الحذف والزيادة وإعادة الترتيب وما يتصل بها من قضايا التقدير والأصلية والفرعية والعامل (٢).

إن الطريقة التى يقدمها النحو التحويلى فى تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدمه النحو العربى، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجبارى شبيهة بما سماه نداة العرب القدماء بالحذف الواجب حيث لا تكون الجملة صحيحه نحويا إذا ظهر المحذوف المقدر فى الكلام أى فى بنية السطح على حد تعبير التحويليين. ونعرض هنا لبعض الأمثلة التى يتناولها التحويليون بالنسبة للغة الإنجليزية صدد

---

(١) Ibid : 196

(٢) تفصيل جوانب الاتفاق بين النظرية التحويلية والنحو العربى فى الفصل الثالث من كتاب الدكتور عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث من ١٤٥-١٦٠، والتحويليون يرون أن العمليات التحويلية تندرج تحت الأنواع الثلاثة الرئيسية و هى الحذف والزيادة و إعادة الترتيب، انظر :
Mark Lester: Iintroductory Tranformational Grammar of English P. 21.

ظاهرة الحذف، وقد تنطبق او تتشابه مع قواعد الحذف فى غيرها من اللغات.

والمثال الأول خاص بحذف الاسم الثانى فى الجملة التى تحتوى على فعلين، وذلك إذا كان فاعل الفعل الأول هو نفس فاعل الفعل الثانى وتسمى هذه القاعدة بـ Equi-Np-Delition ( الحذف التبادلى للاسم) كما يتضح من الجملتين التاليتين :

**1) Marvin expects Sylvia to win the Game**
**مارفن يأمل أن تفوز سلفيا باللعبة**

**2) Marvin expects to win the Game**
**مارفن يأمل أن يفوز باللعبة**

فالجملة الثانية قد احتوت على فعلين حذف فاعل الفعل الثانى منهما، ونسوق التعليق بنصه ليتضح مدى التشابه بينه وبين منهج القدماء فى تقدير المحذوفات : " فى كلتا الجملتين (expects) هو نفس الفعل، ولكن فاعل (win) فى الجملة الأولى هو سلفيا، وفى الثانية فاعل (win) هو مارفن هذه الحقيقة لا يمكن المنازعة فيها من قبل المتكلم الأصلى للإنجليزية، ومع ذلك ففى البنية السطحية للجملة الثانية يبدو مارفن وحده فاعل الفعل (expects) كما كان فى الجملة الأولى. كيف إذن يمكن أن نعرف أن مارفن هو فاعل الفعل (win) ؟ إن التوضيح يتمثل مرة أخرى فى البنية العميقة أكثر من السطح، ففى العمق للثانية تكمن بنية يكون فيها مارفن فاعل (win)، ومالم توجد قاعدة التحويل الخاصة بحذف الاسم فإن هذه البنية العميقة ستظهر على السطح على الشكل التالى :

3) Marvin expects Marvin to win the Game.

وهذا التركيب غير نحوى بالنسبة للبنية السطحية فى الإنجليزية، فمارفن يجب أن يذكر فاعلا لـ (win) نتيجة محتومة لحقيقة ان المتكلمين فى الإنجليزية يعرفون أن الجملة (2) لها نفس معنى الجملة (3)، مع أن الأخيرة (3)غير نحوية فمارفن لا يمكن أن يظهر فاعلا للفعل (win) فى بنية السطح، ومن ثم فإن تحويلا إجباريا يجب أن يقع حتى تتحول البنية العميقة إلى بنية سطحية صحيحة نحويا"[١].

ويتضح هذا الحذف لفاعل الفعل الثانى فى الجملة التالية :

**Penelope hates to wash diches**

حيث يذكر التحويليون أن (Penelepe) فى البنية العميقة فاعل الفعل الثانى أيضا (wash) ثم حذف الفاعل عند التحويل إلى بنية السطح، ويتضح ذلك من المقارنة بالجملة التالية :

**Penelops hates for david to wash dishes**

حيث نجد فاعلا لكل فعل[٢].

ومن تتبع الظاهرة فى اللغة الفرنسية يصل التحويليون إلى نتيجة مؤداها أنه إذا وقع اسمان متشابهان فى جملة واحدة فإن أحدهما يجوز أن يحذف ( أى اختيارا )، ويقع الحذف بالنسبة للثانى لا الأول[٣]. وهذه القاعدة شبيهة بما سنذكره فى الفصل الخاص بتقدير

---

( ١ ) Falk, Julia, Lingustics and Language P. 200 - 201

( ٢ ) د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث ص ١٥٢

( ٣ ) Langacker, Fundamentals of Linguistic Analysis P.113

المحذوفات حيث يذكر نحاة العربية أن التقدير لو احتمل كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى، وهو مبنى على أنّ الأصل هو حذف العنصر الثانى المكرر.

وقد نبه التحويليون إلى أن الحذف لا يرجع كله إلى التكرار، فحذف حرف الجر قبل (that) على سبيل المثال يقع دون اعتبار لوجود حرف مماثل أو عدم وجوده فى أى مكان من الجملة (١). والحذف فى هذا الموضع يناظر ما فى العربية من حذف حرف الجر قياسيا قبل " أن" وأنّ" المصدريتين.

ويتضح فى مثال آخر يقدمه التحويليون كيف تحذف الصفة المكررة وذلك كما فى:

**1) Algernon is as stubborn as our father is.**

حيث يذكرون أن (our father is) مأخوذة من بنية عميقة هى :

(our father is stubborn) بقاعدة تحويلية تقتضى حذف الصفة المكررة (Stubborn) المذكورة فى الجملة الأولى المصاحبة(٢). والمحذوف هو الصفة الثانية.

والحديث عن الحذف أو الزيادة أو إعادة الترتيب يقتضى التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية فى اللغة، أى لابد من وجود تركيب أصلى أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمونه بالبنية العميقة ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر البنية السطحية، وتتضح عناصر

---

(١) Langacker. Fundamentals of Linguistic Analysis P 110

(٢) Ibid P 110

النظرية بهذا الأصل المفترض فى التراكيب فى اعتبارهـــا أن جميـــع التراكيب الخاصة بأية لغة من اللغات ترجع - على اختلافها وتعقدها - إلى نوع واحد من الجمل هو ما سماه تشومسكى جملـــة البـــذرة The kernel sentence وتتصف جملة البذرة ببساطتها وقصرها وبكونـــها أكثر التراكيب ورودا واستعمالا، وتنطبق هذه الأوصاف دائمـــا علـــى الجمل الإخبارية التقريرية المبنية للمعلوم (١)، مثل " ضرب زيد عمرا " فى العربية.

إن هذا الأصل فى تكوين الجمل - فى النظريـــة التحويليـــة - يفسر لنا كيف يعدون الجملة الطلبية مثل :

**Read the book**

كانت فى الأصل : **You will read the book**

وأنه قد حذف منها الفاعل والفعل المساعد (you will) (٢).

وواضح أن ذلك يشبه إلى حد كبير التقدير فى النحـــو العربـــى، وهو ما لم يسلم من نقد فى القديم من قبل ابن مضاء،وفى الحديث مـــن قبل الوصفيين الشكليين.

## قضية الحذف فى العربية بين القدماء والمحدثين :

لا شك أننا نعمد فى حديثنا أو كتابتنا إلى حـــذف كثـــير مـــن العناصر التى تتكرر فى الكلام، أو التى نستطيع الاستدلال عليها مـــن قرائن حالية أو مقالية، ونحن نستطيع فهم هذه العبارات التـــى حـــذف جانب منها اعتمادا على القرائن المحتفة بحيث لو افترضنا تجردها عن

---

( ١ ) Chomsky, Noam, Aspects of The Theory of Syntax,P.17-18

( ٢ ) Falk, Julia, Lingustics and Language P. 200 - 201

هذى القرائن للزمنا أن نعيد المحذوفات التى فهمنا معانيها من قبل دون أن نلفظ بها.

إن فهمنا لكثير من العبارات الموجزة يعتمد على تقديرنا لألفاظ غير منطوقة فى لغة الحديث أو غير مكتوبة فيما نقرؤه، ومن ثم فلا مجال لانكار هذه الظاهرة جملة، على الرغم من إمكان وقوع الخلاف فى بعض تفصيلاتها عند تقدير المحذوفات.

وقد تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة ونعتوها بمصطلحين هما " الحذف " و "الإضمار "، ووقع استعمال كل منهما معاقبا للآخر بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة، وقد انتقد ابن مضاء القرطبى هذا الخلط فى استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالبا، والتفريق بين استعمالهما فى أحيان قليلة فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حين يقولون : إن الفاعل يضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين، بل يخلطون حين يقولون : " هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والفعل بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء. ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال أو الجمل لا فى الأسماء فهم يقولون فى قولنا : الذى ضربت زيد، إن المفعول محذوف تقديره ضربته، فإن فرق بينها بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتى موافقا لهذا الفرق[١].

---

(١) الرد على النحاة ص ١٠٥ ، ١٠٦

والواقع أن المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى فى استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذى لا يسمونه حذفا، وسيبويه يتكلم فى مواضع كثيرة عن الحذف فى الاسماء والأفعال، وعن الإضمار فى الأفعال[1] بحيث لا يتبين من استعماله تفرقة بينهما.

وقد نبه سيبويه فى بداية كتابة إلى وقوع الحذف فى اللغة سواء أكان متصلا بالصيغ أو بالتراكيب، وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية فقال : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله فى الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون .... فمما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك : لم يك ، ولا أدر ، وأشباه ذلك "[2].

وعنوان هذا الموضوع عنده " باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض "[3]. يدل على انه يعد الحذف عارضا يعرض فى الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعا، وما نراه شبيها بما يقرره التحويليون من وجود بنية عميقة ترتبط بالمعنى ووجود ما يسمى بجملة البذرة.

ويقرر ابن جنى أن الحذف يعترى " الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شىء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه"[4] وأن "

---

( ١ ) الكتاب ج١ ص ٢٥٧ وما بعدها.

( ٢ ) الكتاب ج١ ص ٢٤،٢٥ وقوله : " مما " تعنى : ربما فهو يقصد ربما يحذفون كما يذكر السيراف، و"ربما" هنا للتكثير، وعبارة "مما" تعنى من عادقم أو من شأنهم.

( ٣ ) الكتاب ج١ ص٣٦٠.

( ٤ ) الخصائص ج١ ص ٣٦٠.

المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"(١). أى أن كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى ولا تعارضه قوانين النحو هو الأصل قبل الحذف.

ويؤكد ابن جنى فى مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية والفرعية وهى متصلة بالحذف والتقدير والزيادة وإعادة الترتيب، وقد نبه إلى مسألة هامة تتمثل فى أن بعض ما ينعت عند النحاة بالأصالة لا يعنى أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول، وإنما هى أصول مفترضة أو متخيلة، وذلك مثل قولهم " الأصل فى قام قوم، وفى باع بيع، وفى طال طول، وفى خاف ونام وهاب : خوف ونوم وهيب، وفى شد شدد، وفى استقام استقوم، ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد قوم زيد ... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجئ الصحيح ولم يعل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"(٢).

ويحتج لصحة هذه الأصول المفترضة بأنها قد ترد شذوذا أو للضرورة على النحو الذى تصوره النحاة كقول الشاعر : (٣)

**صددت فأطولت الصدودوقلما    وصال على طول الصدود يدوم**

---

( ١ ) الخصائص ج١ ص ٢٨٤.

( ٢ ) الخصائص ج١ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧.

( ٣ ) الخصائص ج١ ص ٢٥٧.

ففى ( أطول ) دلالة على أن أصل ( أقام ) ونحوها ( أقـــوم ) وكذلك قوله:

*** أنى أجود لأقوام وإن ضننوا ***

ففى ( ضننوا ) دلالة على أن أصل ( شلت يده ) شللت، أى أنه لو جاء مجيء السالم لوجب فيه فك الإدغام.

وفى قول الشاعر[1] :

**تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغى الخد أصلم**

فإن ورود ( مصغى ) بإظهار الضمة على الياء يـــدل - مـــع شذوذه - على صحة ما يفترضه النحاة من أن اصل : معطى زيد هو معطى زيد بإظهار الضمة على الياء.

وفى ضوء النظريـــة التحويليـــة نقـــول : إن هـــذه الأصـــول المفترضة لهذه الصيغ وأمثالها هى البنية العميقة لها وإنه لا يصـــح أن تظهر على السطح، وإن ظهورها شذوذا فى بعض التعبيرات يدل على صحة تقديرها.

ويبين ابن جنى أن بعض هذه الأصول المفترضة قد تســـتعمل استعمالا شائعا مما يدل على صحة افتراضـــها فيقـــول : " واعلـــم أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيـــه مـــن حاله، وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده مـــن تصـــور الأحـــوال الأول، وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية نحـــو: شد، وضن، وفر، واستعد ... إن الأصـــل : اشـــدد واضنـــن وافـــرر

---

(١) الخصائص ج١ ص ١٥٨.

واستعدد ... ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى، ... ، ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو: مبيع ومخيط ورجل مدين فهذا كله مغير وأصله مبيوع ومديون ومخيوط، فغير على مامضى، ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعى يتمون مفعولا من الياء فيقولون : مخيوط ومكيول"[1] وقد وردت صيغة مفعول بتمامها دون ان يصيبها الحذف فى شواهد كثيرة منها[2]:

**قد كان قومك يزعمونك سيدا　　　وإخال أنك سيد معيون**

وفى قول الآخر :

**وكأنها تفاحة مطيوبة**

وقول علقمة بن عبده :

**يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم**

وفيه دلالة على صحة ما يفترضه الصرفيون من أن أصل صيغة مبيع ونحوها "مبيوع" .

ويرى ابن جنى أن سمة الإيجاز التى تتسم بها العربية وتعد من خصائصها الأصلية تجعل الحذف واردا فيها بكثرة فيقول : " واعلم أن العرب - مع ما ذكرناه - إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها فى حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها"[3] وأن " جميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه، أو

---

( ١ ) الخصائص ج١ ص٢٦٠.

( ٢ ) الخصائص ج١ ص٢٦١.

( ٣ ) الخصائص ج١ ص٨٣.

نبهنا عليه فتـــركناه شاهد بإيثار القوم وقوة إيجازهم وحـــذف فضـــول كلامهم[١].

وقد احتج عبد القاهر الجرجانى لتقدير المحذوفات مبينا أن ذلك يرجع إلى سببين:

**أولهما** : أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره لأمر يرجع إلى غـــرض المتكلم كما فى قوله تعالى : " واسأل القرية "، إذ الغرض : واسأل أهل القرية، فليس الحذف هنا راجعا لذات الـــتركيب اللغوى، وذلك أن مثل هذه العبارة لا تحتمل الحذف لو نطق بها رجل مر بقرية قد خربت و باد أهلها فـــأراد ان يقـــول لصاحبه و اعظا مذكـــرا، أو أن يخـــاطب نفســه متعظـــا ومعتبرا: سل القرية عن أهلها، على حـــد قولـــهم : ســـل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك فلا حذف فـــى العبارتين.

**و الآخر** : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظـــاهره ولـــزوم الحكـــم بالحذف راجعا الى الكلام نفسه لا إلى غرض المتكلم، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزءى الجملة كالمبتدأ فى نحو قوله تعالى: " فصبر جميل " وقوله : " متاع قليل" فلابد من تقدير محذوف، ذلك أن الاسم الواحـــد لا يفيـــد، والصفـــة والموصوف حكمها حكم الاسم الواحـــد، وجميـــل : صفـــة للصبر، وفى الإجابة على السائل : من هذا ؟ تقول : زيـــد، فتقدير المبتدأ المحذوف هنا واجب لأن الاسم الواحد لا يفيد،

---

( ١ ) الخصائص ج١ ص٨٢.

لأن مدار الفائدة على إثبات أو نفى، وكلاهما يقتضى شيئين : مثبت ومثبت له، أو منفى ومنفى عنه[1].

والحذف فى كلا الموضعين اللذين أشار اليهما ناتج عن أن المعنى المفهوم فى كل موضع زائد على عناصر اللفظ المذكورة، بعبارة التحويليين : البنية العميقة فى كل موضع تحمل عنصرا أو أكثر من العناصر التى تم حذفها فى بنية السطح، والاستدلال على البنية العميقة تم فى الموضع الأول بمعرفة غرض المتكلم وفى الثانى بكون بنية السطح تحتوى على عنصر واحد لا يمكن أن يكون وحده جملة مفيدة.

وما ذكره عبد القاهر من ضرورة تقدير المحذوف فى التراكيب المفيدة التى لا تذكر عناصرها الأساسية يذكرنا بقول فندريس : " نحن نفكر بجمل "[2] والجملة عنده هى عنصر الكلام الأساسى، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، وبالجمل حصلنا لغتنا، وبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضا، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة تؤدى معنى كاملا[3].

بيد أن تصور فندريس عن تكون بعض الجمل من كلمة واحدة لا يتفق مع تصور عبد القاهر وسائر القدماء من نحاة وبلاغيين كما لا يتفق مع تصور النظرية التحويلية.

---

( ١ ) أسرار البلاغة ص ٣٧٩، ٣٨٠.

( ٢ ) فندريس : اللغة ص١٠٤.

( ٣ ) فندريس : اللغة ص ١٠١.

ولا خلاف بين النحاة فى إقرار الحذف من حيث المبدأ، ولافى ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب ولكنهم قد يختلفون فى بعض المواضع أو فى ذات المقدر المحذوف أو مقداره وسنشير إليه فى مواضعه فى البحث.

وقد أقر ابن مضاء الحذف فى اللغة ولكنه انتقد مسلك النحاة فى تقدير المحذوفات، وقسم المحذوفات إلى أنواع ثلاثة قبل منها نوعا لأن الكلام لا يتم إلا به، وأن الحذف وقع لعلم المخاطب به، وأن المحذوف لو اظهر لكان الكلام تاما، وذلك كقولك " لمن رأيته يعطى الناس : زيدا، أى : أعط زيدا فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به ومنه قول الله تعالى : " وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً" وقوله تعالى : " ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو " على قراءة من نصب وكذلك من رفع، وقوله عز وجل : " ناقة الله وسقياها "، والمحذوفات فى كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهى إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ"(١).

بيد أن ابن مضاء ينكر وقوع الحذف حيث قدره النحاة تبعا لمقتضيات الأحكام النحوية الخاصة بالتراكيب دون أن يكون المعنى فى حاجة إلى تقديراتهم، وربما يكون تقديرهم مخلا بالمعنى وسنشير إلى ذلك فى مواضعه.

وتتعرض دراسة القدماء للحذف وما يتصل به من تقدير وحديث عن الأصلية والفرعية لهجوم غير قليل من أنصار المنهج الوصفى فى اللغة الذين اتصلوا به فى الغرب ونقلوا عنه الانتقادات

---

( ١ ) الرد على النحاة ص ٨٨، ٨٩.

التى يأخذها الوصفيون على النحو التقليدى الأوربى. بيد أن من اللغويين المحدثين من يرى وجوب تفسير كثير من الظواهر اللغوية على نحو ما قام به القدماء، وما ذكروه بصددها من تقدير لمحذوف، أو من وصف بالأصلية والفرعية، دون الاقتناع بمجرد الوصف الشكلى الذى يدعو إليه الوصفيون والذى يعجز عن تقديم التفسير المقنع فى أحيان كثيرة[1]. ذلك أن تقدير كثير من المحذوفات على نحو ما قام به القدماء له ما يبرره، من ذلك تقدير "أن" محذوفة بعد "حتى" حين تسبق الفعل، فحتى حرف جر، وحروف الجر تسبق الأسماء الصريحة أو الأفعال المسبوقة بـ "أن" المصدرية[2].

وكذلك تقدير " إن" الشرطية وفعل شرط محذوف فى عبارة مثل (ادرس تنجح) أو ( لا تهمل تنجح) له ما يبرره لغويا، لأن الفعل (تنجح) جواب شرط كما هو واضح من المعنى، بينما الفعل الأول فعل أمر موجب فى العبارة الأولى، منفى فى الثانية، وهو خال تماما من معنى الشرط، فلابد إذن أن يكون أصل كل من العبارتين : ( ادرس إن تدرس تنجح ) و(لا تهمل إلا تهمل تنجح )، وقد أمكن حذف أداة الشرط والفعل الذى يليها لأنّ فى فعل الأمر وجواب الشرط ما يدل على المعنى المطلوب، كما أن تفسير العبارتين من حيث التركيب اللغوى لا يستقيم دون رد هذا المحذوف إلى الجملة[3].

كما أن " التقدير فى اللغة ليس مرفوضا من حيث المبدأ، وأن كثيرا من تقديرات لغويينا القدماء يحتمها واقع اللغةالعربية وتركيبها"[4].

---

(1) د. داود عبده: أبحاث فى علم اللغة ص ٩ – ٢٠.

(٢) د. داود عبده. أبحاث فى علم اللغة ص٢٣.

(٣) المصدر السابق : ص ٢٤

(٤) المصدر السابق ص [illegible]

# الفصل الأول

## أسباب الحذف

نحاول فى هذا الفصل حصر ما أشار إليه القدماء من أسباب الحذف في اللغة، وهى أسباب حاول بها النحاه تفسير الظاهرة فى مواضعها وأنواعها المختلفة وبعض هذه الأسباب يبدو مطردا تماما بحيث تبدو هذه الأسباب بمثابة القوانين الصارمة التى يقع الحذف عند وجودها كما فى معظم أنواع الحذف الصوتى والصرفى، و بعضها الآخر لا يطرد تماما.

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذه الأسباب ليست عللا عقلية بعيدة عن الواقع اللغوى -وإنما هى أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفى المباشر للغة، ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية، إنما بمثابة وصف تقريرىّ وتفسيرىّ فى آن واحد للظاهرة فى مواضعها المختلفة .

وبعض أسباب الحذف لا يطرد فى كل موضع كالحذف لكثرة الاستعمال أو لطول الكلام، وبعض المواضع يحسن أن يعلل فيها الحذف بأكثر من سبب كأسلوب القسم الذى يعلل الحذف الوارد فيه كثيرا بطول الكلام وبكثرة الاستعمال، وفى مواضع أخرى لايصح التعليل إلا بسبب واحد.

**ويمكننا أن نحصر هذه الاسباب فيما يأتى :-**

**١- كثرة الاستعمال :-**

تعليل الحذف بكثرة الاستعمال يبدو كثيرا عند النحاة بحيث يبدو أكثر الأسباب التى يفسرون فى ضوئها هذه الظاهرة، فسيبويه يعلل بها انواعا مختلفة من الحذف[1]، ثم يذكر أن ما حذف فى الكلام لكثرة

---

( ١ ) الكتاب ج٢ ص١٣٠

استعمالهم كثير، ويعلل حذف ياء المتكلم فى نداء "يا ابن أمّ" و " يا ابن عمّ" بكثرته فى كلامهم، ولذا لم تحذف الياء فى يا ابن أبى ويا غلامى، لأنهما فى العبارتين الأخيرتين أقل استعمالا[١] كما يعلل حذف الفعل بعد "أمّا" وانه لا يجوز إظهاره بأن "أمّا كثرت فى كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل"[٢].

وهو يقصد حذف " كان " فى نحو : أمّا أنت منطلقا انطلقت، وفى نحو قول الشاعر:

*** أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر ***

وهنا يرى سيبويه أن (إما) مكسورة الهمزة المكونة من إن وما لا يجوز معها الحذف [٣].

وفى ضوء كثرة الاستعمال يعلل الحذف الواقع فى قولهم لم أبل ولا تبل، وهو حذف الألف، وحذف نون المضارع من "يكن" فى نحو "لم يك" وحذف الفعل فى قولهم .. مرحبا وأهلا، وإن تأتنى فأهل الليل والنهار[٤] .

ويبين سيبويه أن كثرة الاستعمال سبب قوى لما يعترى الكلمات من تغيير فيقول " وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر فى كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول.. لم أك، ولا تقول .. لم أق، وتقول.. لا أدر كما تقول ... هذا قاض، وتقول لم أبل ولا تقول

(١) الكتاب ج٢ ص ٢١٤

(٢) الكتاب ج١ ص ٢٩٤

(٣) الكتاب ج١ ص ٢٩٤

(٤) الكتاب ج ص ٢٩٤، ٢٩٥

.. لم أرم، تريد لم أرام، فالعرب مما يغيرون الاكثر فى كلامهم عن حال نظائره"[١].

وهو يحاول طرد هذه العلة فى الأساليب والعبارات التى يكثر استعمالها فالنداء – مثلا – باب حذف وتغيير، فيحذف التنوين من المنادى ويجوز ترخيمه لكثرته فى كلامهم، ولان أول الكلام أبدا النداء .. فلما كثر وكان الأول فى كل موضع حذفوا منه تخفيفا، لأنهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم حتى جعلوه بمنزلة الأصوات، وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون منه كما فعلوا فى .. " لم أبل "[٢] فإذا ما انفكت هذه الاسماء عن النداء فإنه لا يجوز فيها حذف تنوين ولا ترخيم .

ومن خصائص العربية الأصلية فى التركيب حذف ما يدل علي الكينونه المطلقة فعلا كان الدال أو اسما، وهو ما نلاحظه بالمقارنه بين العربية وبين اللغات التى تستعمل فعل الكينونه فى الربط بين المبتدأ والخبر وهذه الكينونه المطلقة أو مجرد الوجود يطرد حذفها فى كل تعبير عربى أيا كان موقعها، ولذلك يحذف خبر " لا " النافيه للجنس إذا أريد به مجرد الوجود، فقولنا " لا إله إلا الله " الخبر محذوف تقديره موجود، وخبر المبتدأ بعد " لولا " يجب حذفه إذا كان كونا مطلقا، وقد علل سيبويه هذا الحذف أيضا بكثرة الاستعمال، فهو يرى ان قولهم " لولا عبد الله لكان كذا أصله " .. " لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا

---

( ١ ) الكتاب جـ٢ ص ١٩٦

( ٢ ) الكتاب جـ٢ ص ٢,٨ وقوله .. حتى جعلوه بمنزلة الاصوات .. الخ إشارة الى بناء المنادى المفرد ( غير المركب ) والذى يدل عليه بترك تنوينه كما فى قولنا " يازيد ويارجال "

القتال كان فى زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه فى الكلام (١).

ولكثرة الاستعمال حذفت كلمة " حاجة " من قولهم " هل لك فى ذلك ؟" ومن له فى ذلك ؟ (٢).

كما يتناول سيبويه " ما حذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"(٣) ومن أمثلته قولهم " هذا ولازعماتك " أى " ولا أتوهم زعماتك"، وقول ذى الرمة صدد ذكر الديار والمنازل :

**ديار مية إذميّ مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب**

بنصب (ديار) كأنه قال " أذكر ديارمية . ولكنه لا يذكر " أذكر " لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم إياه ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر " ولا أتوهم زعماتك " لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله بما يرى من حاله انه ينهاه عن زعمه(٤).

ويضيف سيبويه قائلا " ومن ذلك قول العرب " كليهما وتمرا "، فذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال " أعطنى كليهما وتمرا " ومن ذلك قولهم " كل شىء ولا هذا " و " كل شىء ولا شتيمة حر " أى " ائت كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر "، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأجرى مجرى .. ولا زعماتك، ومن العرب من يقول " كلاهما وتمرا " كأنه قال " كلاهما لى

---

( ١ ) الكتاب ج٢ ص ١٢٩

( ٢ ) الكتاب ج٣ ص ٢٨٩

( ٣ ) الكتاب ج١ ص ٢٨٠

( ٤ ) الكتاب ج١ ص ٢٨٠

ثابتان وزدنى تمرا، وكل شىء ولا شتيمة حر"[1] كأنه قال : كل شىء أمم ولا شتيمة حر"[2].

إنّ الأمثال معروفة بإيجازها الشديد، وبكثرة استعمالها وتداولها بين المتكلمين، والإيجاز الشديد يكون فى أحيان كثيرة ناتجا عن حذف بعض العناصر، وبعض تراكيب الأمثال يتحتم معه تقدير عنصر محذوف أو اكثر ففى قولهم " راكب الناقة طليحان " لابد أن نقدر محذوفا يتمثل فى حرف عطف ومعطوف، لأن " طليحان " لا تصلح خبرا عن الراكب وحده لانتفاء المطابقة، فالأصل " راكب الناقة والناقة طليحان " ثم حذف المعطوف وواو العطف اعتمادا على سبق ذكر الكلمة، ولأن الخبر يفهم نية هذا الأصل المقدر.

وفى قول العرب " الجار قبل الدار، والرفيق قبل الطريق " لابد من تقدير فعل محذوف هو " تخير " أو ما فى معناه، وفى قولهم " فاها لفيك " يريدون فم الداهية، لابد لفهم المعنى من تقدير محذوف هو " جعل الله فاها لفيك "[3].

وفى قولهم " حوضك فالأرسال جاءت تعترك " المعنى .. احفظ حوضك فإن الإبل تزدحم على الماء، وهنا حذف فعل الإغراء الذى يقدر بالزم أو ما فى معناه، وباب الإغراء والتحذير يحذف فيه العامل وجوبا إذا تكرر المفعول أو عطف عليه نحو " المروءة والنجدة " ويحذف جوازا فى غير ذلك نحو " الصلاة جامعة " أى : احضروا الصلاة جامعة .

---

( ١ ) برفع كل

( ٢ ) الكتاب جـ١ ص٢٨٠، ٢٨١.

( ٣ ) الميدانى : مجمع الأمثال جـ٢ ص١٦.

ويقدر النحاة هذه السمة التى تمتاز بها الأمثال من إيجاز شديد، فنرى منهم من يعد الحذف السماعي المقدر في بعضها واجبا لأنـــها لا تغير كقولهم "كل شيء ولا شتيمة حر " أى ائت , ولا ترتكب، وهـــذا ولازعماتك، أى هذا هو الحق، ولا أتوهم، وكذا ما أشبه المثل فى كثرة الاستعمال نحو " انتهوا خيرا لكم " أى " وائتوا "[1].

على أن ما نحن بصدده لا يجعلنا نغفل عن تقرير حقيقة هامـــة فى الأمثال وهى أن طائفة كبيرة منها لا تحتمل الحذف بعبارة أخـــري ليس مرد إيجازها إلى الحذف، وإنما هو ما يسميه البلاغيـــون ايجـــاز القصر حيث تجد اصابة المعنى الكثير باللفظ التقيل.

بيد أن سيبويه ينبه إلى أن كثرة الاستعمال ليست سببا قياســـيا يطرد معه الحذف دائما، وإنما هو سماعى أى موقوف على النقل عـــن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقـــع فيه الحذف – على هذه الشاكلة – يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، وهنا يبدو سيبويه لغويا وصفيا تفسيريا .. فنراه يتحدث عن الحذف فى " لـــم ابل " وفى نون المضارع الساكنة من " كان " قائلا " وإنما فعلوا هـــذا بهذين حيث كثر فى كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات وذلك نحو .. مذ ولد وقد علم – بسكون اللام – وإنما الاصل .. لـــدن ومنذ وقد علم، وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد[2].

وقد نبه سيبويه فى كثير من المواضع إلى أن اكثر ما يعـــترى الحروف "اجزاء الكلام " من تغيير أو حذف يقع فى حروف العلة، وفى

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيده جـ١ ص ٢٧٢

( ٢ ) الكتاب جـ٤ ص ٤٠٥.

الحروف الساكنة. ويكثر حذفها إذا وقعت فى أواخر الكلمات[1] وهو ما تشير اليه الدراسات الصوتية الحديثة حيث تذهب الى أن القطعة النهائية من الكلمة خائرة القوى[2] وأنها كثيرا ما تتعرض التغيير والحذف لاسيما اذا كانت أصوات لين أو أصواتا ساكنة[3].

وقد أشار ابن جنى إلى نفس الملاحظة حين ذكر ان الاطراف معرضة "الحذف والاجحاف" [4]، وان الحذف يكثر فى آخر الكلمة، وقد يقع فى أولها ولكنه يندر فى وسطها [5].

وإذا كان حذف حروف الجر مع إبقاء عملها غير قياسي – عند النحاة – فقد بين سيبويه أن كثرة الاستعمال قد دفعت إليه، فقولهم : لاه أبوك، ولقيته أمس، اصلهما عند الخليل : لله ابوك، ولقيته بالأمس، و" ليس كل جار يضمر، لان المجرور داخل فى الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لانهم إلى تخفيف ما اكثروا استعماله احوج" [6].

ويورد سيبويه من أمثلة حذف الجار لكثرة الاستعمال حذف "ربّ" مع بقاء عملها بعد الواو او الفاء [7].

---

( ١ ) الكتاب ٤ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦

( ٢ ) فندريس : اللغة ص٨٨.

( ٣ ) د. على عبد الواحد واف : علم اللغة ص ٢٧٥.

( ٤ ) الخصائص ج١ ص ٢٢٥

( ٥ ) الخصائص ج١ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

( ٦ ) الكتاب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٧ ) الكتاب ج٢ ص ١٦٣، ١٦٤.

ومن أسباب الحذف القياسية -- والتي نتناولها فيما بعد - التقاء الساكنين حيث يجب تحريك أولهما أو حذفه، والقياس في التقاء تنوين الأسماء بالسكون التالي لهمزة الوصل أن يحرك التنوين ولا يحذف كما تقول : هذه هند امرأة زيد، وعمرو الطويل، ولكن كثرة الاستعمال في بعض العبارات تخرجها عن هذا القياس إلى الحذف، حيث يحذف التنوين من كل علم وصف بابن ثم أضيف إلى علم نحو : هذا زيد بن عمرو، وعند سيبويه انهم "إنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم"(١).

ويعد سيبويه صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسر في ضوئها أنواعا شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة من كتابه وان كانت بعض هذه التفسيرات منسوبة إلى الخليل، وقد تبعه في ذلك سائر النحاة، فالمبرد يذكر أن قولهم :"ما رأيت كاليوم رجلا، فالمعنى : ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلا، أي : ما رأيت مثله في الرجال، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له، وان فيه دليلا، كما قالوا : لا عليك، أي : لا بأس عليك، وكما قالوا: افعل هذا إما لا أي : إن كنت لا تفعل غيره"(٢)

ويشير ابن جني إلى كثرة الاستعمال صدد الحذف الواقع في الأفعال : يأخذ ويأمر ويأكل عند صياغة الأمر منها : خذ وكل ومر، فالأصل فيها قياسا على نظائرها من سائر الأفعال أن يقال: اؤخذ واؤكل واؤمر "فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت

---

( ١ ) الكتاب ج٣ ص ٥٠٤.

( ٢ ) المبرد : المقتضب ج٢ ص ١٥١.

الهمزة الأصلية فزال الساكن، فاستغنى عن الهمزة الزائدة [1] فقد حذف من الصيغة الأصلية حرفان : الهمرة الأصلية وهمزة الوصل.

وكذلك يفعل الفراء الكوفى حين يعلل الحذف الواقع فى "لاجرم" بأنه "لكثرتها فى الكلام حذفت منها الميم، فبنو فرارة يقولون : لا جر انك قائم" [2].

وكثرة الاستعمال قد تكون سببا للحذف وهو ما نحن بصدده، وقد تكون سببا للتغيير فعند الفراء أن التاء فى قولهم : تالله مبدلة من واو القسم، وذلك ان العرب لا تقول : تالرحمن، ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا فى الله عز وجل، وذلك أنها أكثر الأيمان مجرى فى الكلام، فتوهموا أن الواو منها لكثرتها فى الكلام وأبدلوها تاء، كما قالوا: التراث وهو من : ورث" [3].

وكثير من النحاة يعرضون للحذف ومواضعه فى كتبهم دون محاولة تفسيره بكثرة الاستعمال أو بغيره من الأسباب مقتصرين على الأسباب القياسية كالتقاء الساكنين وتوالى الأمثال، ومنهم من يقصر علة كثرة الاستعمال على ألفاظ قليلة كالسهيلى الذى يمثل لذلك بقولهم: "أيش" واصلها : أى شئ، ولم ابل، ويرى ان الأسماء الخمسة قد سقط منها الحرف الأخير، وان ما يرد إليها عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ليس الحرف المحذوف كما يذهب كثير من النحاه، وإنما هى

---

( ١ ) سر صناعة الإعراب ج١ ص١٢٦.

( ٢ ) معانى القرآن الكريم ج ص٩

( ٣ ) معانى القرآن ج٢ ص ٥١

علامات إعراب كما لا يعود المحذوف من "يد"، و "دم" ورغم تقريــــره لوقوع هذا الحذف وعدم عودته، فانه لا يراه بسبب كثرة الاستعمال[١] .

بيد أن السيوطى ينبه على أن من أسباب الحذف التخفيف لكثرة دورانه فى الكلام، وهو ما نحن بصدده، ويمثل له بحذف حرف النداء كما فى قوله تعالى :"يوسف أعرض"، ونون "لم يك" ونون الجمع السالم فى قراءة "والمقيمى الصلاة" بنصب الصلاة، وياء "والليل إذا يسر" [٢] .

ويبدو لنا آن كثرة الاستعمال سبب هام وقوى فى جنوح اللغــــة إلى الحذف لأن فيه نوعا من التخفيف الــــذى يميــــل إليــــه النــــاطقون بطبيعتهم، وقد سبق سيبويه بنظريته فى كثرة الاستعمال ما قيل بعد ذلك من ان مفردات اللغة تشبه قطع العملة المتداولة بين الناس، وان هـــــذه القطع تتعرض للتآكل والطمس كلما كثر استعمالها.

ويبدو لنا من استعراض الكلمات التى اعتراها الحذف أنها مما يكثر استعماله نحو "أب وأخ وحم وفم وذو ويــــد"، وبعضــــها اعــــتراه الحذف والتعويض نحو "أم وما يعرف فى اللغة بباب سنة كشفة وثبــــة وفئة ، كما يظهر لنا أن العبارات التى يكثر تداولها فى محاورات الناس أكثر تعرضا للحذف كما فى " لا أدر، ولا تبل، ولا عليك، وهل لك فى ذلك"، وكذلك الأساليب التى يكثر استعمالها كاسلوبى النــــداء والقســـم، وهو ما لاحظه سيبويه والقدماء بشأنها، وما نلاحظه الان فى لــــهجاتنا المعاصرة فاهل نجد مثلا يقولون :"البل" يقصدون "الإبل" وهى لفظــــة كثيرة الاستعمال، وفى تحية متداولة فى بعض البلاد العربية يقولون : "ك الله بالخير" يريدون : مساك الله بالخير، ولا نرى لذلك ونحوه مـــن

---

( ١ ) السهيلي : نتائج الفكر فى النحو ص ٩٨ ، ٩٩.

( ٢ ) الإتقان فى علوم القرآن ج٣ ص ١٩١.

تفسير إلا كثرة الاستعمال وما يصاحبها من رغبة فى التخفيف فضلا عن إدراك معنى الكلمة بعد ما اعتراها من الحذف لشهرتها.

وبعض ما ذكره النحاة من حذف يختص بأساليب معينة يكثر استعمالها يؤيد ما نحن بصدده، ومن ذلك اشارتهم إلى اختصاص النداء بكلمتى "فل" و"فلة" إذ يقال يا فل ويا فلة، والارجح انهما اختصار لفلان وفلانة، ولكنهما يعتريهما الحذف فى سياق النداء فقط، ولا يستعملان فى غير النداء إلا بتمامهما.

ومما اعتراه الحذف لكثرة الاستعمال اسم التفضيل "خير" و"شر" حيث وردا فى القرآن الكريم وفى غالب الاستعمالات الفصيحة بغير الهمزة، الا فى قراءة "سيعلمون غدا من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء، والقراءة الفاشية بكسرها وتخفيف الراء، وورد استعمال "الأخير و"الأشر" فى شواهد نادرة تدل على أصل الصيغة، ويدل الاستعمال العام على الحذف.

وقد نقل النحاة أن الحذف قد وقع فى التحية المشهورة المتداولة بين المسلمين "السلام عليكم" حيث حذفت الألف واللام (حرف التعريف) حين تنطق "سلام عليكم" بغير تنوين الميم من سلام، وهم يعدونه حذفا شاذا [1]، ولا نرى له تفسيرا غير كثرة الاستعمال.

والغالب فى الحذف المعلل بكثرة الاستعمال أن يقع فى الصيغ لا فى التراكيب أى أنه يعترى جزء أو اكثر من أجزاء الكلمة - غالبا ما يكون الجزء الأخير، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين بالاقتطاع ويعترى هذا الحذف الاسماء فترخم بحذف آخرها فى النداء،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج١ ص١٥٦.

وكما فى يد ودم وأخ، ويعترى الأفعال كما فى " لم يك " و" لاأدر"، ويعترى الحروف كما فى قولهم :"ع لماء بنو فلان" وهو ما حكاه سيبويه يريدون : على الماء وستشير إليه فى مواضعه، وقد يعترى التراكيب ما يعلل بكثرة الاستعمال ولكنه أقل مما يرد فى الصيغ.

ولعل من أفضل الأمثلة التى تحتفظ بها اللغة العربية شاهدا على الحذف لكثرة الاستعمال أو لطول الكلام ما يعترى كلمة "أيمن" من قولهم : "ايمن الله" فى القسم إذ ترد فيها الصور التالية :

| | |
|---|---|
| **أيمن الله** | بهمزة قطع لا تحذف فى وصل الكلام. |
| **ايمن الله** | بهمزة وصل تحذف فى وصل الكلام. |
| **ايم الله** | بحذف النون، والهمزة هنا تحذف فى وصل الكلام لانها همزة وصل |
| **من الله** | بحذف الهمزة والياء. |
| **م الله** | بحذف حروف الكلمة ما عدا حرفا واحدا |

وجميع الصور المذكورة بقيت حية مستعملة فى اللغة المنقولة الينا.

وبسبب من إدراك القدماء للحذف فى اللغة تخفيفا لكثرة الاستعمال، وهو أمر واقع - بالطبع فى اللغة المنطوقة- جعلوا كثرة الاستعمال مبررا لحذف بعض الحروف كتابة كحذف ألف الوصل من "بسم الله" خطا وذلك لكثرة كتابتها[1]

---

( ١ ) حاشية الأمير على المغنى ج١ ص ٧

## ٢- الحذف لطول الكلام

يعكس حديث النحاة والبلاغيين عن تعليل الحذف فـــى بعــض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعترى التراكيب من ثقل اذا طالت، وان الحذف يقع فيها تخففا من الثقل وجنوحا إلى الإيجاز الذى يمنحـــها شيئا من القوة، ولذلك يعللون به مواضع تستطيل فيها التراكيب ويقــــع فيها الحذف كجملة الصلة اذا استطالت، وأسلوب الشرط الذى بـــتركب من جملتين قد تستطيل إحداهما بتوابعها وأسلوب القسم، وفـــى ســياق العطف أو فى غير ذلك من المواضع التى تستطيل فيها الجملة ويوجد من الأدلة ما يغنى عن ذكر بعض عناصرها.

ويبدو هذا السبب مطردا فى جملة الصلة حيث يجــوز حــذف صدرها إذا طالت بعد سائر الأسماء الموصولة ما عدا "أىّ نحو "جـــاء الذى هو ضارب زيدا" حيث يجوز حذف "هو" فتقـــول : جـــاء الـــذى ضارب زيدا، فان لم تطل الصلة فالحذف قليل، وهو جائز عند الكوفيين فى غير الاستطالة [(١)] أما "أى" فيجوز معها الحذف طالت الصلة ام لـــم تطل.

أما حذف العائد فان ما وضعه النحاة من أحكام يدل علـــى ان طول الصلة عامل مؤثر فى الحذف ما لم يقم فى الجملة مـــانع يجعــل الحذف مخلا بالمعنى[(٢)]

---

( ١ ) سيبويه: الكتاب ج٢ ص١٠٨، شرح ابن عقيل على الفية ابن مـــالك ج١ص ١٤٣، ١٤٤.

( ٢ ) شرح ابن عقيل ج١ ص ١٤٦ - ١٥٢، السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٨.

وقد وقع الحذف فى بعض المواضع وعلل بطول الكلام، ولكنه حذف غير مطرد وقد أشار اليه سيبويه فى قوله : قال رجل من الانصار:

**الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائها نطف**

{بنصب عورة}، لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر.

وقال الاخطل:

**أبنى كليب إن عمى اللذا سلبا الملوك وفككا الأغلالا**

لأن معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل فى شئ، كما ان "الذين فعلوا" مع صلته بمنزلة اسم. وقال أشهب بن رميلة :

**وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد**

فحذفت النون من "الذين" [1]، وهو عند سيبويه بسبب طول الكلام.

ويشير المبرد فى مواضع كثيرة إلى اعتبار طول الكلام سببا من أسباب الحذف ويحمل عليه حذف اللام من قوله تعالى :"قد افلح من زكاها" الواقعة جوابا للقسم بقوله تعالى :"والشمس وضحاها....." [2]

---

(١) الكتاب ج١ ص١٨٥ - ١٨٧.

(٢) المقتضب ج٢ ص٣٣١.

وقد تحذف جملة أو اكثر إذا دل عليها دليل واستطال الكـــلام، حيث يحسن الحذف اختصارا ومنه حذف جواب الشرط فى قوله تعالى: "وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون" فالجواب لم يذكر، وتقديره : "أعرضوا" بدليل سياق الاية التالية "وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين ". وكقوله تعالى :"ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتـــى" لـــم يذكـــر الجواب فى الاية وتقديره : لكان هذا القرآن[1].

ويشير الفراء إلى اعتبار الإيجاز سببا للحـــذف صـــدد الآيـــة السابقة أى لتجنب طول التركيب فيذكر أنه "لم يأت بعده جواب للو، فان شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون، وان شئـــت كـــان جوابـــه متروكا لأن أمره معلوم، والعرب تحذف جواب الشيء اذا كان معلوما إرادة الايجاز كما قال الشاعر :

**وأقسم لو شىء أتانا رسوله          سواك ولكن لم نجد لك مدفعا**[2]

والحذف الذى يعترى أسلوب الشرط لاسيما اذا طـــالت جملـــة الشرط بتوابعها هو ما نلاحظه فى كثير مما ورد فى القـــرآن الكريـــم حيث تستطيل الجملة الشرطية بما عطف عليها ويحذف الجواب اعتمادا على قرائن لفظية أو عقلية[3]

وشبيه بالحذف الذى يعترى أسلوب الشرط لطول الكلام ما يقع فى أسلوب القسم، حيث يعترى الحذف جملة القسم فى بعض عناصرها

---

( ١ ) القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة ص ١٠٧.

( ٢ ) معانى القرآن ج٢ ص٦٣.

( ٣ ) نورد بعض الأمثلة له فى حديثنا عن حذف الجمل فى الفصل الخامس والأخير.

وجوبا او جوازا، ويفسر من قبل النحاة بكثرة الاستعمال كما يفسر بطول الكلام لاشتماله على جملتين، ففى جملة القسم المكونة من مبتدأ وخبر يجب حذف أحدهما اكتفاء بدلالة معنى القسم عليه، ولو ذكر الخبر نحو "فى ذمتى لأفعلن" فالمبتدأ واجب الحذف، ولو ذكر المبتدأ نحو "لعمرك لأفعلن" فالخبر واجب الحذف، وقد يحذف فعل القسم ويبقى حرف القسم والمقسم به، والحذف جائز اذا كان حرف القسم الباء، وواجب اذا كان غيره من حروف القسم.

وقد قدر النحاة جملة قسم محذوفة فى سياق قرائن لفظية تدل عليها منها جملة الجواب وبعض الحروف مثل جير ولاجرم وبعض المصادر المفيدة للتوكيد مثل حقا ويمينا، وحيثما دخلت اللام نحو "لأفعلن" فقبلها جملة قسم محذوفة.

وفى سياق العطف قد تحذف بعض الجمل دفعا للاطالة وجنوحا إلى الإيجاز كما فى قوله تعالى : " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " فان جملة انفجرت معطوفة على جملة محذوفة تقديرها :"فضرب" حذفت اختصارا ودفعا للاطالة بدلالة السياق عليها.

إن استطالة التركيب تبدو علة مقبولة لتفسير وقوع الحذف فيه سواء اعترى الحذف حرفا يمثل جزء من الكلمة كحذف النون الذى وقع فى بعض الأسماء الموصولة، أو اعترى أحد العناصر، وهذه الاستطالة تفسر لنا حذف خبر "إن" فى قوله تعالى :" إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز" حيث وقع اسم " إن" اسما موصولا استطالت جملة صلته التى هى جزء متمم له فحذف الخبر.

ومما يحذف دفعا للإطالة أفعال القول "قلت" و"قالوا" و"قيل" ونحوها، لأن المقول في العادة جملة طويلة أو عدة جمل، وذكره يغني عن ذكر لفظ فعل القول، وقد أشار إلى ذلك الفراء صدد قوله تعالى :"فأما الذين اسودت وجوهم أكفرتم بعد إيمانكم"، "يقال : "اما" لا بد من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال انها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه ... والقول قد يضمر، ومنه في كتاب الله شيء كثير، فمن ذلك قوله تعالى :"ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم ربنا أبصرنا وسمعنا"، وقوله :"واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا" وفي قراءة عبد الله :"ويقولان ربنا". (١)

### ٣- الحذف للضرورة الشعرية:

يذهب جمهور النحاة إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر مندوحة عنه أم لا، ومن النحاة كابن مالك من يرى أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة (٢)

وقد ساد رأي الجمهور في حد الضرورة، ووجه بعضهم اللوم إلى ابن مالك في مفهومه عن الضرورة، واحتجوا بانه ليس هناك ضرورة الا ويمكن ان يعوض من لفظها غيره، وهذا امر لا يمكن انكاره، واذا كان كذلك فانه يؤدي إلى القول بأنه لا ضرورة في الشعر، وإنما المعنى الصحيح للضرورة أنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا التعبير بما فيه خروج عن الأصل، وان كان غيره يستطيع أن يحتال في ذلك الموضع بشيء يزيل تلك الضرورة (٣)

---

(١) معاني القرآن ج١ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٢

(٣) الألوسي : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٧.

والضرائر رخصة للشاعر، تبيح له أن يخرج – في بعض الأحيان – عن الأصل المطرد أو القاعدة النحوية، والنحويون يرون أن الضرورات سماعية بمعنى أنه لا يجوز منها في شعر المحدثين بعد عصور الاحتجاج إلا ما كان على الأمثلة التي وضعها السابقون من الشعراء الحجج.

وإذا ما كان الخروج عن القاعدة أو الظاهرة المطردة خروجا قليلا لا يبعد عن الأصول العامة، فإن الضرورة تسمى حسنة، واذا كان خروجا يخالف الأصول العامة مع مخالفته للقواعد الخاصة ببابه فإن الضرورة تسمى من مستقبحة، فالضرورة الحسنة "ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور، وأسهل الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالألف والتاء"[١].

ويستقبح من الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلا كقول الشاعر :

***من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور***

أي : أنظر، وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد :

***درس المنا بمتالع فأبانا***

يريد : المنازل[٢]

---

( ١ ) السيوطي : الاقتراح ص ١١.

( ٢ ) السيوطي : الاقتراح ص ١١،١٢.

وقد حاول بعض النحاة حصر الضرائر فى أجناس عامة، يندرج تحت كل منها عدة ألوان، فالسيرافى يراها منحصرة فى سبعة أوجه هى الزيادة، والنقصان والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من وجوه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث[1]. وينسب إلى الزمخشرى أنه حصرها فى عشرة أوجه، وحصرها غيره فى مائة نوع، وهناك من يرى أنها لا تنحصر فى عدد معين [2].

ولا نريد أن ننساق إلى مزيد من الحديث فى الضرائر رغبة فى قصر بحثنا على ما يتصل بالحذف، ولذلك سنقتصر فى حديثنا عن الضرائر على ما يتصل بالحذف.

لقد تناول سيبويه فى أوائل كتابه موضوعا عن "ما يحتمل الشعر"[3] مثل فيه لأنواع من الضرائر تجوز للشاعر ولا تجوز للناثر منها حذف ما لا يحذف وقد أورد عدة أنواع من الحذف، وأورد أنواعا أخرى فى مواضع متناثرة، كما تناولها من القدماء ابن جنى وأصحاب كتب الضرائر.

ونلاحظ أن الحذف للضرورة يتناول - فى الغالب - حرفا واحدا سواء أكان هذا الحرف كلمة أم جزء من كلمة، وقليلا ما يتناول أكثر من حرف من أحرف الكلمة، وفى بعض الأحيان يكون الحذف

---

(١) السيرافى : شرح السيرافى على كتاب سيبويه، بهامش كتاب سيبويه ج١ ص١٩ (طبعة بولاق)

(٢) الألوسى : الضرائر ص٢٤ - ٢٥.

(٣) الكتاب ج١ ص٢٦ وما بعدها (ط : هارون).

فى إشباع الحركة بحيث تنطق مختلسة (تقصير الصائت الطويل أو القصير)، أو يقع الحذف فى التنوين.

إن الحذف فى الضرورة حذف صوتى تقتضيه مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت وهى الوزن والقافية، بمعنى أنه حذف لا يترتب عليه تغيير دلالى صرفى أو إعرابى فيما يقع فيه[1] ويمكننا أن نصف أنواع الحذف فى الضرورة على النحو التالى :

## أ ) حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة :

**مثال ذلك الحذف فى كلمة "الحمام" من قول العجاج :**

*** قواطنا مكة من ورق الحمى ***

حيث حذف الميم، وقلب الألف ياء، أو حذف الميم والألف وجر باقى الكلمة بالكسرة، ثم أشبع الكسرة فصارت ياء (صوتا صائتا طويلا).

ومثله قول لبيد : *** درس المنا بمتالع فأبانا ***

يريد : المنازل، فحذف الحرفين الأخيرين [2]

ويسلك فى هذا النوع من الحذف ما يسمى بالترخيم فى غير النداء، إذ الترخيم فى النداء جائز فى الاختيار وفى الشعر، وباب النداء كما قال سيبويه باب حذف وتغيير، ولذا جاز ترخيم المنادى وهو حذف

---

( ١ ) هذا باستثناء الحالات القليلة التى ورد فيها حذف بعض الحروف التى هى كلمات مستقلة للضرورة كحذف فاء جواب الشرط أو لام الأمر.

( ٢ ) ابن جنى : الخصائص ج٢ ص ٤٣٧.

حرف أو أكثر من أحرفه، بينما لا يجوز هذا الحذف في غير النداء، ولكنه ورد في الشعر في أواخر الأعلام في غير النداء كقول الشاعر :

**إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا**

يريد : ابن حارثه [١]

## ب ) حذف نون المثنى والجمع السالم وما يشبهها :

وهي نون زائدة في المثنى وجمع المذكر السالم، ترد في الشعر محذوفة دون إضافة، وكذلك ما يشبهها من نون "اللذان" والذين، وقد مر بنا تعليل سيبويه لهذا الحذف بطول الكلام [٢]، بيد أن هذا الحذف قد ورد في مواضع اخرى لا تحتمل التعليل بطول الكلام كما في قول الشاعر :

**لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمر**

يريد : خظاتان، وليس في التركيب هنا استطالة. وفي قول الآخر :

*** وحاتم الطائي وهاب المئي ***

يريد : المئين، فحذف النون

وتعد جميع هذه الأمثلة – سواء فسر الحذف فيها بطول الكلام أو لم يفسر – من الضرورات التي تجوز للشاعر ولا تجوز للناثر [٣]

---

( ١ ) أورد سيبويه لهذا النوع من الترخيم في غير النداء مجموعة من الشواهد نكتفي بالاحالة إليها بكتابه ج٢ ص٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٤، انظر القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٤٤.

( ٢ ) كتاب سيبويه ج١ ص١٨٦، ١٨٧، وقد مثلنا بثلاثة من الشواهد التي حذفت منها النون وعلل سيبويه الحذف فيها بطول الكلام.

( ٣ ) القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٣٣.

ج ) حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة [1] :

حذفت النون الساكنه فى قول الشاعر وهو يصف ذئبا دعاه إلى طعامه فأجابه الذئب بأن حاجته ليست إلى الطعام وإنما إلى الماء :

**فلست بآتيته ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل**

فقد حذف النون الساكنه من "لكن"، وبعدها ساكن، وكان القياس أن تحرك ولا تحذف.

ومن حذف التنوين قول الشاعر :

**فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا**

حيث حذف التنوين من (ذاكر) وهو غير مضاف بورود لفظ الجلالة منصوبا، وكان القياس يقتضى تحريك التنوين لا حذفه.

وحيث حذف التنوين جائز للشاعر سواء ترتب على التنوين التقاء ساكنين ام لا، فمن التقاء الساكنين قول الشاعر :

*** وحاتم الطائى وهاب المئى ***

فقد حذف التنوين من (حاتم)، وذكره يترتب عليه التقاء ساكنين وكان القياس ان يحرك التنوين، وحذفه خاص بضرورة الشعر.

وقد يحذف التنوين دون أن يترتب على ذكره التقاء ساكنين كما فى قول العباس بن مرداس :

**فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع**

---

( ١ ) كتاب سيبويه جـ١ ص٢٦، ١٦٩، ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص١٦٦.

فقد حذف تنوين (مرداس)، وهو ما يعرف عند النحويين بمنع صرف المصروف، وهى ضرورة أقبح من صرف الممنوع فإنه – كما يقولون – رد فرع إلى أصل.

وحذف التنوين اذا ترتب عليه التقاء ساكنين أسوغ – فى الضرورة – من حذفه اذا لم يلتق ساكنان، ذلك أن التقاء الساكنين وإن لم يكن علة للحذف فى هذا الموضع فإنه يترتب عليه الحذف فى مواضع قريبة الشبه حيث يحذف لكثرة الاستعمال بالاضافة إلى التقاء الساكنين تنوين كل علم وصف بابن، وتحذف نون التوكيد الخفيفة الشبيهة بالتنوين اذا التقت بساكن كما فى قولك : اضرب المسىء بتحريك الباء بالفتحة والأصل : اضربن، وكذلك وقع الحذف فى "لدن" -سماعا- عند التقاء الساكنين حيث قالوا : لد الصلاة (١)

**د ) حذف حرف المد او ما يشبهه من آخر الكلمة : (الواو والياء) :**

مما هو ملاحظ فى ظاهرة الحذف أن الحرف الساكن الأخير أكثر الحروف تعرضا للحذف، ويكون تعرضه للسقوط أقل إذا كان متحركا، أى اذا وليه صوت صائت قصير، وحروف العلة (الالف والولو والياء) أكثر من غيرها فى التعرض للتغيير والحذف.

وقد أجازوا للشاعر فى الضرورة أن يحذف الياء الساكنة الأخيرة (الصوت الصائت الطويل)، وهى ضرورة أيسر من حذف الياء المتحركة كما فى قول الاعشى (٢) :

**وأخو الغوان متى يشأ يصر منه ... ويعدن أعداء بعيد وداد**

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٣ ص ٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) سيبويه:الكتاب ج١ص ٢٨، القزاز القيروانى:ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص١٤٣

حيث حذفت الياء الساكنة من لفظ الغوانى، ويمكن أن نسمى هذا الحذف بتقصير الصائت الطويل حيث يتحول إلى صائت قصير.

ومثله قول خفاف بن ندبة السلمى (١) :

**كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد**

حيث حذف الياء من (نواحى) على حد تعبير القدماء، أو قصّر الصائت الطويل.

أما حذف الياء المتحركة الأخيرة فهو أقل ورودا فى الشعر، ولذلك عدّ عند القدماء أقبح فى الضرورة، ومنه قول الشاعر (٢) :

*** دار لنعمى إذه من هواكا ***

يريد : إذ هى

ويعلل النحاة حذف الياء المتحركة بأنه مرّ بمرحلتين : الأولى تسكينها أى جعلها حرف مدّ أى صائتا طويلا ثم حذفها، ذلك أن تقصير الصوائت الطويلة فى أواخر الكلمات هو الأكثر ورودا، وهو ما يسميه القدماء بحذف المد الاخير، والياء المتحركة ليست صائتا وانما هى صامت يتبعه صائت قصير، بيد أن هذا الصامت له صفة خاصة تجعله شبيها بالصائت.

ومما أجيز للضرورة واو الجمع المتصلة بالفعل، والاجتزاء عنها بالضمة، وهى لا تصالها بالفعل بمثابة الجزء منه فهي بمثابة مد

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص ٢٨، القزاز القيروانى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص١٤٣.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص ٢٧.

يلحق اخر الفعل، والحذف هنا ايضا تقصير للصائت الطويل، كما في قول الشاعر[1] :

**إذا ما شاء ضروا من أرادوا ولا يألو لهم أحد ضرار**

**فقال** : شاء، بتحريك الهمزة بالضمة، والأصل : شاءوا.

**هـ) حذف إشباع الحركة أو حذف الحركة ( الضمة أو الكسرة) :**

وهو حذف يعترى آخر الكلمة فتنطق الحركة بغير الإشباع المعهود فيها فى الاختيار، أى يحدث تقصير للصائت الطويل، وقد تحذف الحركة ( الصائت القصير ) سواء أكانت حركة بناء أم إعراب وينطق الحرف ساكناً.

فمن حذف الإشباع قول مالك بن خريم الهمذانى يصف ضيفا قدم إليه ما عنده من القرى[2].

**فإن يك غثا أو سمينا فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا**

**فهو يريد : لنفسهى، إذ المعهود أن تنطق الكسرة بعد الضمير المسبوق بكسرة بالإشباع. والحذف هنا شبيه بحذف ياء المد فى آخر الكلمة، كلاهما تقصير للصائت الطويل.**

**ومن حذف إشباع الضمة قول الشماخ فى وصف حمار وحش[3]:**

---

( ١ ) القزاز القيروانى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٩٤ ، ١٩٥.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص٢٨.

( ٣ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص٣٠، وقد أورد سيبويه أربعة أبيات أخرى شواهد على حذف إشباع الضمة للضرورة ج ١ ص ٣٠، ٣١.

**له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير**

فقد حذف إشباع الضمة الأخيرة فى " كأنه " بينما لم تحذف فى " له " وهو أيضا تقصير للصائت الطويل.

وقد تحذف الحركة ضمة كانت أو كسرة، فينطق الحرف ساكنا، ومنه قول امرئ القيس :

**فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل**

فالفعل " أشرب " لم يسبق بجازم، وإنما حذفت الضمة وبقى الحرف ساكنا لضرورة الشعر.

وقد تحذف الكسرة كما فى قول الراجز :

**إذا اعوججن قلت صاحب قوم بالدوِّ أمثال السفين العوَّم**

حيث ورد ( صاحب ) بسكون الباء، والأصل : صاحبى، ولكنه يجوز فى الاختيار حذف ياء المتكلِّم والاكتفاء بالكسرة، وهو نوع من تقصير الصائت الطويل فى آخر الكلمات أيضا، ولذا تتمثل الضرورة هنا فى حذف الكسرة ونطق الحرف ساكنا لا فى حذف الياء.

وينظر سيبويه لهذا النوع من حذف الحركة فى آخر الكلمة بما يحدث للضمة والكسرة من حذف حيث ينطق الحرف ساكنا فى نحو : فخذ، حيث يجوز نطق الخاء المكسورة بالسكون، وفى عضد، حيث يجوز فى الضاد المضمومة أن تنطق بالسكون ويرى أن ذلك لم يحدث

فى الفتحة لخفتها، فالثلاثى المفتوح لا تحذف منه فتحته مثل جمل التى لا يقال فيها بسكون الميم، لذا لم يرد حذف الفتحة من آخر الكلمة [1].

وقريب منه تعليل ابن جنى الذى يرد ذلك إلى الاستخفاف والاستثقال حيث " يستثقلون الحركة التى هى أقل من الحرف حتى أفضوا فى ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك الى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها. ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلها، وأجموا الفتحة فى غالب الأمر لخفتها " [2].

## و) حذف حرف أو حركة من داخل الكلمة :

يعترى الحذف - غالبا - فى الضرورة أو غيرها أواخر الكلمات، ولذلك نجد حذف حرف أو حركة من داخلها ضرورة غير مطروقة، أو هى قليلة بالمقارنة بأنواع الحذف التى تعترى المقطع الصوتى الأخير من الكلمة، ومما ورد منه قول الشاعر :

**تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفا وعيا**

حيث حذف المد بعد الهاء من هؤلاء، أو قصر الصائت الطويل.

ومن ذلك حذف حرف من داخل الكلمة كقول ابن الزبعرى :

**حين ألقت بقباء بركها واستحر القتل فى عبد الأشل**

يريد : عبد الأشهل من الأنصار [3]، فحذف الهاء ولم يحذف حركتها فأصبحت بعد الشين.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٤ ص٢٠٣، ٢٠٤.

( ٢ ) ابن جنى : الخصائص ج١ ص٧٨.

( ٣ ) ابن جنى : الخصائص ج١ ص٨١.

أما حذف حركة من داخل الكلمة، والحركات كما قال القدماء أبعاض حروف المد ( أصوات صائتة قصيرة ) فقد أجازوا للشاعر فى الضرورة أن يحذف الفتحة التى لا يجوز حذفها فى الاختيار لخفتها، ومن ذلك قول الشاعر : [1].

**وقالوا ترابى فقلت صدقتم ... أبى من تراب خلقه الله آدم**

يريد : خلقه بفتح اللام لكنه سكنها للضرورة وحذف الحركة.

أما تسكين المضموم والمكسور أى حذف حركته فإنه جائز فى الاختيار فيما كان على وزن فعل فى الأسماء بفتح فكسر، على لهجة تميم حيث تنطق عين الكلمة ساكنة فى نحو : فخذ وكلمة[2]، كما يجوز للشاعر فى صيغة فعل بضمتين فى الأسماء أن تسكن العين فيقولون فى جمع قذال : قذل بضم الذال أو تسكينها، والتسكين لهجة تميم، ويكثر فى الشعر ورود نحو : رسل وكتب وطرق بسكون العين، لكنه لا يعد ضرورة لاستعماله عند تميم.

بيد أن الضرورة تبيح للشاعر أن يحذف الكسرة ويسكن الحرف فى غير الأسماء كما فى قوله :

*** لو عصر منه البان والمسك انعصر ***

بسكون الصاد من ( عصر ) وهو فعل مبنى للمفعول مكسور العين.

---

( ١ ) القزاز القيراونى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص١٠٩ .

## ز) الاجتزاء : حذف معظم الكلمة [١] :

ورد فى الشعر قليلاً حذف معظم الكلمة وابقاء حرف واحد للدلالة على سائرها، بيد أن هذا الحذف المجحف يقع معه احتمال اللبس، ولذلك كان من الضرورى أن تعين القرائن حالية أو لفظية على إدراك المحذوف، ومثاله قول الشاعر :

**بالخير خيرات وإن شرًّافا        ولا أريد الشر إلا أن تا**

يريد : وإن شرا فشر، فوقع حذف الكلمة بأسرها، ولا أريد الشر إلا أن تشاء، فحذف معظم الكلمة وأبقى التاء وأطال حركتها.

وقد يعين السياق الحالى على فهم المحذوف كما فى قول الآخر:

**نادوهم أن الجموا ألا تا        قالوا جميعا كلهم بلى فا**

يريد : ألا تركبون        قالوا : بلى فاركبوا

وقد يجتزى الشاعر بحرف من الكلمة لكنه يذكر اسم الحرف كقوله[٢].

*** قلنا لها قفى قالت قاف ***

أراد : وقفت، فاجتزأ باسم حرف منها وهو ( قاف) عن سائر الكلمة وقد ورد هذا الاجتزاء فى قوله صلى اللـه عليه وسلم : " كفى بالسيف شا " أى شافيا [٣].

---

( ١ ) القزاز القيروانى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٢٢٢.

( ٢ ) ابن جنى : الخصائص ج١ ص٨٠، ج٢ ص٣٦١.

( ٣ ) القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ج١ ص١٥٦.

## ح) حذف حرف من أحرف المعانى :

يجوز للشاعر مضطرا أن يحذف بعض الحروف التى قد يعد كل منها كلمة مستقلة، ولا يجوز حذفها فى الاختيار، وقد أشار سيبويه فى حذف فاء جواب الشرط وأنه لا يجوز إلا أن يضطر شاعر إليه كما فى قول حسان[1] :

**من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان**

فالقياس يقتضى ان يقول : فالله يشكرها، فحذف الفاء.

وقد تحذف لام الأمر للضرورة، وتعد من الضرائر المستقبحة -عند النحاة- لأن الجازم أضعف من حرف الجر، والحذف فى حروف الجر غير قياسى عندهم، ومنه قول الشاعر[2] :

**محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا**

فهو يريد : لتفد، وكذلك قول متمم بن نويرة[3] :

**على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى**

أراد ليبك وحذف اللام[4].

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٣ ص٦٤، ٦٥، ١١٤.

( ٢ )سيبويه : الكتاب ج٣ ص٨.

( ٣ )سيبويه : الكتاب ج٣ ص٨، ٩.

( ٤ ) يرى بعض النحويين أن حذف لام الأمر مطرد وجائز فى الاختيار نحو قل له يفعل أى ليفعل، وجعلوا منه قوله تعالى : " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة" و " قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن " ، لكن المانعين أولوا الآيتين بأن الفعل المجزوم فيهما جواب للطلب أو لشرط محذوف، ويرون حذف اللام مقصورا على الضرورة. ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ص ١٧٢ .

وحذف لام القسم في نحو " لأفعلن " مختص بالضرورة[1]، كقول عامر بن الطفيل :

**وقتيل مرة أثأرن فإنه فرغ وإن أخاكم لم يثأر**

فهو يريد : لاثأرن بدليل نون التوكيد.

وكذلك حذف نون التوكيد من " لأفعلن" مختص بالضرورة كقول الشاعر :

**فلا وأبى لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم**

حيث حذفت النون من ( لنأتيها) وهو موضع يجب فيه التأكيد بالنون.

وقد تحذف واو العطف للضرورة كما في قول الحطيئة[2] :

**إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا**

فهو يريد : ومنزله، لكن تقدير الواو هنا ليس مقطوعا به لاحتمال أن تكون الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة.

وتحذف الواو في الضرورة في نحو " إياك وزيداً " فيجوز في الشعر : إياك زيداً، وهو غير جائز في الاختيار، لأن الثاني ينصب بفعل غير فعل الأول، وذلك كقول الشاعر [3] :

---

( ١ )ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٧٤.

( ٢ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص١٧٠.

( ٣ ) القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٢٢.

تبين بيتك الحمراء أنه       إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقد تحذف نون الوقاية إذا اضطر الشاعر كقوله[١] :

**كمنية جابر إذا قال ليتي       أصادفه وأفقد جل مالى**

فالأصل : ليتنى.

وإذا التقت نون النسوة ونون الوقاية حذف أحدهما فى الضرورة، وهناك خلاف فى المحذوف : الأولى أم الثانية، والأولى أن تكون الثانية وفقا للقاعدة العامة فى حذف العناصر المتشابهة وذلك كقول الشاعر :

**تراه كالثغام يعل مسكا       يسوء الفاليات إذا فلينى**

الأصل : فليننى.

وبعض النحاة يرى هذا الحذف جائزا فى الاختيار غير مختص بالضرورة[٢].

وإذا التقت نون الحرف " من " أو " عن " بنون الوقاية فالأصل فى الاختيار إثبات النونين مع إدغامهما، فنقول : منىّ وعنىّ، ولكن الضرورة تبيح للشاعر أن يحذف إحدى النونين، ويبقى الخلاف بين النحويين حول المحذوف : هل هو نون الكلمة أم نون الوقاية؟ والأرجح أنه النون الثانية، وذلك فى نحو قول الشاعر[٣] :

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٢ ص٣٧٠.

( ٢ ) القزاز القيروانى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٢١٠.

( ٣ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص١٢١.

**أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى**

بحذف إحدى النونين من : عنى ومنى.

ويجوز للشاعر حذف همزة الاستفهام[1]، ويحسن ذلك عند ذكر (أم) كقول عمر بن أبى ربيعة :

**فو الله ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان**

اراد : أبسبع

وقد لا تذكر " أم " ويجوز الحذف للضرورة كقول الكميت :

**طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى ودو الشيب يعلب**

أراد : أوذو الشيب يلعب ؟

ويرى الأخفش أن هذا الحذف جائز فى الاختيار عند امن اللبس وحمل عليه قوله تعالى : " وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل ".

ونلخص من تناولنا للحذف المعلل بالضرورة بالملاحظات الوصفية التالية :

أ ــ غالب الحذف فى الضرورة يتصل بالصيغ لا بالتراكيب، حيث تحذف الحروف التى هى أجزاء الكلمات او الحركات التى هى أبعاض حروف المد.

ب ــ يعترى الحذف غالبا آخر الكلمة شأن ما هو معهود فى الظاهرة بصفة عامة.

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج١ ص١١ - ١٣.

جـ ـ أكثر الحروف تعرضا له حروف العلة لاسيما إذا كانت أحرف مد (أصواتا صائتة طويلة)، ويقع الحذف فى الواو والياء آخر الكلمات دون الألف. كما يغلب الحذف فى حرف النون والتنوين والحركات، ويندر تعرض غير ذلك للحذف.

د ـ هذه الأنواع من الحذف تبدو متسقة مع النسق العام للحذف في اللغة حيث يكثر فى أواخر الكلمات، وحيث تكون الحروف المذكورة من أكثر الحروف تعرضا له، ولذلك فإن هذه الضرائر وإن خرجت على قياس القواعد الخاصة فى حالاتها المحددة، فإنها لا تخرج عن الأصل العام للحذف فى اللغة على النحو الذى استنتجناه والذى نشير إليه فى حديثنا عن الحذف الصوتى والصرفى.

## ٤ ـ الحذف للأعراب

نعنى بالاعراب هنا ما يعنيه النحاة من أنه الأثر الظاهر أو المقدر الذى تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، ولهذا الأثر دلالته المعنوية والموقعية فى الأسماء والأفعال مما يسمح بصنوف من التقديم والتأخير فى الجملة التى يظهر فى أجزائها الأثر الإعرابى فى الوقت الذى يقيد فيه التصرف فى ترتيب الجملة عندما يختفى هذا الأثر، سواء عد ما اختفى فيه الأثر معربا تقدر عليه الحركات أو مبنيا يلزم حالة واحدة.

والحذف الذى نقصده يعترى الفعل المضارع فى حالة الجزم حيث يحذف الضم فى نحو لم أغضب ولم أقل وينطق الحرف ساكنا، أى أن الحذف هنا يتمثل فى صائت قصير، فإذا كان من الأفعال الخمسة جزم بحذف النون نحو : لم يكتبا ولم يكتبوا، وإذا كان من

الأفعال الناقصة جزم بحذف حرف العلة نحو : لم يغز ولم يخش ولم يرم، وهنا يعبر عن الحذف صوتيا بأنه تقصير للصائت الطويل الواقع فى آخر الفعل.

ولهذا الحذف دلالته المعنوية والموقعية حيث يفيد وقوع الفعل بعد نفى يقلب زمنه إلى الماضى ويتمثل فى " لم " و " لما "، او بعد أمر يتمثل فى اللام، او بعد نهى يتمثل فى " لا " أو بعد شرط يكون الفعل بعده محتمل الوقوع لا مؤكده. وهو الشرط بالأدوات الجازمة المعروفة.

وعلى التسليم بالأصلية والفرعية عند النحاة فصيغة الأمر فرع عن المضارع وفيها يكون الحذف المذكور وأراد فيما يبنى على السكون نحو اضرب، أو على حذف النون نحو : اضربوا، أو على حذف حرف العلة نحو : اغز وأخش وارم.

أنّ الحذف للإعراب لا يعترى إلا أواخر الكلمات مقصورا على الصائت القصير ( الضمة فى حالة المضارع ) أو الصوائت الطويلة ( أحرف العلة فى الناقص ) أو حرف النون.

**٥. الحذف للتركيب :**

فى العربية ثلاثة أنواع من التراكيب هي التراكيب الإسنادى والمزجي والإضافى ونرى أن نضيف إليها هنا نوعا رابعا هو النسبة بالحاق الياء المشددة والتى سماها سيبويه بالإضافة، فليست فى حقيقة أمرها إلا نوعا من التراكيب يعترى الكلمة بسببه - فى أحيان كثيرة - صنوف من الحذف والتغيير.

أما المركب الإسنادى فإنه من حيث كونه تركيبا لا يعلل به أى نوع من أنواع الحذف فى الجملتين الاسمية والفعلية، وإنما توجد خصائص تركيبية وهيئات مخصوصة يحدث معها أنواع من الحذف نعرض لها إجمالا فى حديثنا عن الأسباب القياسية التركيبية الحذف ونفصلها فى مواضعها من الفصل الخاص بأنواع الحذف ومواضعه. وذلك أن مجرد التركيب الإسنادى لا يعد علة للحذف، ومقصودنا فى هذا الموضع ان نعرض للحذف الذى يعلل بمجرد التركيب.

وقد علل النحاة أنواعا من الحذف بالتركيب المزجى والإضافى ودخول ياء النسب وهذه العلل مطردة مؤثرة فى الغالب استقراء المادة اللغوية بحيث تعد بمثابة قوانين أساسية لأنواع معينة من الحذف.

ففى التركيب المزجى للأعداد من أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة يبنى العدد على فتح الجزءين ما عدا اثنى عشر واثنتى عشرة حيث يعرب الجزء الأول إعراب المثنى، وفى حال التركيب نلاحظ أن العدد قد حذف منه التنوين فى جزءيه، او النون المشبهة للتنوين من اثنى عشر واثنتى عشرة، كما حذف منه حرف العطف، اذ الاصل فى خمسة عشر : خمسة وعشرة فلما حولا إلى التركيب حذف العاطف والتنوين وحذفت التاء من عشرة لوجود مثيلها فى الجزء الأول وفق القاعدة العامة فى كثير من اللغات وهى التى تقتضى حذف العنصر الثانى المكرر، فيقال خمسة عشر، وتبقى التاء بلا حذف فى الجزء الثانى اذا حذفت من الأول، ويستثنى من ذلك تركيب الواحد والاثنين ومؤنثهما مع العشرة، حيث يوافق الجزآن المعدود تذكيرا أو تأنيثا لأن الأصل فى الواحد والاثنين قبل التركيب موافقة المعدود.

وحذف العاطف والتنوين ضرورى لعملية المزج التى تقتضى الربط بين كلمتين وجعلهما كأنهما كلمة كلمة واحدة، بالإضافة إلى ما يفيده هذا الحذف من تخفيف فى كلمات يكثر استعمالها.

وفى التركيب المزجى من الأحوال كقولهم : فلان جارى بيت بيت أصله بيتا لبيت أى ملاصقا، حذف التنوين من الجزءين وحذف حرف الجر [1]، وهناك أحوال ركبت على فتح الجزءين وأصلها العطف كقولهم : تفرقوا شذر مذر وجذع مذع، وأخول أخول، فالحذف هنا يشمل التنوين وحرف العطف، ومن الأحوال المركبة ما أصله الإضافة كبادى بدا وأيادى سبأ[2].

وفى التركيب المزجى من الظروف زمانية كانت أو مكانية نحو: فلان يأتينا صباح مساء، يريد التعبير بالبناء على فتح الجزءين، والأصل فيه صباحا ومساء، فحذف العاطف والتنوين من الموضعين وركب الظرفان للتخفيف تركيب خمسة عشر [3] . وفى قول الشاعر :

**نحمى حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا**

الأصل فيه : بين هؤلاء، وبين هؤلاء، فأزيلت الاضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر [4]

---

( ١ ) ابن هشام: شذور الذهب ص٧٥، السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص ٧٢.

( ٢ ) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٢٢.

( ٣ ) ابن هشام : شذور الذهب ص٧٢، السيوطى : المطالع السعيدة ج١ص٧٣.

( ٤ )ابن هشام:شذور لذهب ص٧٤،السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص٧٣، ٧٤.

ويجوز فيما ركب من الأعلام أن تبنى على فتح الجزءين كما فى حضر موت وبعلبك ورام هرمز ومارسرجس، كما يجوز فيها أن تعامل معاملة الممنوع الصرف، وهى فى الحالتين قد حذف منها التنوين من كلا الجزءين بسبب التركيب، ويجوز فيها أيضا أن يضاف الجزء الاول إلى الثانى مع منع صرف الثانى استثقالا للكلمة بعد التركيب، او مع صرفه [1]

وفى المركب الإضافى نوعان من الحذف أظهرهما ما يعترى المضاف من حذف تنوينه، أو من حذف نونه المشبهة للتنوين إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالما، ولا مشاحة فى هذا الحذف لظهوره فى الكلمة فى غير الإضافة.

والنوع الآخر ما يقدره معظم النحويين من أن الاصل فى الاضافة أن تكون على معنى اللام أو معنى "فى"، أو معنى "من"، وأنه فى حال التركيب الإضافى يحذف الحرف استغناء بدلالة التركيب على معناه.

وسيبويه والجمهور على أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالحرف المقدر كما يذهب الزجاج [2]، وبعض النحاة يرى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته [3]، فلا حذف للحرف - عندهم - فى الإضافة.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٣ص ٢٩٦، ٢٩٧.

( ٢ ) شرح الأشمونى على الفية ابن مالك ج٢ ص٢٣٧.

( ٣ ) شرح الأشمونى ج٢ ص٢٣٨.

وقد تحذف تاء التأنيث من المضاف أي بسبب التركيب الإضافي عند أمن اللبس كما في قول الشاعر :

*** وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا ***

**أى** : عدة الأمر، وجعل الفراء منه قوله تعالى :"وهم من بعد غلبهم سيغلبون" وقوله :"وإقام الصلاة" بناء على أنه لا يقال فى غير الاضافة فى الإقامة إقام، ولا فى الغلبة غلب [1] وحذف التاء هنا جائز لا واجب حيث أمن اللبس، وإلا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة، وقد اختلف فى كونه سماعيا أو قياسيا [2] لقلة وروده فى اللغة.

وعند دخول ياء النسب لاحقة المنسوب إليه فيما يمكن أن نسميه بتركيب النسبة تحدث صنوف من الحذف والتغيير فى المنسوب إليه بسبب التركيب الجديد. فالتغيير يشمل اللفظ بزيادة ياء مشددة فى آخر المنسوب إليه مكسور ما قبلها للدلالة على النسبة إلى المجرد منها، ويشمل المعنى بصيرورة اللفظ الجديد اسما للمنسوب، ويشمل الحكم بمعاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر والضمير باطراد كقولك : زيد قرشى أبواه.

أما الحذف فكثيرا ما يعترى آخر الكلمة المنسوب اليها، وهو مقصور على أحرف العلة ولو احق الأسماء كالتنوين وتاء التأنيث وعلامات التثنية والجمع السالم بنوعيه، وقد يعترى الحذف ما قبل الآخر مقصورا على الواو والياء.

---

( ١ ) شرح الأشمونى على الفية ابن مالك ج٢ص ٢٣٧.

( ٢ ) حاشية الصبان على الشرح الأشمونى ج٢ ص٢٣٧.

فمن آخر الكلمة المنسوب إليها تحذف الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فاذا لم تكن بعد ثلاثة اعتراها التغيير لا الحذف كما في حيّ وطيّ حيث تفتح الياء الاولى وتحول الثانية إلى واو بغض النظر عن أصلها فيقال حيوى وطووى.

وتحذف تاء التأنيث من آخر الكلمة فالنسبة إلى مكة مكيّ وإلى البصرة بصرىّ، وتحذف الألف الأخيرة خامسة فصاعدا فالنسبة إلى حبارى حبارىّ، وتحذف رابعة إذا تحرك ثانى كلمتها فالنسبة إلى جمزى وهو الحمار السريع : جمزىّ فان سكن الثانى جاز حذفها وجاز إبقاؤها مع قلبها واوا فالنسبة إلى حبلى حبليّ وحبلوىّ.

وتحذف ياء المنقوص خامسة كما فى : المعتدى، أو سادسة كالمستعلى أما الرابعة كالقاضى فيجوز فيها الحذف أو الإبقاء مع القلب واوا، وتبقى الثالثة بلا حذف تقلب واوا كما فى الشجي والشذى.

وتحذف علامتا التثنية وجمع المذكر السالم فالنسبة إلى زيدان وزيدون زيدىّ وكذلك علامة جمع المؤنث السالم فالنسبة إلى تمرات : تمرى.

أما الحذف داخل الكلمة فانه يعترى الواو والياء المتصلتين بآخر الكلمة حيث تحذف الياء المكسورة المدغم فيها مثلها فالنسبة إلى طيب بتضعيف الياء طيبى بسكون الياء الأولى وحذف الثانية المكسورة، وتحذف ياء صيغة فعيلة بفتح فكسر صحيح العين غير مضعفها فالنسبة إلى حنيفة وإلى صحيفة صحفى وتبقى الياء بلا حذف فى مضعف العين ومعتلها فيقال جليلى وطويلى فى النسبة إلى جليلة وطويلة.

كما تحذف الياء من صيغة فعيلة بضم ففتح فيقال جهنى وقرظى فى النسبة إلى جهينة وقريظة، وتحذف أيضا من صيغة فعيل بفتح فكسر إذا كان يائى اللام او واويها فيقال غنوىّ وعلوىّ فى النسبة إلى غنىّ وعلىّ.

وتحذف أيضا ياء فعيل بضم ففتح إذا كان معتل اللام، وتحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية واوا فيقال قصوىّ فى النسبة إلى قصىّ، فإن صحت لام فعيل بفتح فكسر أو فعيل بضم ففتح فالقياس ألا تحذف فالنسبة إلى عقيل عقيلىّ سواء كان مفتوح الأول أو مضمومه، ورغم ذلك ورد الحذف وعدّ سماعيا فى النسبة فى قريش وهذيل وثقيف إذ قالوا : قرشىّ وهذلىّ وثقفىّ.

وتحذف واو فعوله بفتح الفاء صحيحة العين فالنسبة إلى شنوءة شنئىّ.

هذه الأنواع من الحذف نتجت عما نسميه بتركيب النسبة تخفيفا للكلمة بعد إلحاق الياء المشددة، حيث ينتج عن التركيب شئ من الثقل باستطالة الصيغة، ولذلك منع النحاة النسبة إلى المركبات دون حذف أحد جزءيها ففى النسبة إلى المزجى ينبه الخليل على ضرورة ان "تلقى الآخر منها كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة" (١) فيقال معدىّ وخمسىّ فى النسبة إلى معديكرب وخمسة عشر.

وفى النسبة إلى المركب الإضافى لابد من حذف أحد الاسمين فى الإضافة، فمنه ما يحذف منه الاسم الآخر، ومنه ما يحذف منه

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٣ ص ٣٧٤

الاسم الأول[1]. واعتبارا النحاة حذف الآخر هو الأصل يجرى مع القاعدة العامّة للحذف فى اللغة.

وفى النسبة إلى المركب الإسنادى يحذف الجزء الثانى فيقال : تأبطىّ فى النسبة إلى : تأبط شرا [2].

وليس هدفنا التوسع فى بيان أحكام النسبة وما ورد منها قياسيا أو سماعيا، ولكن تتبع هذه الظاهرة يدل على أن هذا التركيب يحدث صنوفا من الحذف والتغيير فى الكلمة قد يراه النحويون مطردا فينعتونه بالقياس، وقد يرونه قليلا أو نادرا فيقصرونه على السماع.

**ولما بين التركيبين** : تركيب النسبة وتركيب الإضافة من تشابه أطلق عليهما سيبويه مصطلحا واحدا هو الإضافة، ومنع الجمع بينهما فى تركيب واحد حيث يقول : " وإنما لزم الحذف أحد الاسمين ( يقصد المضاف أو المضاف إليه)، لأنهما اسمان قد عمل أحدهما فى الآخر، وإنما تريد أن تضيف ( أى تنسب) إلى الاسم الأول، وذلك المعنى تريد، فإذا لم تحذف الآخر صار الأول مضافا (أى منسوبا بالإضافة العادية من حيث المعنى) إلى مضاف إليه ( أى: إلى منسوب إليه)، لأنه لا يكون هو والآخر اسما واحدا، ولا تصل إلى ذلك، ... فالإضافة ( أى النسبة) تفرد الاسم "[3].

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٣ ص٢٧٧.

( ٢ ) كتاب سيبويه ج ٣ ص ٣٧٥

( ٣ ) كتاب سيبويه ج ٣ ص٣٧٥، وما بين القوسين داخل النص بيان منا لما يقصده بمصطلح الإضافة الذى يطلقه أحيانا على التركيب الإضافى وأحيانا على النسبة.

والحذف فى التراكيب يقع - غالبا - فى أواخر الكلمات، فإذا حل بحشوها وقع فيما هو متصل بالآخر واقتصر على الواو والياء، وبملاحظة المحذوفات يتبين أنها اللواحق من تنوين أو نون أو تاء أخيرة أو حرف علة حيث يقتصر عليها الحذف الواقع فى التراكيب، وهو متفق مع ما نلاحظه فى اللغة من حذف يتصل بأجزاء الصيغ (الكلمات). هذا فضلا عما ينتج عن التراكيب من حذف عطف مقدر فى الأصل أو حرف جر.

**٦. الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية :**

يخضع الحذف الذى يعترى الصيغ فى غير ما قدمناه لأسباب تطرد فى بعض المواضع بحيث يمكن أن تشكل عند الصرفيين قاعدة عامة فينعتون الحذف فيها بأنه قياسى، أو تمثل على الأقل مؤشرا من مؤشرات الحذف، وهذه الأسباب هى:

**أ ) التقاء الساكنين**

إذا التقى ساكنان فى كلمة واحدة أو كلتين وجب التخلص من التقائهما إما بحذف أولهما أو تحريكه، فيحذف الأول صوتا وخطا إن كان حرف مدّ ( الحذف هنا فى الحقيقة تقصير للصائت الطويل) سواء كان الثانى جزء من الكلمة أو كالجزء منها نحو: قل وبع وخف فى الأمر ولم يقل ولم يبع ولم يخف حيث وقع حذف المّد الواو والياء والألف.

ومن مظاهره حذف لام الفعل الناقص يغزو - يخشى - يرمى لأنها مّد ساكن عند الاتصال بواو الجماعة أو ياء المخاطبة : يغزون - يرمون - يخشون، تغزين - ترمين - تخشين، و عند تاكيد هذه الأفعال تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال، وتحذف واو الجماعة وياء

المخاطبة لالتقاء الساكنين فى : لتغزنّ ولترمنّ، وتبقى إذا كان ما قبلها مفتوحا : لتخشونّ ولتخشينّ وتحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة.

وتبقى الواو والياء وتحركان عند الالتقاء بالساكن عموما إذا كان ما قبلهما مفتوحا أى فى حالة اتصالهما بالفعل الناقص الذى آخره ألف مد، وتحذفان فيما عدا ذلك عند الالتقاء بالساكن.

ويحدث الحذف صوتا لاحظا إن كان الساكنان فى كلمتين وكان أولهما مدًا نحو – يغزو الرجل، ويرمى الجيش وقوله تعالى " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول " وفى الحديث الشريف " ركعتا الفجر ". ( ويتمثل الحذف هنا فى تقصير الصائت الطويل).

ومن مظاهره أيضا حذف الألف من الفعل الناقص : غزا – سعى إذا لحقت الفعل تاء التأنيث الساكنة نحو غزت وسعت. ( تقصير للصائت الطويل).

وفى صوغ المصدر من فعل على مثال أفعل واستفعل يقاس على الإفعال والاستفعال، فإذا كانت عين الفعل حرف علة كأقام واستقام فقياس مصدرهما حملا على الصحيح إقوام واستقوام، تنقل حركة الواو إلى ما قبلها، فتعل بقبلها ألفا فيجتمع فى الكلمة ألفان فتحذف إحداهما والجمهور على أن المحذوف الألف الثانية والأخفش يرى الحذف فى الأولى، ويؤتى بالتاء عوضا عن المحذوف فيقال : إقامة واستقامة.

وفى جمع المنقوص جمعا سالما بالواو أو الياء والنون، يلتقى حرفه الأخير الممدود بالواو الساكنة أو الياء الساكنة فيحذف المَد كما فى : القاضون والداعون والقاضين والداعين.

وكذلك فى جمع المقصور حيث تحذف الألف الأخيرة لالتقائها بالواو الساكنة أو الياء الساكنة كما فى قوله تعالى : " وأنتم الأعلون " و " لمن المصطفين " (تقصير للصائت الطويل).

وفى صيغة اسم المفعول من الثلاثى الأجوف نحو مقول ومبيع، يلتقى ساكنان أولهما حرف المد الأصلى فى الكلمة والثانى واو صيغة مفعول وهى مّد ساكن، فيحذف أحدهما قياسيا، والجمهور على أن المحذوف هو الساكن الثانى، والأخفش على أنه الأول، وبنو تميم لا يحذفون فى اليائى فيقولون مبيوع ومديون، وسمع من عدم الحذف فى الواوىّ قولهم : ثوب مصوون ومسك مدووف.

وإذا لم يكن أول الساكنين مدا ( صائتا طويلا) فإنه لا يحذف ولكن يحرك تخلصا من التقاء الساكنين إلا إذا كان نون التوكيد الخفيفة فإنها تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الشاعر :

**لا تهين الفقير علك أن    تركع يوما والدهر قد رفعه**

فأصل " لا تهين " لا تهينن

وكذلك تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم حيث يحذف ولا يحرك نحو : زيد بن عمرو، لا تنون الدال.

بيد أن التقاء الساكنين لايبرر الحذف فى كل موضع إذا كان أول الساكنين مدا وذلك إذا كان الساكن التالى للمد مدغما فى مثله وهما فى كلمة واحدة نحو "ولاالضالّين " ومادّة ودابّه، وسارّ وضارّ وخويصّه وتمودّ الحبل، وكذلك يبقى الساكنان ويغتفر التقاؤهما فيما قصد ذكره من أسماء الحروف نحو جيم - صاد - قاف، وفيما وقف عليه من الكلمات نحو : قال، وزيد وثوب وعيد وصوف.

والأغرب من ذلك انه قد تلتقى ثلاثة أحرف ساكنة دون حذف أحدها إذا وقفنا بالسكون على نحو رادّ وضارّ وسارّ، فالتقاء الساكنين الأولين جائز كما سبق بيانه، فإذا وقفنا بالسكون وهو حذف للحركة الأخيرة التقت ثلاثة أحرف ساكنة، الأول سكون المد، والثانى سكون الإدغام والثالث سكون الوقف.

## ب ) توالى الأمثال :

توالى الأمثال علة لحذف أحدها، ويجب الحذف فى بعض المواضع ويجوز فى أخرى، ولا يقع رغم التوالى فى صنف ثالث غالبا. و يقع الحذف غالبا فى المماثل الأخير وفقا للقاعدة العامة للحذف فى العربية وكثير من اللغات. فإذا كان الأول اكثر تعرضا للسقوط فى اللغة وجدنا من النحاة من يرجح كونه الحرف المحذوف.

ومن مظاهر الحذف الواجب التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة حيث تحذف نون الرفع وتبقى نون التوكيد، وفى حالة المضارع المتصل بألف الاثنين لا يجوز التوكيد إلا بالنون الثقيلة وتحذف منه أيضا نون الإعراب، هذا بالنسبة للأفعال المضارعة، أما صيغ الأمر فقد حذفت منها النون من قبل فلا توالى فيها للأمثال.

وفى تصغير سماء يقال سمّية بزنه فعيلة، وأصلة : سمييى بثلاث ياءات : الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة التى كان اصلها واوا ثم أعلت هذه الواو بقلبها ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، فلما اجتمعت ثلاث ياءات حذفت الثالثة لتوالى الأمثال.

والحذف واجب فيما قدمنا، ويجب أيضا فى تاء التأنيث المختوم بها المفرد زائدة كانت كفاطمة وقائمة، أو عوضا عن أصل كأخت وبنت وعدة، وذلك عند الجمع بالألف والتاء فيقال : فاطمات وقائمات وأخوات وبنات وعدات.

وقد يتوالى مثلان ويكون حذف أحدهما جائزا، وذلك إذا التقت نون الرفع من الأفعال الخمسة بنون الوقاية، وبالحذف وردت قراءة نافع " تأمرونى " بنون واحدة، وقرأ ابن عامر : " تأمرننى " بنونين غير مدغمتين أى بالفك، وقرأ الباقون بإثبات النونين مع الإدغام "تأمرونّى" [1]. وفى تعيين المحذوف خلاف، وسيبويه والجمهور على أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية، وذلك لأن نون الرفع أكثر تعرضا للسقوط فى اللغة.

ومن مظاهر الحذف الجائز اجتماع نونى إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ مع نون الوقاية حيث يجتمع ثلاثة أحرف متماثلة، فيجوز حذف أحدها، ويبقى الخلاف بين النحويين حول تحديد الحرف المحذوف[2]، فى نحو قولنا إنىّ وكأنىّ ولكنىّ وإذا حملنا ذلك على القاعدة العامة فى الحذف فالمحذوف نون الوقاية لكونها العنصر الخير.

وإذا اجتمعت نون الضمير " نا " مع نونى الحروف الأربعة السابقة جاز إثبات الجميع كما فى قولنا إننا ولكننا، وجاز حذف إحدى النونات كما فى إنا ولكنا، ويبقى الخلاف بين النحويين حول تحديد النون المحذوفة[3].

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج١ص ١١٩.

( ٢ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص١٢٠.

( ٣ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص١٢٠.

وإذا اجتمعت نون الإناث ونون الوقاية جاز حذف احداهما كقول الشاعر :

*** يسوء الفاليات إذا فلينى ***

**والاصل : فليننى**

وبعضهم يجعل هذا الحذف خاصا بالضرورة، والأرجح أنه جائز فى الاختيار وفى تحديد النون المحذوفة قولان[1]، والأرجح أنها الثانية جريا على القاعدة العامة فى حذف العنصر الثانى المماثل.

وفى المضارع المبدوء بتاء المضارعة إذا كان بعدها تاء من الفعل يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين نحو " نارا تلظى " ، " تنزل الملائكه " وفى تحديد المحذوف خلاف[2]، والأصح أنه التاء الثانية، وهو رأى البصريين.

وبعض الأفعال المضعفة حيث تماثل الحرفان الأخيران وردت فى اللغة مقتصرا فيها على أحدهما وحذف الآخر وذلك عند الإسناد الى الضمير المتحرك وهى الأفعال : ظل ومس، وأحس، فيقال : ظلت، ومست، وأحست، ويعلل سيبويه الحذف فى هذا الموضع بالتقاء الساكنين لا بتوالى الأمثال، وذلك أن لام الفعل سكنت لاتصالها بالضمير، والحرف الذى قبلها كان فى الأصل ساكنا للإدغام، فحذفت

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص ١٢٠.

( ٢ ) السيوطى: المطالع السعيدة ج١ ص١٢٠، ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف. المسألة رقم ٩٣.

لأنها " لم تكن تثبت والأخرة ساكنة "[1]. وهو حذف شاذ عنده أى مقصور على ما نقل لا يطرد فى غيره.

والقياس فى هذه المسألة انه متى كان **الفعل** ماضيا ثلاثيا مكسور العين وكانت عينه ولامه من جنس واحد جاز عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه: عدم الحذف نحو ظللت، وحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء نحو ظلت بكسر الأول، وحذف العين وعدم نقل حركتها نحو: ظلت بفتح الأول.

فإن زاد **الفعل** على ثلاثة فالقياس عدم الحذف، وشذ فى أحسست : أحست والقياس عدم الحذف لو كان الثلاثى مفتوح العين نحو حللت، وشذ: همت فى : هممت.

فإذا كان الفعل المكسور العين مضارعا أو أمرا اتصل بنون النسوة جاز فيه الإتمام والحذف مع نقل حركة العين إلى الفاء نحو : يقررن بكسر الراء، ويقرن بكسر القاف، واقررن وقرن، وعليه قراءة " وقرن فى بيوتكن " بكسر القاف.

فإن كان أول المثلين مفتوحا قل نقل الحركة مع الحذف كما فى لهجة : قررت أقر بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع، وعليه قراءة نافع وعاصم : " وقرن " بفتح القاف.

### جـ ) حذف حروف العلة استثقالا :

حروف العلة أكثر الحروف عرضة للتغيير والحذف فى الألفاظ، ويكثر حذفها إذا وقعت فى آخر الكلمة، وحذفها ساكنة أكثر

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٤ ص ٤٢١.

من حذفها متحركة، وربما كان إسكانها أى حذف الحركة بعدها خطوة نحو حذفها.

ويقاس حذف الواو فاء الكلمة من الفعل المضارع الثلاثى إذا كان على وزن يفعل بكسر العين، وكذا من الأمر لأنه فرع عنه نحو : وعد يعد عد، وزن يزن زن، ولا تحذف الواو إذا كان المضارع مضموم العين نحو : وجه يوجه، أو مفتوحها نحو : وجل يوجل، وقد وردت أمثلة غير قليلة عدت شاذة من المضارع المفتوح العين حيث وقع فيها الحذف نحو : يدع ويزع ويضع ويقع ويهب ويذر ويطأ ويسع.

والحذف فى مصادر هذه الأفعال جائز لا واجب نحو : وعد يعد عدة ووعدا ووزن يزن زنة ووزنا.

وإذا كان المثال يائيا فالقياس ألا حذف فى مضارعه ولا فى الأمر منه بالتالى، وذلك نحو ينع : يينع، وقد حكى سيبويه لفظين وقع فيهما حذف الياء وهما : يسر البعير يسر، إذا لان وانقاد، ويئس يئس لهجة فى ييأس.

ويعلل سيبويه حذف الواو هنا باستثقال اجتماع الياء والواو، وهذا الاستثقال جعلهم ينطقون يوجل ياجل وييجل بقلب الواو ألفا أو ياء[1].

وأصل باب يفعل بكسر العين - عنده - يفعل بضمها، ولكنهم استثقلوا الواو مع الضمة " فصرفوا هذا الباب إلى يفعل ( بالكسر )،

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٤ ص٥٢.

فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذكرهوها مع ياء فحذفوها" [1] كما يشير إلى أن ما ورد فيه الحذف من مفتوح العين مرده إلى أن أصل بنائه بكسر العين.

والياء في مضارع المثال اليائي لا تحذف لأنها " أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه"[2].

ولما كان آخر الكلمة أكثر تعرضا للحذف تعرض حرف الياء للسقوط قياسا في الأسماء المنقوصة المجردة من "ال" ومن الإضافة، ما لم يكن الحرف محركا بالفتحة التي تظهر عليه حال النصب لخفتها فتقيه السقوط فيقال : هذا قاض ومررت بقاض بحذف الياء مع التعويض بتنوين العوض.

ويعلل سيبويه الحذف في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر باستثقال تحريك الياء بالضم أو الكسر مع التنوين، و لذلك يثبت الحرف في غير التنوين إذا كان الاسم مضافا أو دخلته "ال" [3].

والحذف في المنقوص خاص بالأسماء دون الأفعال التي لا يحذف منها شيء في حالة الرفع نحو يقضي ويرمي، ولا يقع الحذف إلا فيما كثر استعماله منها نحو : لا أدر وما أدر[4]. كما لا يعتريها الحذف في حالة النصب.

---

( ١ ) الكتاب ج٤ ص ٥٢، ٥٣.

( ٢ ) الكتاب ج٤ ص ٥٤.

( ٣ ) الكتاب ج٤ص ٥٤.

( ٤ ) الكتاب ج٤ ص ١٨٣.

وعند جمع الأسماء المنقوصة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون تحذف ياء الاسم المنقوص قياسيا كما في القاضون والداعون والقاضين والداعين وقد سبقت الإشارة إليه في الحذف لالتقاء الساكنين.

وينطق بعد هاء المفرد المذكر الغائب ضمة طويلة ( صوت صائت طويل ) كما في : ضربه زيد، والضمة الطويلة تظهر صوتا ولا تكتب خطأ، أو كسرة طويلة نحو: به علة، وذلك إذا لم يسبق الضمير بمد أو حرف ساكن نحو: دعا إليه، حيث يقصر الصائت الطويل. ومنه في القرآن الكريم " ونزلناه تنزيلا " و "وشروه بثمن".

ويعلل سيبويه الحذف عند سبق حرف من حروف العلة بأن "الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي اختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا"[١].

وقد اختار سيبويه في الهاء التي قبلها ساكن غير أحرف العلة نحو لم أضربه، ألا تحذف صلتها أي حرف المد بعدها، واختار المبرد الحذف وهو الصحيح لان أكثر القراء والجمهور عليه كما يذكر السيرافي[٢].

**د) حذف الهمزة استثقالا :**

نقصد بالهمزة هنا همزة القطع لأن همزة الوصل عارضة تحذف في وصل الكلام، والوصل هو الأصل كما يقول النحاة، والهمزة حرف صامت يحدث عند نطقه أن يعترض مجرى الهواء

---

( ١ ) الكتاب ج٤ ص ١٨٩.

( ٢ ) هامش كتاب سيبويه طبعة هارون ج٤ ص١٨٩.

اعتراضا من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع[1].

وقد وصف سيبويه مخرجها بأنه من أقصى الحلق، وبأنها حرف مجهور أى أشبع الاعتماد فى موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت، وبأنها حرف شديد (أى انفجارى) وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه[2].

ويذهب الدكتور السعران إلى أنها لا هى بالمجهورة ولا هى بالمهموسة وأنها صوت صامت حنجرى انفجارى[3]، والقول بأنها لا مجهورة ولا مهموسة يلقى موافقة من المحدثين[4]. ذلك ان الأوتار الصوتية التى ينسب الجهر والهمس إلى ذبذبتها أو عدم ذبذبتها تكون عند النطق بالهمزة فى وضع لا يمكن معه القول بالذبذبة أو عدمها.

وقد لاحظ القدماء أن هذه الصفات الخاصة بالهمزة هى سبب ما يعتريها من حذف تام أو حذف مع*الابدال وهو ما يسمى تسهيلا، فابن يعيش يذكر أن " الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق إذ كان إخراجه كالتهوع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيه التخفيف وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس"[5].

---

( ١ ) د. محمود السعران : علم اللغة ص ١٦٠، ١٦١

( ٢ ) الكتاب ج٤ ص ٤٣٤.

( ٣ ) د . محمود السعران : علم اللغة ص١٧٠، ١٧١.

( ٤ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة القسم الأول ص٢٤.

( ٥ ) شرح المفصل ج٩ ص ١٠٧.

ويقع حذف الهمزة قياسا فى مضارع ' افعل '، واسم فاعله واسم مفعوله نحو أكرم يكرم فهو مكرم بكسر الراء وفتحها، ويعلل الحذف بكراهة اجتماع همزتين فى المبدوء بهمزة المتكلم، أى حتى لا يقال : أؤكرم، وحمل الحذف فى غيره عليه، فإذا أبدلت الهمزة هاء لم تحذف الهاء كهراق فى أراق إذ يقال فى المضارع : يهريق وفى اسم الفاعل مهريق واسم المفعول مهراق بلا حذف.

وهذا الحذف الذى يعترى الهمزة الزائدة ويعلل بالاستثقال لا يعترى الهمزة الأصلية الشبيهة بها ولو توالت همزتان فالفعلان : أكد وأمر بتضعيف العين يقال فى مضارعهما أؤكد وأؤمر، واسم الفاعل مؤكد ومؤمر، وكذلك اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر. وقد شذ فيما قياسه الحذف إثبات الهمزة فى قول الشاعر :

*** فإنه أهل لأن يؤكرما ***

وهو شذوذ يؤكد أصل الصيغة المفترضة من النحاة والتى يعتريها الحذف القياسى فضلا عما يدل عليها من تصاريف الكلمات.

ويعلل سيبويه الحذف فى هذا الموضع بأن الهمزة تثقل عليهم، وبأنها زائدة فلما لحقت الصيغة زيادة أخرى اجتمع فيها الزيادة والاستثقال فساغ الحذف(١).

ويقع الحذف فى تصريف بعض الأفعال المهموزة، وهو حذف خاص بهذه الأفعال غير مقيس فى أشباهها(٢). ولذلك لا يعلل باستثقال الهمزة فحسب وإنما بكثرة الاستعمال، وذلك كحذف الهمزة من : اخذ

---

( ١ ) الكتاب ج٤ص ٢٧٩.

( ٢ ) الكتاب ج١ ص ٢٦٦.

وأكل فى صيغة الأمر مطلقا : خذ وكل، وحذفها من : أمر وسأل فى صيغة الأمر إذا بدىء بها نحو : مر وسل، ويجوز الحذف وعدمه إذا لم تقع الصيغتان فى أول الكلام نحو " واسأل " " وائمر ".

كما تحذف همزة رأى من المضارع يرى ومن الأمر منه بالتالى، ومن صيغة " أفعل" : أرى أصلها أرأى، ومما يتفرع منها من مضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول.

وفى كثير من الكلمات التى تحتوى على همزة القطع يجوز فيها تحقيق الهمزة أى إثباتها أو تسهيلها أى حذفها مع إحداث بعض التغييرات الأخرى كإبدالها مدا من جنس حركة ما قبلها أو أبدالها واوا أو ياء، وقد قرئ بالتحقيق والتسهيل فى كثير من مواضع الهمزة فى القرآن الكريم[1]، ومرد ذلك اختلاف اللهجات فى نطقها حيث كانت القبائل البادية كتميم تميل - غالبا - إلى التحقيق، وكانت القبائل المتحضرة كقريش والأوس والخزرج تميل إلى التسهيل.

أما همزة الوصل وهى الهمزة العارضة التى يتوصل بها إلى النطق بالساكن فإنها تحذف باطراد صوتا - وإن لم تحذف خطأ - إن سبقت بكلام، وتحذف صوتا وخطا فى " ابن " مسبوقا بعلم وبعده علم ما لم يقع أول السطر، وفى " بسم الله " لكثرة الاستعمال.

وإذا وقعت همزة الوصل وهى مكسورة بعد همزة استفهام حذفت نحو " أتخذناهم سخرياً " وقولنا : أبنك هذا؟ وأما إذا كانت مفتوحة فإنها تبدل ألفا نحو " آلله أذن لكم".

---

( ١ ) انظر د.عبد الراجحى: اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : الهمزة ص٩٥ - ١٠٨.

كما تحذف همزة " ال " وهى همزة وصل إذا دخلت عليها اللام الحرفية صوتا وخطا أيا كان نوع هذه اللام نحو قوله تعالى " للفقراء والمساكين" وقوله "وإنه للحق"، وقولك : ياللرجال، وقولهم : ياللماء وياللعشب.

وإذا سبقت همزة الوصل بساكن فإن الذى قبلها لا يحذف وفاقا لقاعدة التقاء الساكنين، وإنما يحرك وتحذف همزة الوصل نحو : اضرب ابنك وأكرم الرجل وقوله تعالى " قل انظروا " ومنه قولهم : من الله ومن الرسول.

## هـ ) الحذف للوقف :

الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، وله ثلاثة مقاصد فى الكلام أولها. تمام الغرض من الكلام، أى أنه يؤدى وظيفة الفصل بين الجمل والعبارات لبيان الفصل بين مداولاتها، والثانى لتمام النظم فى الشعر، والثالث لتمام السجع فى النثر.

ويترتب على الوقوف تغييرات متنوعة بحسب حالة الموقوف عليه نقتصر منها فى تناولنا على ما يتصل بالحذف.

ويقع حذف الضمة والكسرة المنونتين أى حذف صائت قصير مع صامت عند الوقوف على الاسم المضموم المنون أو المكسور المنون نحو: هذا زيد ومررت بزيد وهذا رجل ومررت برجل، فان لم يكن الاسم منونا نحو عمر وزفر وقع الحذف أيضا عند الوقف على آخره بالسكون، ولكنه حذف للصائت القصير فقط ( الضمة أو الكسرة).

وينسب الى لهجة ربيعة أنها تفعل ذلك عند الوقوف على الاسم المفتوح فيقولون : رأيت زيد، أما عند الباقين فإنّ المفتوح يبدل تنوينه فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا، ويمكن أن يعبر عن هذه الحالة بإطالة الصائت القصير وحذف التنوين (الحرف الصامت).

وينسب إلى لهجة الأزد أنها تبدل التنوين مدا من جنس ما قبلها فى الضم والكسر أيضا فيقولون هذا زيدو ومررت بزيدى كما يقال عند الجميع رأيت زيدا فى الوقف. ويترجح فى الوقف آخر الأسماء المنقوصة المنونة حذف الكسرة مع التنوين نحو هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم الأصل : القاضى والغازى والعمى بكسر الميم، هذا هو الأكثر، وبعض اللهجات القليلة تبدل من التنوين الأخير ياء فيقولون هذا رامى وغازى وعمى[1]، وقرأ ابن كثير " ولكل قوم هادى " فإن كان المنقوص محذوف العين نحو "مر" اسم فاعل من رأى، أو محذوف الفاء نحو "يفى" علما، لم يجز الحذف، وكان لابد من إثبات الياء حتى لا يجتمع حذفان فيقال فى الوقف : هذا مرى وهذا يفى.

وبترجح فى الأسماء المنقوصة غير المنونة، وهى المقترنة بـ"ال"، أن تبقى الياء بلا حذف فى حالتى الرفع والجر، أى حالة كون الياء حرف مد غير محرك (صائتا طويلا)، أما إذا كانت محركة بالفتحة حالة النصب فيتعين أن تثبت ولا تحذف، ولكن تحذف الفتحة وتتحول الياء من صوت صامت ( شبيه بالصائت) إلى صوت صائت ( حرف مد) وذلك كما فى قوله تعالى " كلا إذا بلغت التراقى".

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٤ص١٨٣

وقد ورد الحذف للوقف فى المرفوع كما فى قوله تعالى : "الكبير المتعال" وفى المجرور كقوله تعالى : " يوم التناد ".

أما الأفعال فلا حذف فيها عند الوقف وإنما تثبت الياء نحو يجرى ويرمى وكذلك الواو نحو يدعو، ولذلك عد الحذف فى نحو "ما أدر" "ولا أدر" سماعيا وعلل بكثرة الاستعمال.

وفى الوقف على هاء الضمير مضمومة أو مكسورة نحو رأيته ومررت به تحذف الضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة ويوقف بالسكون على الهاء.

ويوقف بالسكون على ما آخره تاء التأنيث المتحركة كفاطمة وقائمة بعد إبدال التاء هاء فيعترى الحذف الضمة أو الضمة مع التنوين، ما لم يكن قبل التاء ساكن أو كانت تاء الجمع أو ما يشبهها حيث يقع الوقف بالسكون مع الحذف دون إبدال التاء هاء كما في بنت وأخت، وفاطمات وهيهات.

وإذا كان آخر الاسم غير تاء التأنيث جاز فى الوقوف عليه **خمسة أوجه :**

**التسكين والروم والإشمام والتضعيف والنقل.**

**فالروم** : هو الإشارة إلى الحركة بصوت خفى، و**الإشمام** :ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، وفى **التسكين** حذف الحركة وفى الروم والإشمام حذف لجزء منها، وفى **التضعيف** : حذف للحركة وزيادة لصوت صامت يماثل الحرف الموقوف عليه لكن يشترط فى التضعيف ألا يكون الحرف همزة كالخطأ أو معتلا كالفتى وأن يلى حركة كالجمل، يقال فيها الجملّ بتضعيف اللام.

وفى النقل يسكن الحرف الأخير أى تحذف حركته لكنها تنقل الى ما قبله ويشترط فيه أن يكون ما قبل الآخر ساكنا قابلا للحركة ومنه قراءة بعضهم :

" وتواصوا بالصبر" بكسر الباء وتسكين الراء"

والقياس فى الأفعال المنقوصة ألا يعتريها الحذف للوقف، لكنها فى الفواصل والقوافى قد يعتريها ذلك، ففى الفواصل قوله تعالى: "والليل إذا يسر" و "ما كنا نبغ"، وفى القافية قول زهير :

**وأراك تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر ...**

فحذف الياء من يفرى للقافية(١).

ويجوز فى الوقف حذف ياء المتكلم ( الصائت الطويل )، والوقوف على ما قبلها بالسكون نحو : هذا غلام تريد : غلامى، وقد أسقان تريد : أسقانى، واسقن أى اسقنى، ومنه قوله تعالى : " ربى أكرمن" و " ربى أهانن" وهى القراءة الفاشية أى أكرمنى وأهاننى. وقول النابغة :

**إذا حاولت فى أسد فجورا فإنى لست منك ولست منّ**

بالوقف على " من " بتضعيف النون مع السكون يريد منى، وترك الحذف أقيس(٢).

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج٤ص١٨٤، ١٨٥.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج٤ ص ١٨٥، ١٨٦.

ويلاحظ أن حذف ياء المتكلم دون إبقاء الكسرة الدالة عليها يقع – غالبا – لوجود نون الوقاية الخاصة بها والتى لها دلالة عليها.

## و ) صيغ الجمع :

يقرر النحاة أن المفرد أصل وأن الجمع فرع عليه، ومهما يكن من أمر فى قضية الأصلية والفرعية فإن هذا المبدأ سائغ هنا من الناحية العملية على الأقل، وبناء عليه فإننا نلاحظ أن بعض صيغ الجمع يعتريها الحذف بمقارنتها بصيغة المفرد.

ففى الجمع بالألف والتاء المزيدتين، وهو جمع للمفرد المؤنث غالبا تحذف تاء التأنيث كما فى جمع فاطمة وقائمة وعدة وبنت إذ يقال: فأطمات وقائمات وعدات وبنات، اكتفاء بدلالة تاء الجمع على معنى التأنيث، وذلك منعا لتكرار العناصر التى تؤدى وظيفة لغوية واحدة.

أما صيغ التكسير فإن دلالة الجمع فيها تحدث بتغيير هيئة المفرد، وقد يعترى التغيير هيئة المفرد فقط أى تغيير الحركات دون نقص أو زيادة فى الحروف، وذلك كأسد بضم فسكون جمع أسد، وفى تسكين السين حذف للفتحة (الصائت القصير)، وقد يكون الجمع بالزيادة فقط كصنوان جمع صنو بكسر فسكون، وقد يكون التغيير بالحذف فقط كتخم وتهم فى جمع تخمة وتهمة بضم ففتح، وقد يكون بالشكل والزيادة كرجال جمع رجل، أو بالشكل والحذف والزيادة كغلمان جمع غلام. ونقتصر فيما نورد من أمثلة على ما يقع فيه الحذف للدلالة على الجمع سواء دل وحده أو بمقارنة زيادة أو تغيير فى الهيئة :

فى صيغة "أفعل" من جموع القلة يجمع بها قياسا كل اسم رباعى مؤنث قبل آخره مد كذراع وأذرع ويمين وأيمن فدلالة الجمع هنا

بالهمزة الزائدة وبحذف حرف المَد.

وفى صيغة " فعل" بضمّ فسكون من جموع الكثرة، يجمع بها قياسا أفعل ومؤنثة فعلا، كـأحمر وحمراء وأغرّ وغراء، يقال فى جمعها : حمر وغرّ، بحذف الزوائد من المفرد مع تغيير الهيئة.

وفى صيغة فعل بضمتين يطرد جمع الصفات المفردة على وزن فعول كغفور وغفر وصبور وصبر، بحذف الواو من المفرد (أو تقصير الصائت الطويل) مع تغيير الهيئة. كما تطرد الصيغة فى جمع كل اسم رباعى قبل آخره مد كقذال وقذل وحمار وحمر وقضيب وقضب وعمود وعمد، بحذف المد من المفرد مع تغيير الهيئة.

وفى صيغة فعل بضم ففتح يجمع قياسا كل اسم على فعلة بضم فسكون، أو فعلى بضم فسكون أنثى أفعل كغرفة وغرف. ومدية ومدى وحجة وحجج وصغرى وصغر وكبرى وكبر، حيث تحذف تاء التأنيث أو ألف التأنيث المقصورة مع تغيير الهيئة. ويجمع بها جمعا غير قياسى نحو تهمة وتخمة على تهم وتخم فتقع دلالة الجمع بالحذف فقط.

وقد يبدو حذف التاء الأخيرة من المفرد كافيا وحده من حيث الوصف الشكلى للدلالة على الجمع فيما اصطلح النحاة على تسميته باسم الجنس الجمعى كشجرة وشجر، وثمرة وثمر، وعنبة وعنب، وقطرة وقطر، إذ ليس فيه تكسير لهيئة المفرد، والنحاة لا يعدّونه جمع تكسير لأنه لم يلتزم تأنيثه بينما يعّدون شبيهَهُ وهو جمع نحو تهمة على تهم لأنه قد التزم تأنيثه حيث يقال : هذه تهم وتخم. بينما يقال : هذا شجر وعنب وثمر.

وفى صيغة فعل بكسر ففتح يطرد جمع كل اسم على فعله بكسر فسكون كحجة وحجج وكسرة وكسر حيث تحذف التاء مع تغيير الهيئة.

وعند جمع المفرد الخماسى المجرد يحذف حرفه الخامس كسفرجل وسفارج، فإن كان رابعه شبيها بالزوائد جاز حذف الرابع أو الخامس فيقال فى جمع خدرنق ( اسم للعنكبوت) : خدارق أو خدران، وفى جمع فرزدق : فرازق أو فرازد.

ويجمع مزيد الرباعى نحو مدحرج على دحارج بحذف الميم، وفى مزيد الخماسى بحذف الخامس مع الزائد، فنقول فى جمع قرطبوس وقبعثرى : قراطب وقباعث.

## ز ) صيغ التصغير

يعترى الخماسىّ فى الأسماء فى التصغير على فعيعل أو فعيعيل ما اعتراه من حذف عند تكسيره، حيث يحذف الحرف الأصلى أو الزائد فيقال فى تصغير سفرجل سفيرج، وفى تصغير: مستدع: مديع، وفى تصغير علندى:عليند بحذف ألف التأنيث أو:عليِّد بحذفها وحذف النون.

ويجوز أن يعوض عما حذف فى التصغير بياء قبل الآخر فيقال فى تصغير سفرجل : سفيريج.

وإذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسا فصاعدا حذفت فى التصغير، فيقال فى قرقرى : قريقر، فإن كانت خامسة وقبلها مّدة زائدة جاز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث فيقال فى: حبارى:

بيرى، كما يجوز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدّة مع قلبها فيقال : فيها: حبيِّر.

وفى تصغير الترخيم يتم حذف الزوائد من الكلمة ويصغر الاسم بعد تجريد تجريده منها فتصغير نحو : أحمد وحامد ومحمود ... الخ كلها على حميد.

نخلص مما قدمنا من الأسباب الصوتية أو الصرفية للحذف أنها أسباب قياسية - غالبا - بمعنى أن الحذف يطرد عند وجودها على النحو الذى بيناه، وأن الحذف - فى الأغلب - مقصور على أحرف العلة ( الألف والواو والياء) والهمزة والنون والتاء والحركات ( الصوائت القصيرة الضمة والكسرة والفتحة). كما أن الحذف يعترى فى الأغلب أواخر الكلمات، ويقل فى أولها ويكاد لا يقع فى وسطها إلا مقصورا على أحرف العلة.

وفى حالة وجود حرفين متماثلين متجاورين حيث يجب الحذف أو يجوز فإن الحذف يعترى الثانى المماثل، وفقا للقاعدة العامة للحذف فى كثير من اللغات، إلا أن يكون الأول كثير التعرض للسقوط فى اللغة فيحكم بأنه المحذوف.

**٧. الحذف لأسباب قياسية تركيبية ( نحوية ) :**

نعنى بالأسباب التركيبية ( النحوية ) حذف كلمة أو أكثر من الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام، وهو أمر خاص بالتراكيب الإسنادية وهيئاتها وأحكامها، ونعنى بالكلمة ما يعينه النحاة من أنها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهى بذلك تشمل الاسم والفعل والحرف.

وأنواع الحذف فى التراكيب يمكن أن تدرج فى أربعة أقسام هى حذف الأسماء والأفعال والحروف والجمل، بيد أن مواضع الحذف وأسبابه كثيرة ومتنوعة تحتاج إلى مزيد من التفصيل، لذلك رأيت دفعا للتكرار والإطالة أن نحيل إليها فى الفصل الذى يتناولها، وفيه نبين الأنواع والمواضع، ومتى يطرد الحذف ومتى يقصر على السماع، وهو الفصل الأخير المعنون بأنواع الحذف ومواضعه مع الاكتفاء هنا بهذا الإجمال الخاص بهذه الأسباب.

والحذف فى التراكيب لابد فيه من دليل حالى أو مقالى يدل على معنى العنصر المحذوف من الجملة فعلا كان أو اسما أو حرفا، أو يدل على معنى الجملة المحذوفة إن شمل الحذف جملة برمتها.

ونلاحظ أن النحاة يميزون بين الحذف الجائز والواجب، فالجائز ما يمكن فيه إظهار المحذوف فى العبارة بحيث لا يكون الناطق بها حال ذكر المحذوف مخطئا، أما الحذف الواجب فهو ما يمتنع فيه ذكر المحذوف الذى قدره النحاة، ولو ذكر لكانت العبارة خطأ لأن الناطقين المحتج بهم لم يعهد منهم إظهاره ما قدره النحاة، وهو شبيه بما يذكره التحويليون حين يقدرون بعض المحذوفات التى يفترض أن البنية العميقة للجملة تحتوى حين عليها، ويذكرون أن هذه العناصر لو ظهرت فى بنية السطح لكان التعبير غير نحوىّ أى خطأ من وجهة نظر أبناء اللغة الناطقين بها، ومن ثم فإن تحويلا إجباريا لابد من وقوعه يحول دون ظهور هذه العناصر فى بنية السطح. بيد أن بعض هذه التقديرات عند القدماء قد تمليها اعتبارات نحوية تتصل ببعض المقررات والأصول النحوية أكثر من اتصالها بالمعنى، وسنشير إليه ونبين الخلاف حوله بين النحاة وما قد يوجه إليهم من نقد بسببه.

# الفصل الثاني

## أغراض الحذف

لا نريد بأغراض الحذف ان نتناول أسبابه التـــي بيناهـــا فـــي الفصل السابق، وإنما نريد بها الأهداف المقصودة من الناطقين عندمـــا يحذفون بعض العناصر، فما ذكر من قبل هو العلل الظاهرة التى يقـــع الحذف عند وجودها مطلقا أو بشروط خاصة، أما الأغراض فنعنى بها الأهداف البعيدة التى يقصدها الناطق حين يجنح الـــى حـــذف بعـــض العناصر فهذه الأغراض هى الأسباب الاولى أو العلل الخفية، ولاشـــك أن بين النوعين من العلل صلة وثيقة، لكن بينهما أيضا فروقا ملحوظة.

والوقوف على أغراض المتكلمين له صلة فى تقدير المحذوف أو عدمه، ومن ثم فإن له أثرا فى الوقوف على المعنى، وقد بينـــا فـــى التمهيد كيف يؤثر الوقوف على الغرض فـــى المعنـــى فيمـــا ذكـــره الجرجانى من أن قوله تعالى: "واسأل القرية " تقديره : واســـأل أهـــل القرية، وأن هذا التقدير يدرك من غرض المتكلم لا من ذات الـــتركيب اللغوى، بدليل أن هذه العبارة لا تحتمل الحذف لو نطق بها رجل مـــرّ على قرية قد خربت وباد أهلها فأراد ان يخاطب غيره أو نفسه واعظا ومذكرا سل القرية عن كذا.. ويبدو ذلك جليا أيضا فى تقدير المفـــاعيل المحذوفة فيما يعرف بالحذف اقتصارا او اختصارا، ذلك أن غـــرض المتكلم إذا أراد الاقتصار على معنى الفعل دون متعلقاته فـــلا مجـــال لتقديرها على أنها محذوفات، ولو كان يريد معناها وحذفها اختصـــارا لوجود دليل عليها لصح تقديرها وهو ما سنبينه فى مواضعه.

وعناية البلاغيين بهذه الأغراض تفوق عناية النحاة، وبعـــض النحاة قد يعرض عن ذكرها فصلا للدرس النحوى عن البيـــانى فـــابن هشام يذكر ان "الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو مـــا اقتضتـــه الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمـــولا بـــدون

عامل... وأما قولهم فى نحو "سرابيل تقيكم الحر" إن التقدير : والبرد، ونحو "وتلك نعمة تمنّها علىّ أن عبّدت بنى إسرائيل" إن التقدير : ولم تعبدنى، ففضول فى فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم ؛ وأنشد متمثلا :

**وهل أنا إلا من غزية إن غوت ... غويت وإن ترشد غزية أرشد**

بل لأنى وضعت الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعا"(١)

**فهو يرى أن هذه الأغراض يتناولها البيانيون والمفسرون، وأنها ليست من عمل النحاة، وأن ما ذكره منه مخالفا مسلك النحاة الذين يهملونها راجع إلى رغبته فى إفادة المفسر والنحوى معا.**

**ونحن لا نرى الفصل بين الدرس النحوى وعلمى المعانى والبيان، وإنما نرى ضرورة وصلهما بالدرس النحوى بخاصة واللغوى بعامة، فليس علم المعانى المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إلا دراسة لغوية تدخل فى إطار علم النحو بمعناه الدقيق، وقد نعته بعضهم بالنحو العالى، وعلم البيان فى بعض أبوابه يدخل فى نطاق الدرس اللغوى الحديث الذى يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب لا تقتصر على البحث فى الإعراب ومشكلاته، وانما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالموقعية، والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه(٢).**

---

( ١ ) ابن هاشم : معنى اللبيب ج ٢ ص ١٧٦، ١٧٧.

( ٢ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الخاص ١٦ .

وأغراض الحذف متعددة متنوعة، وقد يعزى الحذف في موضع واحد إلى أكثر من غرض، وجانب كبير من الأغراض أو المقاصد يتصل بالمعنى، ويؤثر فيه، وبعضها يتصل باللفظ حيث تقتضيها الصناعة اللفظية في الشعر والنثر، وهذه الأغراض يمكن أن تحصر ـ على سبيل التقريب ـ فيما يلي:

**١ - التخفيف :**

**كثير من الأسباب الظاهرة للحذف، والتي ذكرت في الفصل السابق يكمن وراءها التخفيف غرضا للحذف، فكثرة الاستعمال تجيء معها الرغبة في التخفيف بالحذف في الصيغ أو التراكيب، والتقاء الساكنين يقع معه الحذف رغبة في التخفيف لصعوبة النطق بهما ملتقيين على نحو لم يعتده ناطقو العربية، وكذلك ما يقع من حذف للهمزة، او عند توالي الأمثال.**

**وحذف بعض الحركات (الأصوات الصائته القصيرة) ونطقها ساكنة، واطراد ذلك في المضموم والمكسور نحو رسل وكتف يعده ابن جني "أدل دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر" (١).**

**ويذهب ابن جني إلى انهم "قد يحذفون بعض الكلم استخفافا حذفا يخل بالبقية، ويعرض لها الشبه" (٢). ويمثل لذلك بما أشرنا إليه من قبل من حذف يسمى بالاقتطاع، وهو ما يعد من الضرورات الشعرية (٣)، ويرى أن غرض الاستخفاف والاستثقال يصلح لتفسير**

---

( ١ ) الخصائص ج ١ ص ٧٥.

( ٢ ) الخصائص ج ١ ص ٨٠.

( ٣ ) المصدر السابق ج ١ ص ٨٠، ٨١.

كثير من ظواهر اللغة وأوضاعها بما فيها من حذف [1].

## ٢- الايجاز والاختصار فى الكلام :

كثير من أنواع الحذف فى التراكيب تنتج عن رغبة المتكلم فى الإيجاز والاختصار، ذلك ان الإيجاز فضلا عما فيه من تخفيف يكسب العبارة قوة ويجنبها ثقل الاستطالة وترهلها، وبسبب من هذا الترهل والضعف رأينا الحذف يكثر فى جملة الصلة عند استطالتها، وفى أسلوبى الشرط والقسم لاسميا إذا اجتمع معهما العطف ، كما يقع فى سياق العطف اذا أمكن الاستدلال عليه بأية قرينة.

والمتتبع لمواضع حذف الجمل فى القرآن الكريم يدرك كثرة الحذف حيثما تستطيل الجملة كما فى قوله تعالى :"واذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون" فالجواب محذوف تقديره: أعرضوا بدليل قوله تعالى فى الآية التالية :"وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين"، ومثل ذلك جميع ما ورد من حذف جملة جواب الشرط.

ويعد من قبيل الحذف اختصارا وإيجازا ما يقع فى القصص القرآنى الذى يعنى بذكر ما يتعلق الغرض به، ويحذف ما يمكن أن تدل القرائن عليه، أو ما ليس للنص غرض فى ذكره، ومن ذلك قوله تعالى فى قصة سليمان عليه السلام والهدهد وبلقيس :"اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون"، والآية التالية لها مباشرة:"قالت يا أيها الملأ إنى ألقى إلى كتاب كريم" وبين الآيتين أمور حدثت يفهمها السامع من القرينة العقلية، وتقدير المحذوفات : فأخذ الكتاب فألقاه إليهم

---

( ١ ) المصدر السابق ج ١ ص ٧٨.

فرأته المرأة ملكتهم فقرأته [1].

ومنه ايضا قوله تعالى :"يا يحيى خذ الكتاب بقوة، وآتيناه الحكم صبيا" فقبله محذوف مطول تقديره : فلما ولد يحيى ونشأ وترعرع قلنا له ... الخ [2].

والمتتبع للنص القرآنى يجد الإيجاز سمة واضحة فيه سواء نتج الإيجاز عن الحذف المدرك معناه بالقرائن أو عن إصابة المعنى الكثير باللفظ القليل الجامع وهو المسمى بإيجاز القصر، كما يلاحظ إعـــراض النص القرآنى عن ذكر التفصيلات التى يمكن إدراكها عقـــلا أو التـــى لايتعلق بها غرض النص.

ومن الحذف اختصارا ترك ذكر مقـــابل الـــهمزة فـــى قولـــه تعالى:"أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربـــه" فبعـــده محذوف تقديره:كمن أقسى قلبه وتركه على ظلمة من كفره، ودل على المحذوف قوله تعالى عقب ذلك "فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله"[3].

ويلاحظ أن ما يمكن ان نسميه بدلالة التضاد أو المقابلة هـــى التى سوغت أنواعا من الحذف بعد الاستفهام بالهمزة، والغرض مـــن الحذف فيها هو الإيجاز و قد مثل ابن هشام فى هذا الموضع بمجموعة من الآيات بعضها يحتمل تقدير محذوف، وبعضها يتحتم فيـــه تقديـــر

---

( ١ ) ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ٧٣.

* ملحوظة : التحقيق أن كتاب " الفوائد المشوق إلى علوم القرآن" ليس لابن القيم وإنما هو لابن النقيب، و الخطأ من سهو الوراقين وخلطهم لأن كتابا آخر لابـــن القيم يحمل عنوان "الفوائد "

( ٢ ) المصدر السابق ص ٧٣.

( ٣ ) المصدر السابق ص ٧٣،٧٤.

محذوف هو خبر المبتدأ المستفهم عنه بالهمزة، ومنه قوله تعالى :"أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت"، الخبر محذوف تقديره : كمن ليس كذلك [١]، وذلك أن القائم على كل نفس هو الله تعالى الحفيظ عليها المتولى شئونها، فحذف المقابل بتركه وازدرائه حتى ضن عليه بالذكر، وهكذا فان الحذف هنا يكون له أكثر من غرض.

وعند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل فان الفاعل يحذف ويذكر البلاغيون والنحاة لهذا الحذف أغراضا متعددة منها الاختصار والإيجاز فى العبارة كما فى قوله تعالى :"وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به".

**٣- الاتساع :**

وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما فى قوله تعالى: "واسأل القرية" فالتقدير : اسأل أهل القرية، فالحكم الذى يجب للقرية فى الحقيقة قبل الحذف هو الجر، والنصب فيها مجاز [٢].

وينبه سيبويه صدد التوسع إلى أن الفعل قد استعمل فى اللفظ لا فى المعنى [٣]، أى أن (القرية) مفعول به لفظا، وقد نصبت بالفعل (اسأل)، ولكن المفعول به الحقيقى هو المضاف المحذوف (أهل).

ومن حذف المضاف أيضا للتوسع قوله تعالى :"ولكنّ البرّ من من بالله"، فالتقدير : ولكن البرّبرّ من آمن ، ومثله فى كلام العرب :

---

(١) أنظر أن الشواهد التى أوردها ابن هشام مغنى ج ١ ص [illegible]

(٢) عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ص [illegible]

(٣) [illegible]

بنو فلان يطؤهم الطريق، والتقدير : أهل الطريق [1]، وقولهم : هذه الظهر أو العصر أو المغرب، يريدون صلاة هذا الوقت وقولهم اجتمع القيظ، يريدون: اجتمع أهل القيظ.

وقد يقع التوسع فى الظروف زمانية او مكانية بنقلها عن حالة النصب لوقوع الحدث فيها إلى غير ذلك نتيجة الحذف كقولهم : صيد عليه يومان، إجابة السائل : كم صيد عليه ؟ والمعنى : صيد عليه الوحش فى يومين [2]، وكذلك سير عليه فرسخان أو ميلان، إجابة للسائل: كم سير عليه من الأرض ؟ [3]، وقولهم : ولد له ستون عاما، والتقدير : ولد له الولد فى ستين عاما، وقولهم : نهارك صائم، وليلك قائم، والأصل: أنت صائم فى النهار قائم فى الليل.

وقد ينتج التوسع عن حذف بعض حروف الجر فينصب مجرورها لفظا لوقوعه مفعولا به، نحو قول عامر بن الطفيل :

**فلأبغينكم قنا وعوارضا          ولأقبلن الخيل لابة ضرغد**

يريد : بقنا وعوارض [4].

ومن ذلك قولهم : أكلت أرض كذا وكذا، وأكلت بلدة كذا وكذا، والمقصود انه أكل من خيرها على حذف حرف الجر، أو أكل خيرها على حذف المضاف.

---

( ١ ) المصدر السابق ج ١ ص ٢١١.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٢١١.

( ٣ ) المصدر السابق ج ١ ص ٢١٩.

( ٤ ) المصدر السابق ج ١ ص ٢١٤.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع فى اللغة أكثر من ان يحصى [١]، وفى الاتساع نوع من الاختصار نتيجة الحذف الذى يعمد إليه المتكلم اعتمادا على فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية، وينتج عن الحذف نوع من المجاز يجعل التعبير أكثر قوة وبلاغة.

ويفسر ابن جنى كيف يفضى هذا الحذف إلى المجاز فى العبارة قائلاً :"ألا ترى أنك إذا قلت : بنو فلان يطؤهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه، فتقول على هذا : أخذنا على الطريق الوطىء لبنى فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ... ووجه التشبية إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم، إذ كان هو المؤدى لهم فكأنه هم، وأما التوكيد فلأنك اذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم و ذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق لانهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه" [٢]. وكذلك قوله سبحانه :"واسأل القرية التى كنا فيها"، فيه المعانى الثلاثة: أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع مالا يصح فى الحقيقة سؤاله، وهذا نحو ما مضى، ألا تراك تقول : وكم من قرية مسئولة، وتقول : القرى وتسآلك، كقولك : أنت وشأنك، فهذا ونحوه اتساع، وأما التشبيه فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها مؤلفا لها، وأما التوكيد فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه فى تصحيح الخبر... وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش فى جميع أجناس شجاعة

---

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢١٥.

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٦.

العربية" [١].اى فى الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف.

## ٤- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام :

فى بيان هذا الغرض ينقل السيوطى عن حازم فى منهاج البلغاء انه "إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون فى تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول فى الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، قال: ولهذا القصد يؤثر فى المواضع التى يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله تعالى فى وصف أهل الجنة :"حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها"، فحذف الجواب، إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه و تركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ من ذلك كنه ما هناك، وكذا قوله "ولو ترى إذ وقفوا على النار" أى لرأيت أمرا فظيعا لا تكاد تحيط به العبارة " [٢]. وقد جعل منه السكاكى حذف جملة الصلة فى قول العرب: جاء بعد اللتيا والتى، أى المشار إليه بهما، وهى المحنة والشدائد التى قد بلغت شدتها وفظاعه شأنها مبلغا يبهت الواصف معه حتى لا يحير ببنت شفة [٣].

وقد يقع مثل هذا الحذف الذى يقصد به التهويل فى حديثنا العادى عندما تقوى القرينة الدالة، ولنفترض أن إنسانا دخل على جماعة يوجهون اللوم لشخص ما حاضرا كان ام غائبا، فسألهم : لم كل

---

( ١ ) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤٧.

( ٢ ) السيوطى : الاتقان فى علوم القرآن ص ١٩٠، ١٩١.

( ٣ ) القزوينى : الايضاح فى علوم البلاغة ص ١٠٨.

هذا اللوم ؟ وماذا فعل ؟ فيجيبه أحدهم بنبرة تشعر بالأسى أو الغضب : لقد فعل وفعل، ولا يذكر ما فعله أو يقول : لقد فعل أفعالا و يصف هذه الأفعال، لا شك ان السائل يفهم من هذه الاجابة ان الملوم قد صنع أشياء فظيعة يستحق اللوم عليها، كما أن ذهنه يذهب فى تصور هذه الأشياء كل مذهب.

### ٥- صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفا له :

قد يفرض الموقف الكلامي على المتكلم الا يذكر ما له جلال فى نفسه صونا له وتشريفا، ومن الأمثلة التى تساق فى هذا الصدد قوله تعالى: " قال فرعون وما رب العالمين * قال رب السموات والأرض ...الآيات " حيث أضمر موسى عليه السلام فى إجابته اسم الله تعالى تعظيما له فى ثلاثة مواضع هى "رب السموات"، و "ربكم ورب آبائكم" و" رب المشرق والمغرب"، لأنه عليه السلام استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعالى تشريفا له وتعظيما (١)، وفى الآيات يقدر النحاة مبتدأ محذوفا فى المواضع الثلاثة.

وفى إسناد الفعل إلى نائب الفاعل قد يكون حذف الفاعل ناتجا عن هذا الغرض، وهو صونه عن الذكر فى سياق لفظى أو مقامى معين تشريفا له، ومن أمثله ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :"من بلى بشىء من هذه القاذورات ..." حيث صان اسم الله تعالى عن الذكر فى هذا السياق اللفظى.

---

(١) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٣ ص ١٩١،١٩٢.

## ٦ - تحقير شأن المحذوف :

من أمثلته حذف الفاعل عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل فى بعض المواضع تحقيراً لشأن المحذوف كقولهم : أوذى فلان إذا عظم هو وحقر من آذاه [١]، وله كثير من الأمثلة فى كتب السير التى تتحدث عما نال عظماء الإسلام (الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه) وما نالهم من كيد وأذى وإساءة على أيدى سفهاء قومهم.

وقد مثل السيوطى لهذا الغرض بقوله تعالى :"صمّ بكم عمى" أى : هم أى المنافقون [٢]، بيد أن تعليل الحذف بهذا الغرض احتمالى، إذ يحتمل أن يكون لمجرد الايجاز والاختصار لأن سياق الآيات يتناول صفات المنافقين وأحوالهم فلا داعى لإعادة ذكرهم.

## ٧- قصد البيان بعد الابهام :

وذلك نحو قوله تعالى :"ولو شاء لهداكم" حيث حذف المفعول به للفعل "شاء"، ودلّ على المحذوف جواب الشرط، فالتقدير : ولو شاء هدايتكم لهداكم، فاذا سمع السامع :"ولو شاء" تعلقت نفسه بما وقعت المشيئة عليه، لا يدرى ما هو، فلما ذكر الجوال استبان بعد ذلك، وأكثر وقوعه بعد أداة شرط لأن المفعول مذكور فى جوابها [٣].

وقد كثر حذف مفعول المشيئة فى القرآن الكريم بعد "لو" الشرطية، لأن مضمون الجواب دال على المشاء المحذوف، ولذلك قالوا : إذا حذف المشاء بعد "لو" فهم المذكور فى جوابها أبدا [٤]، وإذا

---

(١) السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ٢٦١.

(٢) السيوطى : الاتقان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٤[illegible].

(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٢.

(٤) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٢.

ذكر مفعول المشيئة والإرادة فلا بد أن يكون لأمر غريب او عظيم كقوله تعالى :"لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنّا".

### ٨- قصد الإبهام :

قد لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف، لأن تعيينه غير مفيد فيتعمد الحذف حتى لا ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصاها المتكلم فضلا عما فيه من إيجاز للعبارة وإطلاق لمعناها دون تقييدها بالمحذوفات، ومن أمثلته حذف الفاعل وإسناد الفعل لنائبه في قوله تعالى :"فان أحصرتم"، حيث يريد الشارع ترتيب الحكم على مطلق وقوع الإحصار لاعلى فاعله الذى يؤثر اختلافه أو تنوعه فى الحكم، ومثله قوله تعالى: "وإذا حييتم" و "إذا قيل لكم تفسحوا" [١].

ومن أمثلته حذف المفاعيل إذا اريد بيان حال الفاعل لا بيان حال المفعول ومنه قوله تعالى :"ولمّا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرّعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما" فقد وقع فى الآية الكريمة حذف المفعولين وهما الغنم أو الابل والماء فى أربعة مواضع [٢]، لأن الخبر يفيد أن موسى عليه السلام رحمهما وأشفق عليهما لأن قومهما كانوا على صفة السقى، وكانتا هما على صفة الذياد، ولا دخل فى ذلك لكون المسقى أو المذود ابلا ام غنما.

وقد سلك ابن هشام هذا المثال ــ وهو مسبوق من البلاغيين ــ فيما يسمى بالحذف اقتصارا، وهو الحذف لغير دليل عندما يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل من غير تعيين من أوقع

---

(١) السيوطي : مطالع السعادة ج ١ ص ٢٦١

(٢) ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٧٤.

عليه، ومثله قوله تعالى :"قال ربى الذى يحيى ويميت" اى يفعل الإحياء والإماتة (١). فالمفعول به لم ينو أصلا من قبل المتكلم فلا يقدر — في التحقيق — محذوفا.

وقد فصل عبد القاهر من قبل هذا الاقتصار المتعلق بأغراض الناطقين فبين أن "أغراض الناس تختلف فى ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة و مرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى التى اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلا فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول الناس : فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع، كقولهم: هو يعطى ويجزل، ويقرى ويضيف، المعنى فى جميع ذلك على إثبات المعنى فى نفسه للشيء على الإطلاق، وعلى الجملة من غير ان يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع، وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى:"قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون"، المعنى : هل يستوى من له علم ومن لا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى :"وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا" وقوله :"وأنه هو أغنى وأقنى"، المعنى : هو الذى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء، وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشيء، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه او لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدّى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى" (٢).

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٠.

( ٢ ) عبد القاهر الجرجانى : دلائل الاعجاز ص ١١٨، ١١٩.

٩- الجهل بالمحذوف :

وقد يكون الجهل بالمحذوف سببا للحذف، وهو واضح في بعض مواضع إسناد الفعل لنائب الفاعل حيث يحذف الفاعل للجهل به نحو سرق المتاع وقتل فلان، إذا لم يعرف السارق والقاتل، وهو سبب تسمية الفعل في هذه الحالة مبنيا للمجهول، وليس كل مسند إلى نائب الفاعل يجهل فاعله، فإطلاق التسمية على الأنواع الاخرى مجاز، من قبيل إطلاق الجزء على الكل.

**١٠- العلم الواضح بالمحذوف :**

قد يحذف الفاعل ويسند الفعل إلى نائبه لأن الفاعل معلوم للمخاطب بالقرينة العقلية بحيث لا يحتاج أن يذكر له، وذلك كقوله تعالى: "خلق الإنسان من عجل"، ففاعل الخلق معلوم عند جميع المخاطبين وهو الله تعالى، ففي الحذف إيجاز فضلا عن الإشعار بأنه لا يتولاه غيره وأنه متفرد به.

**وقد يحذف المبتدأ لوضوحه، ولأن الخبر لا يصلح إلا له، كما في قوله تعالى :"عالم الغيب الشهادة الكبير المتعال"، فإن قوله : عالم، خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو" اى الله سبحانه وتعالى، ولما كان الخبر لا يصلح لغيره، جاء الكلام على الحذف للإشعار باختصاص هذه الصفات التي هي أخبار به سبحانه وتعالى.**

**١١- الخوف منه او عليه :**

قد يحذف الفاعل ويسند الفعل إلى نائبه حين يخشى المتكلم أن يناله مكروه إذا ذكره، فيعرض عن الذكر، أو يخشى على الفاعل اذا سماه أن يناله مكروه أو يلحق به أذى فيعرض عن الذكر ويسند الفعل إلى نائبه.

١٢- الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف :

يذكر غرضا لباب التحذير والإغراء، حيث يحذف الفعل في نحو قوله تعالى على لسان صالح عليه السلام :"ناقة الله وسقياها"، التقدير : ذروا ناقة الله والزموا سقياها، و قد دل الحذف في العبارة على لهفة القائل عليه السلام الذى كان رحيما بقومه مرجوا فيهم، دل على لهفته وشدة حرصه على نجاة قومه، واندفاعه السريع نحو دفع الخطيئة الموبقة لهم(١).

**١٣- رعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع :**

**وهو غرض لفظى يقع الحذف لأجله، ومن رعاية الفاصلة قوله تعالى :"ما ودّعك ربك وما قلى"، حيث حذف المفعول به والتقدير : وما قلاك، وقد يجد المفسرون والبلاغيون أغراضا أخرى يحتملها الحذف فى هذه الآية لا تتعلق باللفظ.**

**ومن مراعاة السجع قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته، فلو قيل : حمد الناس سيرته، لتغير إعراب الفاصلتين، فالتاء الأولى محركة بالضمة، ويلزم أن تكون الأخرى مضمومة أيضا، ويتوصل إلى توافقهما بحذف الفاعل، وإسناد الفعل إلى نائبه.**

**١٤- المحافظة على الوزن فى الشعر :**

وهو غرض لفظى يقع الحذف لأجله بإسناد الفعل إلى نائب الفاعل كما فى قول الأعشى :

**علِّقتها عرضا وعلِّقت رجلا     غيرى وعلِّق أخرى ذلك الرجل**

---

( ١ ) السيوطى : الاتقان فى علوم القرآن ج ٣ ص ١٩٠.

فقد أسند الشاعر الفعل "علق" ثلاث مرات لنائب الفاعل، لأنـــه لو ذكر الفاعل فى كل منها، أو فى بعضها لما استقام له وزن البيت[1].

(١) هامش شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٤٢٣.

# الفصل الثالث

## شروط الحذف

لابدّ عند وقوع الحذف من دليل يدل على المحذوف، يتمثل فى قرينة أو قرائن مصاحبه حالية أو عقلية أو لفظية، فالقرينة تعد أهم شروط الحذف، يليها فى الأهمية ألا يؤدى الحذف الى لبس فى المعنى.

وقد وضع ابن هشام مجموعة من الشروط للحذف هى[1] .

١- وجود الدليل على المحذوف .

٢- ألا يكون المحذوف كالجزء .

٣- ألا يؤدى الحذف إلى نقض الغرض كأن يقع الحذف والتوكيد معا .

٤- ألا يؤدى إلى اللبس .

٥- ألا يكون عوضا عن شيء محذوف .

٦- ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا .

٧- ألا يؤدى الحذف إلى اختصار المختصر .

٨- ألا يؤدى الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

٩ - ألا يؤدى الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى.

بيد أن ما وضعه ابن هشام من شروط يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفصيل وتتبع الظاهرة اللغوية فى مواضعها فى اللغة دون الاقتناع بالأقيسة العقلية التى تخالفها اللغة فى كثير من الحالات. و قد تبين لنا أن جانبا كبيرا من هذه الشروط غير مسلم به من ملاحظة الظاهرة اللغوية، وبالتالى لا يصلح أن يذكر باعتباره شرطا للحذف، وتبين لنا أن الشرطين اللذين نبهنا الى أهميتهما هما الشرطان الواجبان فى الحذف. بالإضافة إلى ما تحتاجه بعض هذه الشروط كشرط وجود

---

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ج٢ ص ١٥٦- ١٦٠.

الدليل إلى مزيد من العناية والتفصيل وبيان أنواع القرائن، وهـــو مـــا نفصله فى دراسة هذه الشروط فى هذا الفصل:

## الشرط الأول : وجود الدليل على المحذوف

وهو أهم شروط الحذف، فلابد من وجود قرينـــة تـــدل علـــى العنصر أو العناصر المحذوفة، التى يريدها المتكلم ويستغنى عن ذكرها بدلالة القرينة، وقد نبه ابن جنى إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله " قد حذفت الجملة و المفرد والحرف والحركة، وليس شىء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته[1].

والمشهور عند النحاه والبلاغيين أن تقسم القرينة إلـــى لفظيـــة وحالية أو مقاليه ومقامية، ومنهم من يضيف إليـــها الدليـــل العقلـــى أو القرينة العقلية ومن لا يذكرها يكتفى بالحالية عنها باعتبارها جزء منها.

أما القرينة اللفظية أو المقالية فتتمثل فى أن يكون فـــى ســـياق الكلام سابقا أو لاحقا ما يدل على العناصر المحذوفة، وقـــد لايحمـــل سياق اللفظ دليلا بيد أن طريقة نطق الجملة وأدائها الصوتى تعين على تقدير المحذوفات وهو خاص باللغة المنطوقة، أو يقع الإعراب مقتضيا لبعض التقديرات، أو تقتضيه القوانين التركيبية التى وضعها النحاه من قبل، وكل هذه الامور تتصل باللفظ، وإن كان بعضها كالدليل الصوتى يتصل بالمقام أو الحال أيضا، ولذلك نرى تناول القرائن اللفظيـــة فـــى الأنواع الأربعة التالية :

### أ )دليل لفظى عام

يتمثل هذا الدليل فى اشتمال سياق الكلام سابقا أو لاحقا على ما يدل على العناصر المحذوفة ومنه قوله تعالى " وقيل للذين اتقوا مـــاذا

---

(١) الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠

أنزل ربكم قالوا خيرا " أى - أنزل خيرا، وقولنا - "زيد" فى الإجابة على من يسأل - من حاضر ؟ بحذف الخبر، و" غدا " فى جواب من يسأل : متى السفر ؟ بحذف المبتدأ أى - السفر غدا .

ومن السياق اللفظى اللاحق الدال على الحذف قوله تعالى " ولو شاء الله لجمعهم على الهدى " فمفعول "شاء" وتقديره أن يجمعهم، حذف لدلالة الجواب عليه , وحذفه على هذا النحو كثير.

## ب) دليل صوتى :

وهو خاص باللغة المنطوقة حيث يفهم السامع من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتى للعبارة بعض العناصر المحذوفة، وإلى ذلك أشار ابن جنى صدد حديثه عن حذف الصفة مع إرادتها وذكر الموصوف فقط، وفسر ما حكاه سيبويه من قولهم "سير عليه ليل" وهم يريدون ليل طويل بقوله" وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك(١).

ويمضى ابن جنى فى بيان الدليل الصوتى الذى يعتمد عليه فى حذف الصفة قائلا " وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلا، فتزيد فى قوة اللفظ بـ "الله" هذه الكلمة، وتتمكن فى تمطيط اللام، و إطالة الصوت بها وعليها أى رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك وكذلك تقول- سألناه فوجدناه إنسانا - وتمكن الصوت بـ( إنسان ) وتفخمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك . إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك(٢).

---

( ١ ) الخصائص ج٢ ص ٣٧٠، ٣٧١

( ٢ ) الصدر السابق ج٢ ص ٣٧١

ونحن لانشك فى أهمية الدليل الصوتى فى اللغة المنطوقة، ونرى أثره واضحا فى كثير من محاوراتنا، حيث نتخذ من تنوع الأداء الصوتى وتلوينه دليلا يغنى عن ذكر بعض العناصر، وفى اللغه الفصحى المنقوله إلينا فى بطون الكتب يمكننا بتلمس هذا الدليل أن نستعين به فى تقدير المحذوفات ومن ثم فى التوجيه الإعرابى وتحديد المعنى، فان لم نستطع الوقوف عليه فقد فقدنا قرينة هامة، قد تغنينا عنها قرائن أخرى مصاحبة، وقد لاتغنى.

والتنغيم عامل فى تصنيف الجمل الى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية ... الخ حيث يكون لكل منها لون موسيقى معين، بالإضافة الى مايدل على ذلك من عناصر لفظية كأدوات الاستفهام وصيغتى التعجب، لكن التنغيم قد يكون الدلالة الوحيدة فى الحكم على نوع الجملة حين تخلو الجملة الاستفهامية من أدوات الاستفهام[1].

وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة كالفواصل الصوتية أو ما يعرف بالوقفات والسكتات يمكن أن يعتمد عليها فى التوجيه الإعرابى[2]، وبالتالى فى تحديد العناصر المحذوفة، ومما أشار إليه النحاة فيما يجب حذفه – النعت المقطوع إلى الرفع كقولهم – مررت بزيد الكريم – برفع "الكريم" على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره " هو " وفى تصورنا أن ورود هذا النعت تابعا تارة لما قبله، ومقطوعا تارة أخرى لايمكن تفسيره إلا إذا تمعنا فى الأداء الصوتى للعبارة فى الحالتين، و لعل ذلك لو حدث من قبل النحاه الأوائل لأدى بهم إلى

---

( ١ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة – القسم الثانى ص ٢٥، ٢٦

( ٢ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة – القسم الثانى ص ٢٧

النص على وجود وقفة أو فاصلة صوتية بين "زيد" وبين "الكريم" في حالة القطع إلى الرفع، أما في الإتباع فلا توجد هذه الفاصلة.

إن القرينة الصوتية تعدّ عنصرا هاما من عناصر الموقف الكلامى التى ينبغى استحضارها للوصول الى المعنى، وهى ذات أثر فى التوجيه الإعرابى وما قد يحتمله من تقدير للمحذوفات ففى قوله تعالى " صمّ بكم عمى " فى موضعين من سورة البقرة، يقدر فى الإعراب مبتدأ محذوف "هم" أخبر عنه بثلاثة أخبار . وقد روى أن "عباس بن الفضل كان يقف على ( صمّ ) ثم على ( بكم ) ثم على (عمى) فيصير لكل اسم مبتدأ"[1] أى أن القراءة بهذا الوقف ينتج عنها تقدير إعرابى مختلف، وهو " هم صم، هم بكم، هم عمى " نتيجة لوجود الفواصل الصوتية .

وتصاحب القرائن الصوتية – غالبا – قرائن حالية تزيد من الدلالة على العناصر المحذوفة وإلى ذلك أشار ابن جنى فى حذف الصفة إذا ما تحدثت عن إنسان فأردت ذمه ووصفه بالضيق فقلت: "سألناه وكان إنسانا! وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك – إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك"[2].

وعند فقدان الدليل الصوتى والمقامى ( الحالى ) قد تتحول بعض العبارات فى محاولة توجيهها الى ألغاز، كالبيت الذى يرويه النحاة .

**إن هند المليحة الحسناء وأى من أضمرت لخل وفاء**

---

( ١ ) إعراب القرأن المنسوب للزجاج – القسم الاول ص ١٨.

( ٢ ) الخصائص ج٢ ص ٣٧١

فالإلغاز فيه ناشيء عن أمرين أولهما التشابه بين "إن" فى أول البيت وهى فعل أمر من وأى بمعنى وعد أكد بالنون بعد إسناده إلى ياء المخاطبة التى حذفت لالتقاء الساكنين، وبيـــن "إن" الحــرف الناســخ المؤكد، والأمر الآخر ناشيء عن فقدان الدليل الصوتى الذى يمكن بــه معرفة أن لفظ "هند" منادى بحرف نداء محذوف، وعنــد فقــدان هــذا الدليل الصوتى لم يستحضر مع البيت من العناصر المقامية ما يغنـــى عنه فيدل على أن اللفظ منادى .

## ج- دليل إعرابى :

قد يدل الإعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفه، وقد يدل عليها بالإضافة إلى سياق المقال أو المقـــام فـــإذا ورد اللفــظ منصوبا ومفيدا دون ذكر ناصب اعتمادا على قرينة لفظية أو حالية قدر النحاة له ناصبا كما فى قولنا - أهلا وسهلا ومرحبا،- تقديره - وجدت أهلا، وسلكت سهلا وصادفت رحبا[1] . وقــد حــذف الفعــل لكـثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه[2] وقدر المحذوف فعلا لمجــىء هذه الأسماء منصوبه، و كذلك فى قولهم لمن قدم من سفر خير مقــدم، ولمن يحكى رؤيا رآها - خيرا وماسر، يجوز أن يقال فى خير بالرفع أو بالنصب، فيقدر المحذوف فى حالة النصب فعلا أى - قدمت خـــير مقدم ورأيت خيرا، وفى حالة الرفع يقدر المحذوف مبتـــدأ والمذكــور خبرا له أى - هذا خير وكذلك قولهم للحـــاج - مـبرورا مـــأجورا - بالنصب أو بالرفع على تقدير فعل محذوف، أو مبتدأ محذوف[3].

---

( ١ ) ابن النقيب : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٧١

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص ٢٩٥

( ٣ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٧، ١٧١

وفى أساليب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير والمدح والذم كانت الدلالة الإعرابية المتمثلة فى مجىء الاسم منصوبا دون ورود ناصب ظاهر له باعثة على تقدير فعل ناصب واجب فى النداء، والاختصاص دائما وفى الإغراء والتحذير غالبا، ورغم انتقاد ابن مضاء للمحذوف المقدر فى باب النداء لأنه يخرج الأسلوب من الإنشاء إلى الأخبار فيخل بالمعنى، و رغم ذلك فانه لم ينتقد تقديره فى الإغراء والتحذير كما فى قوله تعالى "ناقة الله وسقياها "[1].

ومما ورد فيه الحذف وسمع من العرب قولهم "اللهم ضبعا وذئبا " فى الدعاء على غنم رجل، وهم يعنون: اللهم اجعل أو اجمع، فالناصب للاسم فعل محذوف، وكذلك ما رواه أبو الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب وقد قيل له –لم أفسدتم مكانكم؟ فقال الصبيان بأبى- بنصب الصبيان فكأنه حذر أن يلام فقال-لم الصبيان[2] وفى مجىء بعض المجرورات سماعا دون ذكر الجار يقدر النحاه حرف جر محذوفا كقول رؤبه " خير والحمد لله " بجر ( خير ) جوابا لمن قال له -كيف أصبحت – والتقدير – على خير أو بخير وإنما دل الإعراب على الحرف المحذوف[3].

والدليل الإعرابى جزء من الدليل اللفظى، أو هو عنصر من عناصر القرائن اللفظية، والغالب أن يكون مصاحبا لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف.

---

( ١ ) الرد على النحاه ص ٨٠، ٩.

( ٢ ) سيبويه – الكتاب ج١ ص ٢٥٥

( ٣ ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ ص ٣٢، ٣٣

### د) دليل صناعى :

نعنى بالدليل الصناعى ما ينسب إلى صناعة النحو، ذلك أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة، وقواعد وقوانين خاصة قد دفعهم إلى تقدير أنواع من المحذوفات فى بعض العبارات دون أن يحتاج إدراك المعنى - فى بعض الاحيان - إلى تقديرها حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى، وابن هشام صاحب هذه التسمية[١] وهو يعنى بها ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسه النحوية التى يختص بمعرفتها النحاة لا بالقرينة اللفظية العامة أو الحالية، وقد مثل لهذا الدليل بأمثلة منها قول النحويين فى قوله تعالى " لا أقسم بيوم القيامة " إن التقدير - لا أنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لايقسم عليه عند البصريين، وفى قولهم قمت وأصك عينيه، إن التقدر - وأنا أصك، لأن واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت الخالى من "قد" .

وفى قول الشاعر :

*** إن من لام فى بنت حسان ألمه وأعصه فى الخطوب ***

إن التقدير - إنه أى الشأن، ففى البيت ضمير شأن محذوف دعا إلى تقديره ما قرره النحاة من أن أسماء الشرط لايعمل فيها ما قبلها وواضح من العبارة أن المعنى لا يتوقف على تقدير هذا المحذوف ومثله بيت المتنبى :

**وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكنّ من يبصر جفونك يعشق**

ففيه تقدير ضمير شأن محذوف بعد " لكن " يقتضيه ما سبق بيانه.

---

( ١ ) مغنى اللبيب ج٢ ص ١٥٦

وفى قوله تعالى " ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله " يقدر النحويون كان محذوفة مع اسمها فالتقدير، ولكن كان رسول الله لأن ما بعد " لكن " ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها، وليس بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى، ولا يعطف مفرد بالواو إلا وهو شريكه فى النفى والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو(١).

ويمكننا ان نسلك فى هذا الدليل الصناعى للحذف ما يقدره النحاة فى باب الاشتغال نحو " زيدا ضربته " وزيدا مررت به وزيدا مررت بغلامه، حيث يقدرون فعلا ناصبا للمفعول به ( زيدا ) لايجوز إظهاره، والكلام تام مفهوم بالعناصر المذكورة، ولايتوقف المعنى على تقدير هذا المحذوف، ولذا ذهب الكوفيون إلى أن المفعول به منصوب بالفعل المذكور بعده(٢)، وقالوا إن العامل عمل فى الاسم وفى ضميره معا، وقال بعضهم إنه عمل فى الاسم والضمير ملغى، ولذا فلا مجال لتقدير محذوف، أما الجمهور فقد قادهم إلى تقدير محذوف اعتبار أن العامل لا يعمل فى ضمير اسم ومظهره، وأنه بذلك يصير العامل فى مفعول واحد عاملا فى اثنين.

وبعض التأويلات التى يجنح إليها النحاه لتخريج بعض النصوص التى تشذ عن الأقيسة النحوية يقدرون فيها محذوفات لا يتطلبها الوقوف على المعنى المقصود منها، كما رأينا آنفا فى تقدير ضمير الشأن، و كما يبدو فى تخريج قوله تعالى " إنّ هذان لساحران " إذا قرئت بـ (إنّ) الثقيلة، حيث يقدر ضمير شأن محذوف هو اسم

---

( ١ ) مغنى اللبيب جـ٢ ص ١٥٦، ١٥٧

( ٢ ) شرح ابن عقيل جـ١ ص ٤٤٠.

"إنّ" والجملة التالية هى جملة الخبر، بيد أن القانون النحوى يـــأبى أن تدخل لام الابتداء على خبر المبتدأ، فيلزم تقدير مبتدأ محذوف بعد اللام "هما" وخبره "ساحران" وهكذا يكون التقدير إنه هذان لهما ســـاحران، وواضح أن المعنى لايحتاج الى هذين المحذوفين.

ويتضح تكلف تقدير المحذوفات حيث يقدر البصريون وجمهور النحاة فعلا محذوفا قبل كل اسم ورد بعد أداه تختص بـــالدخول علـــى الأفعال كأدوات الشرط والتخصيص والعرض كقوله تعالى " وإن أحـــد من المشركين استجارك " وقوله " إذا السماء انشقت "(١). وهنـــا يـــرى البصريون ومن تبعهم أن الاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور والتقدير: إن استجارك أحد استجارك، واذا انشقت السماء انشقت.

وواضح أن الحذف على مذهبهم يستدل عليه بالقرينة الصناعية أو الدليل الصناعى المتمثل فى المقررات النحوية السابقة التى تشـــترط عدم دخول هذه الأدوات إلا على الأفعال، كما تشترط عدم تقدم الفاعل على فعله، وواضح أيضا أن المعنى لا يتوقف على هـــذا التقديـــر لأن العناصر المذكورة كافية فى الدلالة عليه.

أما الكوفيون فيرون أن الاسم المرفوع فـــاعل بنفـــس الفعـــل المذكور بعده وليس فى الكلام محذوف يفسره المذكـــور، ذلـــك أنـــهم يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله، رغم اتفاقهم مع البصرييـــن فـــى اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الأفعال دون الأسماء .

---

( ١ ) شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٠٢ انظر كذلك هامشه ج١ ص ٤٠٢ للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

ويرى الأخفش أنه يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد "إن" و"إذا" خاصة ويبنى على هذا أنّ المرفوع بعدهما مبتدأ وأنه ليس فى الكلام تقديم ولا تأخير بين الفاعل والفعل، كما أنه ليس فى الكلام حذف .

وقد وجد ابن مضاء القرطبى فى هذه المحذوفات التى لايتطلبها المعنى، والتى قدرها النحاه لطرد مقرراتهم وأقيستهم فى بعض المواضع التى بدت مخالفة، وجد فيها هدفا سهلا لهجومه على النحو حيث انتقد تقدير المحذوفات فى باب الاشتغال، وأرجع السبب فيه إلى فكرة العامل التى يعتمد عليها النحاه . وهى الفكرة التى حاول ابن مضاء جاهدا أن يهدمها[1].

ومن المحذوف الذى تدل عليه القرينة الصناعية ولا يتطلب المعنى تقديره حذف الفعل المقدر بـ (أدعو) أو (أنادى) حذفا واجبا فى باب النداء، حيث تحل الحروف محله، وكذلك حذف الاستقرار الذى تتعلق به شبه الجملة والذى يقدر بفعل تقديره استقر، أو اسم تقديره مستقر، وهو أيضا مما وجه إليه ابن مضاء نقده[2]، وهو كذلك هدف سهل لنقد اللغويين من أنصار المنهج الوصفى الحديث.

وأهم مواطن الضعف فى هذه التقديرات أن المعنى لايتوقف عليها وإنما هو تام بدونها، فضلا عما أضافه ابن مضاء فى باب النداء من أن التقدير فيه يخل بالمعنى، إذ يحول الأسلوب من إنشائى إلى خبرى.

---

( ١ ) الرد على النحاه ص ٨٩

( ٢ ) المصدر السابق ص ٨٩، ٩٠، ٩٩

ومن الحذف المدلول عليه بالصناعة النحوية أيضا قولهم فى " تالله تفتأ " إنّ التقدير: لا تفتأ، لأنه لو كان الجواب مثبتا لدخلت اللام على الفعل وأكد بالنون وجوبا نحو "وتالله لأكيدن"[1] ولا شك فى سلامة تقدير "لا" محذوفة فى هذا الموضع لكن كثرة استعمال هذا الفعل منفيا فضلا عن السياق أكثر دلالة على النفى المحذوف لدى عامة أهل اللغة من الأدلة المتصله بالصناعة وهى التى لا يدركها الا المتخصصون .

وكذلك كل حذف يقدر فيه المحذوف بمطلق الوجود أو الكون أو الاستقرار كخبر "لا" النافية للجنس فى كثير من الحالات أو خبر المبتدأ بعد "لولا" . يبدو التقدير فيه راجعا لاعتبار نحوى يتصل بالتراكيب اللغوية وهو استحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر، وإن لم يكن المعنى متوقفا على ذكر المحذوف، كما فى قولنا " لا إله إلا الله " فالعبارة مفهومة دون الحاجة الى تقدير الخبر وهو " موجود " .

وقد نبه ابن جنى من قبل إلى هذه الحقيقة، وهى أن بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تساير المعنى المفهوم من العبارة، أو أن فهم المعنى لا يتطلبها، فكتب فى "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"[2]، وحاول الدفاع عن تقديرات النحويين لأن هذا موضع"كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة "[3].

وقد ساق ابن جنى بعض الأمثلة منها موضع أوجب فيه النحاة حذف الخبر، وهو ما عطف على المبتدأ فيه بواو المعية نحو: كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك: معناه : أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته،

---

( ١ ) السيوطى: الإتقان فى علوم القرآن ج٣ ص ١٩٧

( ٢ ) الخصائص ج١ ص ٢٧٩

( ٣ ) المصدر السابق ج١ ص٢٧٩

فهذا يوهم من أمم أن الثانى خبر عن الأول كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك بل لعمرى إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما ( شأنك ) معطوف على ( أنت ) والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان(١).

فقد بين ابن جنى أن فهم المعنى لايتوقف على تقدير المحذوف الذى قدره النحاه ليكون للمبتدأ خبر، ذلك أن العنصر الدال على الخبر هو الواو الدالة على المصاحبة وما بعدها .

على أن عدم التناسق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى يعكس فى نظرنا بالضرورة خللا فى الأقيسة النحوية، أو نوعا من القصور أى عدم الشمول فيها لبعض الأمثلة سواء اتصل ذلك بالحذف أم لم يتصل به، ولذلك نجد حذاق النحاة لا يفتأون فى مواضع غير قليله ينبهون عليه، وهو ما دعا ابن جنى أن يقول فى آخر حديثة - فى شىء من التحفظ - " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لايشذ شىء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه(٢)".

والإنصاف يقتضينا أن نشير الى أن جانبا غير قليل من التقديرات النحوية التى لقيت نقدا من ابن مضاء فى القديم ومن الوصفيين المحدثين حديثا قد تبدو مقبولة فى ضوء النظرية التحويلية فتقدير النحاة كون المنادى منصوبا بفعل محذوف تقديره " أدعو " أو

---

( ١ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٨٣

( ٢ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٨٣، ٢٨٤

أنادى، له ما يشابهه عند التحويليين الذين يرون أن جميع التراكيب الخاصة بأية لغة من اللغات ترجع إلى ما يسمى بجملة البذرة، وهى جملة خبرية بسيطة كثيرة الاستعمال مبنية للمعلوم، وقد بينا فى التمهيد كيف يعدون الجملة الاستفهامية وهى إنشائية مأخوذه من الجملة الخبرية، وأنه حذف منها الفاعل والفعل المساعد .

وقد اشترط ابن هشام فى الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف فى المعنى فلا يجوز : زيد ضارب وعمرو بحذف خبر "عمرو" وتقديره : ضارب، إذا قصد باللفظ المقدر معنى يخالف اللفظ السابق ذكره، كأن يكون أحدهما من الضرب المعروف أى الإيلام، والآخر من الضرب فى الأرض أى السفر[1] ويرى أن تقدير الفراء للمحذوف غير مصيب فى قوله تعالى " أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين " حيث قدر الفراء: بلى ليحسبنا قادرين، لأن الحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، ويرى الصواب فى تقدير سيبويه وهو أن " قادرين " حال، والتقدير: بلى نجمعها قادرين[2].

بيد أن ما اشترطه ابن هشام يقابل ببعض الشواهد التى اشتهر عند النحاه أن يقدروا فيها فعلا محذوفا غير المذكور، وفى المذكور دلالة عليه كما فى :

*** علفتها تبنا وماء باردا ***

إذ التقدير : وسقيتها ماء[3].

---

( ١ ) مغنى اللبيب ج٢ ص ١٥٧

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص ١٥٧، ١٥٨

( ٣ ) البغدادى : خزانة الادب ج٣ ص ١٣٩، ١٤٠. وهو الشاهد رقم ١٨١

وابن هشام يرى هذا التقدير صحيحا، ويرى فيه احتمال عدم الحذف بتضمين " علفتها " معنى " أعطيتها " أو ناولتها، ولكنه يقدر فى قوله تعالى : " والذين تبوأوا الدار والإيمان " فعلا محذوفا، أى : واعتقدوا الإيمان[1].

وفى الشاهد :

*** وزججن الحواجب والعيونا ***

يقدر النحاة فعلا محذوفا، أى : وكحلن العيون

ويرى ابن هشام أن الفعل المقدر المخالف فى اللفظ يربطه بالمذكور معنى واحد هو التزيين والتحسين[2].

وفى قوله تعالى : " ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة " فى قراءة " غشاوة " بالنصب، يشتهر عند النحاة أن يقدروا فعلا محذوفا غير المذكور هو " جعل " ويفسر الفراء هذا التقدير المخالف فى اللفظ والمعنى بوجود نوع من المشاركة فى المعنى بين المحذوف المقدر والمذكور الدال عليه فيقول : " وإنما يحسن الإضمار فى الكلام الذى يجتمع ويدل أوله على آخره كقولك : قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن، فقد ترى البناء لايقع على العبيد والإماء، ولا على الدواب والثياب ولكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لما عرف[3].

---

( ١ ) مغنى اللبيب ج٢ ص ١٦٩

( ٢ ) معنى اللبيب ج٢ ص ٣٢

( ٣ ) معانى القرآن ج١ ص١٣، ١٤

**القرائن الحالية :**

للقرائن الحالية وهى الظروف الملابسه للنص اللغوى أهمية كبيرة فى تحديد معناه، وقد نبه اللغوى الإنجليزى فيرث Firth إلى وجوب اعتماد كل تحليل لغوى على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation وسياق الحال عنده هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامى، وتشمل الكلام المنطوق، وشخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافى وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا وهل يشاركون فى الكلام أم يقتصر دورهم على الشهود، والأشياء والموضوعات المتصلة بالكلام و موقفه، وأثر الكلام، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوى لمن يشارك فى الموقف الكلامى كحالة الجو إن كان لها دخل، والوضع السياسى ومكان الكلام والبيئة المحيطة به .. إلى أشباه ذلك من أمور تلابس النص[1].

وقد تنبه القدماء من الأصوليين والبلاغيين والمفسرين واللغويين الى أهمية استصحاب القرائن الحالية أو مناسبات النص فى دراسة المعنى، ولهم إشارات متناثرة ولكنها هامة فى هذا الصدد .

وكثيرا ما يعمد الناطقون اعتمادا على مصاحبة القرائن الحالية التى تكون واضحة حية فى الموقف الكلامى إلى حذف كثير من العناصر اعتمادا على إمكان فهمها بدلالات عناصر الموقف المتنوعة دون أن تذكر. ولا يجد السامعون حينذاك غضاضة فى تقبل الكلام الذى حذفت بعض عناصره لأنهم يفهمونه فاذا ما نقلت هذه النصوص،

---

( ١ ) د. محمود السعران علم اللغة ص ٣٣٧ - ٣٤١، د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص ١٧٢ - ١٧٨

وابتعدت عن ملابساتها فإن فهمها يعسر ويغمض أو يصبح من المستحيلات، وتدو الحاجة حينئذ إلى ذكر القرائن التى كانت ملابسة وحية مع النص عند النطق به.

وقد نبه سيبويه إلى ما يعمد إليه الناطقون من حذف اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبه للكلام، فذكر أن المبتدأ قد يحذف ويبقى الخبر اعتمادا على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس الخمس وذلك " أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله وربى، كأنك قلت : ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا فقلت : زيد أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت: العسل[1].

ويحذف الفعل أيضا اعتمادا على القرينة الحالية وذلك قولك: إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا فى هيئة الحاج، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة والله، ويجوز أن تقول : مكة والله، على قولك : أراد مكة والله... أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أى يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم فى القرطاس فقلت : القرطاس والله أى : أصاب القرطاس ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أى: أبصروا الهلال... ومثل ذلك أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا أو رأيته فى حال رجل قد أوقع فعلا، أو أخبرت عنه فتقول : زيدا، تريد : اضرب زيدا، أو أتضرب زيدا ؟ ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه انه أتى أمرا قد فعله فتقول : كلّ هذا

(١) الكتاب جـ٢ ص ١٣٠.

بخلا ؟، أي: أتفعل كلّ هذا بخلا "[1].

ويرى ابن جنى أن " المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به" [2] ، ويورد المثال السابق الذى ذكره سيبويه ويرى فيه أن "دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به "[3] ويضيف اليه أمثلة أخرى منها " قولهم لرجل مهو بسيف فى يده : زيدا، أى: اضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك قولك للقادم من سفر: خير مقدم، أى قدمت خير مقدم ... وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت؟ يقول : خير عافاك الله، أى بخير، يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها[4].

ويعد الشروع فى عمل ما من القرائن الحالية، ولذلك يقدر البيانيون فعلا محذوفا تدل عليه القرينة الحالية يتعلق به الجار والمجرور من " بسم الله " فإذا كان الشروع فى القراءة قدر المحذوف " أقرأ "، وإذا كان الشروع فى الأكل قدر المحذوف: آكل، أو فى عمل ما قدر : أعمل، والنحاة يقدرون المحذوف فعلا تقديره : أبدأ، أو ابتدأت وهو قول الكوفيين، أو اسما مع محذوف تعلق به الجار والمجرور، وهو: ابتدائى كائن، ويدل على صحته تقدير البيانيين ورود المحذوف مصرحا به فى قوله تعالى " بسم الله مجراها ومرساها " وفى حديث " باسمك ربى وضعت جنبى "[5]. وتقدير النحاة يراعى البداية أو الشروع

---

( ١ ) سيبويه - الكتاب ج١ ص ٢٥٧، ٢٥٨

( ٢ ) الخصائص ج١ ص ٢٨٤

( ٣ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٨٥

( ٤ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٨٥

( ٥ )السيوطى: الاتقان فى علوم القرآن ج٣ ص ١٩٦، ١٩٨، العكبرى : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ج١ ص

ولذلك يقدرون المحذوف اسما وفعلا من معنى البداية لا من ذات الفعل الذى يبدأ فيه كالقراءة أو الأكل أو العمل، أما التقدير البيانى فيراعى ذات الفعل المبدوء به، وواضح أن لكل من التقديرين وجها مقبولا .

وقد يعمد المتكلم الى حذف بعض العناصر اعتمادا على علم المخاطب السابق بالمحذوف، وقد ذكرنا أن شخصية المخاطب وثقافته تسلك فى عناصر سياق الحال أو الموقف الكلامى، ومن ذلك حذف الفاعل وإسناد الفعل الى نائبه فى بعض الأحيان كما فى قوله تعالى : " خلق الانسان من عجل " فالفاعل معلوم لدى المخاطبين وهو سبحانه وتعالى، وقد أشار المبرد الى ذلك فى قوله " فكل ما كان معلوما فى القول جاريا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب " (١).

**القرينة العقلية :**

وهى نوع من القرائن الحالية، فالعقل صفة من صفات المخاطبين باللغة . وقد يعمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر التى يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم، فالذى يقول : أكلت الشاة، يفهم السامعون من قوله بعقولهم استنادا على ما جرت عليه العادة أنه أكل لحمها، فالمضاف هنا محذوف، بيد أن ذلك قد يحتاج إلى مزيد من العناية والتدبر فى بعض النصوص، والسامعون يتفاوتون فى ذلك على قدر إمكاناتهم العقلية وثقافاتهم .

والنصوص التى تحتاج الى تأمل وتدبر لفهم معانيها ومراميها بما فى ذلك من مواطن الحذف، ليست المستوى العادى من الكلام، وإنما هى النصوص الأدبية التى حظيت بعناية من قائليها، وأعلاها النص القرآنى الذى يحتاج إلى كثير من التأمل والتدبر فى نصوصه

---

( ١ ) المقتضب ج٤ ص ٢٥٤

فضلا عن الثقافة المطلوبه في ذلك للوصول إلى معانيه وأغراضه .

وجانب من إدراك المعنى يتوقف على إدراك المحذوف وتقديره حيث يستحيل - فى بعض المواضع -- صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف .

ففى قوله تعالى" حرمت عليكم الميتة والدم" يدل العقل على أن التحريم ليس منصبا على ذات الميته أو الدم، لأن التحريم والحل يتعلقان بأفعال المكلفين لابذوات الأشياء، لأن ذوات الأشياء موجوه أصلا، فعلم بالعقل وجود حذف فى النص تقديره:أكلها أو تناولها، ودل على المحذوف دليل شرعى آخر هو قوله (صلى الله عليه وسلم) " إنما حرم أكلها "[1] وقوله تعالى فى موضع آخر" قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير..."

وفى قوله تعالى: "أوفوا بالعقود " و " أوفوا بعهد الله " التقدير : بمقتضى العقود، وبمقتضى عهد الله، لأن العقد والعهد " قولان قد دخلا فى الوجود وانقضيا فلا يتصور فيهما وفاء ولا نقض، و إنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحكامهما"[2].

وفى قوله تعالى : " ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء " يدل العقل على أنهم لم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به، والمعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق الذى لايسمع ... الخ[3].

---

( ١ ) السيوطى : الإتقان ج٣ ص ١٩٥

( ٢ ) المصدر السابق ج٣ ص ١٩٦

( ٣ ) سيبويه : الكتاب ج٣ ص ١٩٦

وللدليل العقلى يجوز حذف الموصوف وإبقاء الصفة فى نحو رأيت كاتبا أو شاعرا أو مؤمنا أو كافرا أو فاجرا ، حيث يدرك السامع أن الموصوف تقديره : رجلا أو انسانا، ولا يجوز نحو : رأيت أبيض أو أسود دون سابق لفظ يدل على الموصوف المحذوف لأنها صفة عامة تصلح لوصف أشياء كثيرة .

ويذهب ابن هشام إلى أن اشتراط الدليل حاليا كان أو مقاليا يخص المحذوف إذا كان جملة بأسرها أو أحد ركنيها، أما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل، ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك : ما ضربت إلا زيدا، أو صناعى كما فى قولك: زيد ضربته[1].

ولا نرى صحة ما يذهب إليه ابن هشام من عدم اشتراط الدليل فى المحذوف الفضلة، ذلك أنه ما لم يوجد دليل فلا إمكان لتقدير محذوف البتة، سواء أكان المحذوف جملة أو أحد ركنيها أم فضلة، وقد قرر ابن هشام فى نفس الموضع انه يجوز حذف ( رجلا ) من قولنا : رأيت رجلا كاتبا، و هو موصوف وقع مفعولا به أى فضلة، و ذلك لوجود الدليل العقلى، ولا يجوز حذف ( رجلا ) من قولنا : رأيت رجلا أبيض لعدم وجود الدليل على المحذوف، فلو كان اشتراط الدليل خاصا بالعمد دون الفضلات لما امتنع الحذف فى المثال الأخير الذى ذكره بنفسه[2].

---

( ١ ) مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٥٦، وقوله زيد ضربته، حيث لا يجوز حذف الضمير الواقع مفعولا به مع إبقاء زيد مبتدأ إذ لو حذف لوجب ان ينصب لفظ زيد على انه مفعول به مقدم

( ٢ ) مغنى اللبيب جـ٢ ص ١٥٦

## الشرط الثانى : ألا يكون المحذوف كالجزء

يعنى النحاة بما هو كالجزء الفاعل ونائبه ورأى الجمهور أنهما لا يحذفان وإنما يستتران فى الفعل وكذلك لايحذف اسم كان .

ولما كانت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلا مع الأفعال[١].

أما حذفها مع الأفعال فلا خلاف فيه بين النحويين وإنما الخلاف فى حذف الاسم وحده، وقد ذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ أو الخبر، و رجحه السهيلى وابن مضاء[٢] وذهب السيوطى إلى أن فاعل المصدر يجوز حذفه كما فى قوله تعالى : " أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما " كما أن الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة يحذف فاعله عند التأكيد بالنون لالتقاء الساكنين فى غير نحو " لتبلون " ونحو " فإما ترين " بيد أن اللفظ عند حذف الضمير قد بقى فيه ما يدل على الفاعل المحذوف، وهو الضمة فى حالة واو الجماعة، والكسرة فى حالة ياء المخاطبه، وفى الحركتين دلالة على أن الفعل مسند الى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر، بل يمكننا القول بانه لم يحدث حذف تام للصائت الطويل الذى يدل على الضمير وإنما حدث تقصير له فقط لالتقاء الساكنين، ومن ثم فالضمة أو الكسرة المتبقية من الصائت الطويل تعد هى الفاعل.

وقد ورد فى اللغة ما ظاهره حذف الفاعل كقوله ( صلى الله عليه وسلم ) " لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " ففاعل " يشرب " محذوف فى

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص١٥٨، السيوطى : الاتقان ج٣ ص ١٩٨

( ٢ ) السيوطى : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ج١ ص١٦.

الظاهر، إذ لا يصح أن يكون ضميرا عائدا على ما تقدم وهو " الزانى " وهنا يقدر الجمهور المانعون للحذف أن الفاعل ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه " يشرب "(١).

بيد أن اطلاق هذا الشرط وهو عدم الحذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف، وقد ذكرنا آنفا موضعين هما فاعل المصدر الذى يجوز حذفه، والفاعل الذى يحذف للتخلص من التقاء الساكنين عند التأكيد بالنون، وهناك مواضع اخرى للحذف هى :

١ - فاعل ( أفعل ) فى التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى: "أسمع بهم وأبصر ".

٢- عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، وحذف الفاعل فيه مشهور.

٣- عند إقامة البدل مقام الفاعل نحو : ما قام إلا هند، فلفظ ( هند ) الذى يعرب فاعلا ليس كذلك عند التحقيق، إذ أصل الكلام : ما قام أحد إلا هند، بدليل التزام التذكير فى الفعل رغم كون الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث.

٤- فاعل ( قل وكثر وطال ) إذا اتصل بها " ما " الزائدة حيث تكفها عن العمل فى الفاعل.

٥- عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد عده سيبويه من الحذف اتساعا، حيث يعمل الفعل فى اللفظ لا فى المعنى(٢)، نحو:"بنو فلان يطؤهم الطريق " والأصل : يطؤهم أهل الطريق، فحذف الفاعل فى المعنى وهو (أهل) وأقيم المضاف إليه مقامه فاعلا فى اللفظ.

---

( ١ )ابن هشام: شذور الذهب ص ١٦٥ ، ١٦٦ السيوطى: همع الهوامع ج١ ص ١٦.

( ٢ ) الكتاب ج١ ص ٢١١، ٢١٣

٦- إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة نحو قول الشاعر :

**كرة ضربت بصوالجة فتلقفها رجل رجل**

أصل الكلام : فتلقفها الناس رجلا رجلا، ثم حذف الفاعل ونابت عنه الحال المفصلة.

وقد ورد حذف الفاعل استغناء بصفته عنه فى قوله تعالى " ولقد جاءك من نبأ المرسلين " فالتقدير : شىء من نبأ المرسلين، فحذف الفاعل وهو شىء، ولابد من هذا التقدير عند من يرى عدم جواز زيادة " من " فى الإيجاب، وهو رأى الجمهور، وهو أنسب فى الدلالة على المعنى لأن جميع أنباء المرسلين لم تقص فى القرآن الكريم ، أما من يرى جواز زيادة " من " فى الإيجاب فالفاعل هو" نبأ "(١).

وهكذا يتبين عدم دقة هذا الشرط، والأصح ألا يذكر شرطا لوقوع الحذف.

**الشرط الثالث : عدم نقض الغرض**

الغرض من الحذف هو التخفيف والاختصار غالبا، ولذلك لايحسن الحذف مع التوكيد، لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، ولتناقض الغرض منع الأخفش أن يقال : الذى رأيت نفسه زيد، بحذف العائد وتوكيده، وإنما يقال : الذى رأيته نفسه زيد، وتبعه الفارسى حيث ردّ تقدير الزجاج فى إعراب "إنّ هذان لساحران " إن هذان لهما ساحران، وذلك أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان(٢).

---

( ١ )إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٢٩، ٢٩١ القسم الثانى ص ٤١٦

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص ٥٨ .

وقد فصل ابن جنى فيما نقل عن الأخفش فبين أنه يمتنع أن يقال: الذى ضربت، نفسه زيد بتأكيد المحذوف وليس "ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا[١].

وقد منع أن يؤكد الفعل المحذوف الذى دلت عليه القرينة فى نحو قولهم لمن سدد سهما ثم أرسله نحو الهدف فأسمع صوتا : القرطاس والله، أى : أصاب القرطاس، لايجوز فى مثله أن يقال : إصابة القرطاس، على أن يكون ( إصابة ) مصدرا أى مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل المحذوف : أصاب، وذلك من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبه عنه فلو أكدته لنقضت الغرض[٢].

ويقرر ابن جنى بعد عرض أمثلة أخرى أن " كل ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب[٣].

وطردا لهذه القاعدة التى أكدها يرى أن " حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض إنما هو توكيد الخبر بها وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه[٤]. ويضيف إلى ذلك

---

( ١ ) الخصائص ج١ ص ٢٨٧

( ٢ ) الخصائص ج١ ص ٢٨٧

( ٣ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٨٩

( ٤ ) الخصائص ج٢ ص ٣٧٨

قائلا : ولم أعلم المصدر ( المفعول المطلق) حذف فى موضع وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فانما هـو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لايجوز[١].

وفى التوكيد المعنوى، وهو التوكيد بألفاظ كل وعين ونفس وأجمع .... الخ لايحذف المؤكد مع إقامة لفظ التوكيد على الأصح[٢].

وقد درج النحاه على أن يمنعوا حذف عامل المصدر المؤكد كضرب ضربا، لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك[٣]، وفيه يقول ابن مالك :

**وحذف عامل المؤكد امتنع　　　وفى سواه لدليل متسع**

بيد أنّ من النحويين من يرى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله جوازا نحو : أنت سيرا ووجوبا نحو : سقيا ورعيا، وأنت سيرا سيرا[٤] كما يفهم من عبارات الخليل وسيبويه إجازتهما للجمع بين الحذف والتوكيد[٥] ويرى من يوافقهما على ذلك دليلا فى قول الشاعر :

**إن محلا وإن مرتحلا　　　وإن مالا وإن ولدا**

حيث حذف خبر"إن" مع أنه مؤكد بها، ويرى ابن هشام أنه لايصلح دليلا لأن المؤكد ليس خبر إنّ وإنما هو نسبة الخبر الى المبتدأ[٦].

---

( ١ ) المصدر السابق ج٢ ص ٣٧٩

( ٢ ) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٦٥

( ٣ ) شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٧٧، شرح الاشمونى ج٢ ص ١١٥ حاشية الصبان ج٢ ص ١١٥، ١٦٦

( ٤ ) حاشية الصبان ج٢ ص ١١٥

( ٥ ) الكتاب ج٢ ص ٦.

( ٦ ) مغنى اللبيب ج٢ ص ١٥٨

ويرى الصفار أن الحذف يمتنع مع التوكيد إذا كـان مقتضـى الحذف طول الكلام، ولذلك منع الأخفش حذف العائد فى نحو : الـذى رأيته نفسه زيد، فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وفـى التوكيـد زيادة فى الطول، ويرى أن الحذف لدليل مع التوكيد جائز، ولا تنـافى بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت[1].

**الشرط الرابع : عدم اللبس**

ينبغى ألا يؤدى حذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملـة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام إلى اللبس على المخاطب، ولذلك كـان اشتراط القرينة اللفظية أو الحالية أو العقليـة المصاحبـه للكـلام لأن المخاطب يدرك بها العناصر المحذوفه. فاذا عدمت القرينة أو كـانت غير كافية لتقدير المحذوف لم يجز الحذف، لأنه يؤدى إلى الوقوع فى اللبس، و لذلك يمنع حذف الموصوف مع إبقاء صفته فى نحو: مررت بطويل، لأن القرينة العقلية لاتكفى لمعرفة الموصوف إذ يمكن أن يقدر برجل أو طريق أو نصب أو رمح أو غير ذلك من الأشياء ، فى نفس الوقت الذى يمكن أن نقول فيه: مررت بشاعر أو بكاتب أو بمؤمـن أو بفاجر دون ذكر الموصوف لأن القرينة تدل على أن الموصوف هـو "رجل" أو "إنسان".

والمفترض فى ناطق اللغة أن يبتعد عن اللبس فى خطابه قدر استطاعته ولذا نجد النحاة فى كثير من المواضع ينصون علـى منـع صنوف من التعبير لأنها تؤدى إلى اللبس على المخاطبين، ويجـيزون منها ما لا يقع معه اللبس، أى ما يوجد معه دليل لفظـى أو عقلـى أو حالى يدفع الالتباس .

---

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب جـ٢ ص ١٥٨

لهذا السبب رأى الكوفيون فى الخبر المشتق الجارى على غير من هوله أن الضمير يجوز إبرازه ويجوز استتاره أى حذفه عند أمـــن اللبس نحو " زيد هند ضاربها هو " فيجوز إبراز " هـــو " ويجـــوز أن يقال: زيد هند ضاربها .

أما اذا لم يؤمن اللبس فيجب ابراز الضمير، ولا يجوز استتاره نحو : زيد عمرو ضاربه هو، ذلك أنه إذا قيل : زيد عمرو ضاربـــه، احتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمـــرا ، فلمـــا أظـــهر الضمير (هو ) تعين أن يكون (زيد) هو الفاعل، ومذهـــب البصريـــن وجوب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن[١].

ولأمن اللبس وجب فى توكيد الفعل المتصـــل بـــألف الاثنيـــن استعمال النون المشددة المكسورة، وعدم توكيده بالنون الخفيفة، حتى لا تتعرض الألف للحذف بسبب التقاء الساكنين فيلتبـــس الفعـــل المســـند لضمير المثنى بغير المسند إلى ضمير[٢]، وكذلك عنـــد تـــأكيد الفعـــل المسند لنون النسوه يكون التوكيد نحو : اضربنان، وهـــل تضربنـــان، بالنون المشدده المكسورة، وزيادة الألف الفارقة، حتى لاتتعرض نـــون النسوة للحذف لتوالى الأمثال، و لا يصح التوكيد بالنون الخفيفه حتى لا تتعرض الالف الفارقة للحذف لالتقاء الساكنين فيلتبس الفعـــل المســـند لنون النسوة بالفعل المسند للمفرد[٣].

وعند أمن اللبس فى اختيار الكلام يجوز حذف همزة التسوية، والهمزة التى بمعنى " أى " ويرى الأخفش هذا الحذف قياسيا ومثاله فى

---

( ١ ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١ ص ١٧٩، ١٨.

( ٢ ) كتاب سيبويه جـ٣ ص ٥٢٣، ٥٢٤

( ٣ ) كتاب سيبويه جـ٣ ص ٥٢٦

القرأن الكريم قراءة ابن محيصن " سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم " والقراءة الفاشية " أأنذرتهم " وقول عمر بن ابى ربيعة :

**فوالله ما أدرى وإن كنت داريا        بسبع رمين الجمر أم بثمان**

أراد : أبسبع[1].

ويدفع اللبس سياق اللفظ كما فى المثالين السابقين أو قرينة الحال كأن يكون فى حوار بين سائل ومجيب، أو بالقرينة الصوتية فى نطق الاستفهام بطريقة خاصة فاذا لم تكن كافية وجب ذكر الهمزة، ولذلك لم يتعين تقديرها فى قول الكميت :

**طربت وماشوقا إلى البيض أطرب        ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب**

فتقدير العبارة أو ذو الشيب يلعب ؟ بحذف الهمزة تقدير احتمالى، وكذلك فى قول عمر :

**ثم قالوا تحبها قلت بهرا        عدد الرمل والحصى والتراب**

يحتمل أن يكون التقدير : أتحبها ؟ ويحتمل أن يكون خبرا أى: أنت تحبها[2].

وخوف اللبس جعلهم يعدون إسقاط بعض حروف اللفظ فى الضرورة الشعرية حذفا قبيحا لا يجوز إلا فى الضرورة[3] وهو الحذف

---

(1) ابن هشام : مغنى اللبيب ج١ص١١،١٢، شرح ابن عقيل ج٢ ص١٧٩،١٨٠، شرح الأشمونى ج٣ ص١٠٣،١٠٤.

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ج١ ص ١٢ حاشية الأمير على المغنى ج١ ص١٢

(٣) ابن النقيب : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٨٠

الذى يسمى اصطلاحا بالاقتطاع، وقد أشرنا اليه فى الحذف للضرورة، كمل فى قول أبى دؤاد :

**يذرين جندل جابر بجنوبها فكأنما تذكى سنابكها الحبا**

أراد : الحباحب، وهو طائر صغير

وما وضعه النحاه من أحكام اعتمادا على اللغة المحتج بها عندهم يدلنا على جنوح الناطقين إلى تجنب اللبس، والابتعاد عن صنوف الحذف المؤديه إليه وتجنب مقتضياته بوسائل أخرى كما رأينا فى زيادة الألف الفارقة بين نون النسوة ونون التوكيد، واستعمال نون التوكيد الثقيلة فى حالتى الفعل المتصل بألف الاثنين ونون النسوة، وعدم استعمال نون التوكيد الخفيفة فى هاتين الحالتين لأنّ استعمالها يؤدِّى إلى حذف يفضى إلى اللبس.

**الشرط الخامس : ألا يكون عوضا عن شىء محذوف**

لايجوز أن يحذف لفظ جيء به عوضا عن محذوف، فلا يجوز حذف "ما" الزائدة التى عوض بها عن (كان) المحذوفة وحدها فى نحو: أما أنت منطلقا انطلقت[1] وقول الشاعر :

*** ... أما أنت ذا نفر ***

كمالا يجوز حذف ( لا ) من قولهم : افعل هذا إما لا، أى : إن كنت لاتفعل غيره، ولايجوز حذف التاء من عدة وإقامة واستقامه لأنها عوض عن حرف محذوف فى كل منها، وكذلك التاء فى نحو : زنادقة عوض عن الياء فى : زناديق .

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ص١٥٩

وقد نبه سيبويه إلى لزوم ذكر العوض عن المحذوف فقال في:
أما أنت ذا نفر، "ما" التزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا عن ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء"[١]

وهو يقصد كذلك لزوم التاء في نحو : الزنادقه، لأنها عـــوض بعا عن الياء المحذوفه، وكذلك لزوم الألف في " يمان " وهي سماعية، عوضا عن ياء النسب المحذوفة من " يمنيّ " .

ومظاهر التعويض بحرف زائد عن حرف حذف مـــن الكلمـــة أصليا كان أو زائدا كثيرة في اللغة[٢].

ولما كان المعوض به لايجوز حذفه نبه ابـــن مـــالك الـــى أن أحرف النداء ليست عوضا عن فعل محذوف تقديره : أدعو أو أنادي، لجواز حذف هذه الاحرف[٣] رغم تقريره أن المنادى منصوب لفظا أو تقديرا ب" أنادى لازم الاضمار استغناء بظـــهور معنـــاه مـــع قصـــد الانشاء"[٤]، وهذه الأحرف التي لاتسمى عنـــده عوضـــا وإنّمـــا هـــي كالعوض[٥].

وقد ورد حذف الحرف الذى جيء به للعوض عن محذوف في قوله تعالى : " وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقـــام الصـــلاة "[٦] حيـــث

(١) كتاب سيبويه ج١ ص ٢٩٣، ٣٩٤

(٢) الخصائص ج٢ ص ٢٨٥ - ٣،٦ باب في زيادة الحرف عوضا عن آخر محذوف

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ج٢ ص١٥٩

(٤) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٧٩

(٥) المصدر السابق ص ١٧٩

(٦) من الآية ٧٣ من سورة الانبياء، وقد ورد اللفظ كذلك بحذف التاء في سورة النور آية ٣٧

حذفت تاء " إقامة " التى هى عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذى يصاغ قياسا على " إفعال " كما ورد فى قول الفضل بن العباس بن عتبه بن ابى لهب :

**إن الخليط أجدوا البين فارتحلوا وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا**

أى : عدة الأمر فحذف التاء التى هى فى الأصل عوض عن الواو المحذوفة من أول الكلمة .

والنحاة يرون الحذف فى هذه المواضع غير قياسى .

**الشرط السادس : ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا**

قرر ابن هشام عدم جواز حذف الجار مع بقاء عمله، وكذلك لا يجوز حذف الجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولايجوز القياس عليها [1].

وهذا القول - على إطلاقه - غير دقيق، لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها، فضلا عما ورد فى اللغة وعده النحاه شاذا لايقاس عليه، ولذا كان من الضرورى التنبيه على استثناء هذه المواضع القياسية تقييدا لمطلق قول ابن هشام، وسيتضح من سردها أن هذا الشرط غير صحيح .

ونجمل فيما يلى المواضع التى اطرد فيها حذف الجار[2].

١ - يحذف حرف الجر " رب " ويبقى عمله قياسا بعد الواو وهو كثير فى الشعر، ويقع الحذف قليلا بعد الفاء وبل .

---

( ١ ) معنى اللبيب جـ٢ ص ١٥٩

( ٢ ) فصلنا هذه المواضع بأمثلتها فى الفصل الأخير الخاص بأنواع الحذف ومواضعه

٢- يحذف حرف الجر الداخل على مميز " كم " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت هذا، التقدير : بكم من درهم.

٣- يجوز حذف حروف الجر قياسا قبل "أن" المصدرية، و"أنّ" المفتوحة المشدده.

٤- تحذف لام التعليل جوازا إذا دخلت على " كى " المصدرية وصلتها.

وقد ورد حذف الجار مع بقاء عمله فى غير المواضع السابقة وعد سماعيا.

أما الجازم فيحذف ويبقى عمله فى موضع مطرد كثير الاستعمال فى الشعر والنثر وهو جواب الشرط المحذوف لدلالة الأمر أو النهى السابق عليه نحو "ائتنى أكرمك" ولا تكفر تدخل الجنة .

وحذف الناصب وبقاء عمله خاص بـ "أن" المصدرية التى تضمر قياسا بعد ثلاثة من أحرف الجر هى "كى" التعليليه وحتى واللام، وبعد أربعة من أحرف العطف وهى "أو" وفاء السببية وواو المعيه وثم وسنفصل ذلك فى موضعه من حذف الحروف .

هذه المواضع القياسية أردنا ذكرها إجمالا تقييدا لمطلق قول ابن هشام فى اشتراط عدم الحذف فيها، ولنبين انه شرط لا يساير واقع اللغة.

## الشرط السابع – ألا يؤدى الحذف الى اختصار المختصر

يرى النحاة – تبعا لهذا الشرط – أن اسم الفعل لايحذف دون معموله، لأنه اختصار للفعل[1] وبالتالى لايجوز عندهم فى تقدير المحذوفات أن يقدر باسم فعل، وإنما يقدر فعلا، بيد أن القاعدة الموضوعة فى كيفية التقدير تقضى بأن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن[2] وذلك إذا كان دليل الحذف قرينة لفظية فاذا نظرنا فى الشاهد التالى :

**يا أيها المائح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا**

ففى قوله : "دلوى دونك" ظاهره أنّ "دلوى" مفعول به مقدم لاسم الفعل "دونك" بمعنى خذ، وهو رأى الكسائى ومن تبعه من النحاة، ولاحذف فيه . أما سيبويه والجمهور فهم يرون أن أسماء الأفعال لاتعمل فيما قبلها لضعفها، فالمتبادر إلى الذهن أن نقدر محذوفا سابقا من لفظ المذكور " دونك دلوى دونك " لكنهم يمنعون هذا التقدير ويرونه " خذ دلوى دونك " حيث ينبغى تقدير المحذوف فعلا له معنى اسم الفعل وذلك أنهم يرون عدم جواز حذف أسماء الأفعال دون معمولاتها .

وتأكيدا لهذا الشرط ينقل ابن جنى عن شيوخه أن " حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا، واختصار المختصر إجحاف به[3].

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ص١٥٩

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص١٦٢

( ٣ ) الخصائص ج٢ ص ٢٧٣

ويفسر ابن جنى الاختصار الواقع فى اللغة باستعمال الحروف بأن الحرف ينوب عن جملة أو عن كلمة، فاذا قلت : " ما قام زيد، فقد أغنت "ما " عن "أنفى" وهى جملة: فعل وفاعل، وإذا قلت : قام القوم إلا زيدا، فقد نابت ( إلا ) عن(أستثنى) وهى فعل وفاعل، واذا قلت : قـــام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن (أعطف ) وإذا قلت : ليت لى مالا، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى)، وإذا قلت: هل قام أخوك؟ فقد نابت (هل) عن (أستفهم) واذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقا) و (البتـــة) و(غير ذى شك)، وإذا قلت " فبما نقضهم ميثاقـــــهم " فكـــأنك قلـــت : فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقا أو يقينا، وإذا قلت : أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك : أمسكته مباشرا له وملاصقا يدى له، واذا قلت : أكلت من الطعام : فقد نابت (من) عن البعض، أى أكلت بعض الطعام وكذلك بقية ما لم نسمه[١].

ويخلص ابن جنى مما قدمه الى أنه " لما كانت هذه الحـــروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز مـــن بعـــد ذا أن تتخرق عليها فتنهكها وتجحف بها [٢] أى لايجوز أن تحذفها .

**الشرط الثامن-ألا يؤدى الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه**

لهذا السبب يمنع البصريون حذف المفعول الثانى مـــن نحـــو: ضربنى وضربته زيد[٣]فلا يجوز: ضربنى وضربت زيد، لأن الحذف يؤدى إلى تهيئة الفعل الثانى (ضربت) للعمل فى (زيد) على انه مفعول به، ثم يقطع ذلك العمل بســـبب كـــون (زيـــد) فـــاعلا بـــالفعل الأول (ضربنى).

---

( ١ ) الخصائص ج٢ ص ٢٧٣، ٢٧٤

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص٢٧٤

( ٣ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص١٥٩

ومذهب الجمهور أن الحذف في مثل هذه الصورة ممتنـــع ولا يجوز إلا في الضرورة ومن وروده في الشعر قول عاتكة :

*** بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه ***

ففيه فعلان ( يعشى، لمحوا ) تنازعا فاعلا واحدا هو (شعاعه) فالفعل الأول يطلبه فاعلا له، والثاني يطلبه مفعولا، وقد أعمـــل فيــه الأول وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير للضـــرورة ، والتقدير قبل الحذف : يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه، والتقدير قبل التنازع بإعادة ترتيب الجملة : يعشى شعاعه الناظرين إذا لمحوه .

وفي البيت نتيجة الحذف تهيئة الفعــل (لمحــوا) للعمــل فــي (شعاعه) على أنه مفعول به، مع قطعه عن ذلك العمل باعمال ( يعشى) فيه على أنه فاعل له.

## الشرط التاسع - ألا يؤدى الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى[1].

لهذا الشرط يمنع البصريون في نحو : زيد ضربته، أن يحذف المفعول به فيقال :زيد ضربت، على اعتبار (زيد) مبتدأ وذلك لأن فيه إعمالا للآبتداء مع إمكان إعمال الفعل و الفعل أقوى ، هذا بالاضافـــة إلى أن في هذا الحذف مخالفة للشرط السابق حيث يترتب عليه تهيئـــة الفعل (ضرب) للعمل في (زيْد) على أنه مفعول به مع قطعه عنه برفعه على الابتداء.

وفي قراءة ابن عامر : " وكل وعد الله الحسنى " برفع " كل " مخالفة لمقتضى الشرطين الأخيرين .

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ج٢ ص١٥٩

وكذلك فى قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى     على ذنبا كله لم أصنع

ففى ( كله لم أصنع ) برفع كل على أنها مبتدأ حذف المفعول به للفعل ( أصنع ) وخولف الشرطان السابقان.

والكسائى يجيز هذا الحذف قياسا اذا كان الضمير مفعولا به، والفراء وابن مالك يجيز انه إذا كان المبتدأ لفظ (كل) أو لفظا يشبهه فى العموم والافتقار[1].

ويروى البيت كذلك بنصب (كل) على أنه مفعول به مقدم .

نخلص من تناولنا لشروط الحذف التى وضعها القدماء إلى أن أهمها فى واقع اللغة هو وجود الدليل على المحذوف، أى القرينة التى تعين على إدراك العنصر أو العناصر المحذوفه، أيا كان نوع هذه القرينة، ويليه فى الأهمية ألا يفضى الحذف الى اللبس فى المعنى.

أما الشروط الاخرى فليست لها هذه الأهمية وبعضها لايصلح أن يذكر باعتباره شرطا لوقوع الحذف لأن واقع اللغة يخالفه، بالإضافة إلى أن بعضها لايسلم من الخلاف فى الأخذ به من قبل النحاة السابقين.

---

( ١ ) البغدادى : خزانة الادب ج١ ص٣٥٩، ٣٦، الشاهد رقم ٥٦

# الفصل الرابع

## تقدير المحذوفات

يتصل التقدير في النحو العربي بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف بل تشمل الزيادة وإعادة الترتيب، والحمل على الموضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر، والحمل على المعنى.

وفلسفة "التقدير" فى النحو العربى تتشابه فى جوهرها مع النظرية التحويلية فكلتاهما تصدر عن أساس عقلى، والبنية العميقة عند التحويليين هى - غالبا - الأصل المقدر عند النحويين القدماء.

ويهمنا أن نتناول التقدير المتصل بالحذف، كيف يمكن تقدير العناصر المحذوفة ؟ وما الأسس التي يجب أن تتبع للوصول إلى التقدير المناسب ؟

إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعى أمرين أساسيين هما المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها، ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات - أحيانا - وإن كان المعنى يجيزها لان الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدرون أنواعا من المحذوفات - فى أحيان أخرى - تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة، وقواعد خاصة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها، وقد أشرنا إلى ذلك فى حديثنا عن الدليل الصناعى فى الفصل السابق بما يغنى عن إعادته، والتقدير الأمثل للمحذوفات هو ما يراعى الأمرين معا.

على أن ثمة أسسا وقواعد تعارف عليها النحاة فى تقدير المحذوفات بنوها على مراعاة الأمرين السابقين، بالإضافة إلى التسليم بقضية الأصلية والفرعية، فالأصل فى الكلام عدم الحذف، كما أن الأصل فى الجملة أن يكون لها ترتيب معين، فإذا حل بها ما نسميه

تقديما وتأخيرا فقد خرجت عن الأصل: ويمكن أن نجمل هذه الأسس فيما يلى [1]:

١- يجب أن يقدر المحذوف فى مكانه الأصلى، لأن تقديره فى غير مكانه الأصلى يتطلب تقديرا آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة.

٢- يجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن.

٣- ينبغى أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.

٤- إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف، فيقدر أن ذلك حذف على التدريج، ولم يقع مرة واحدة.

وهذه الأسس بحاجة إلى شئ من التوضيح بالتفصيل والتمثيل :

فإذا وجد مانع نحوى يمنع من وضع المحذوف فى مكانه الأصلى قدر فى غيره، وذلك نحو : أيهم رأيته ؟ فـ "أى" فى الجملة اسم استفهام منصوب، ولا يجوز عند النحاة أن ينصب بالفعل المذكور بعده لأنه شغل عنه بضميره، فيلزم تقدير فعل آخر من نفس لفظ الفعل المذكور، وهنا لا يجوز أن يقدر سابقا على اسم الاستفهام فلا يجوز (رأيت أيهم رأيته)، لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها، ولأن لها الصداره، ومن ثم يكون التقدير : (أيهم رأيت رأيته).

ولا يخفى أن هذا التقدير من أساسه لا يتطلبه المعنى، وإنما تقتضيه المقررات النحوية، وقد سبقت الإفاضة فى نقده [2]، ولكنا نورده مثالا لما يراعيه النحاة من عدم المخالفة للمقررات النحوية السابقة من أصول عامة وقواعد خاصة عند تقدير المحذوفات.

---

( ١ ) انظر : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦٢.

( ٢ ) سبق تناول هذه التقديرات بالنقد فى الفصل السابق الخاص بشروط الحذف صدد الحديث عن الدليل الصناعى.

ولمراعاة الأصل فى ترتيب الجملة يجب تأخير المتعلق المحذوف الذى تعلق به الظرف، أو الجار والمجرور فى نحو : إن خلفك زيدا، وإن فى الدار زيدا، سواء قدر المتعلق فعلا نحو "استقر"، او اسما نحو "مستقر". لأن مرفوع "إن" لا يسبق منصوبها.

على أنه يجب أن يقدر المحذوف فى غير موضعه الأصلى إذا اقتضى ذلك أمر معنوى، وذلك نحو تقدير متعلق الجار والمجرور من "بسم الله"، إذ يقدر مؤخرا عنها، لأن "قريشا كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك" (١). فإرادة التعظيم والتفخيم لله تعالى تقتضى ان يذكر اسمه أولا، وأن يقدر المحذوف بعده.

ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقليل مخالفة الاصل، إذ الاصل الا يكون فى الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلا كان الخروج عن الأصل قليلا، ولذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف فى عبارة : ضربى زيدا قائما، أولى من تقدير سائر البصريين، لأنه قدره: (ضربه)، فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط هما المصدر المرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، أما غيره فقد قدر المحذوف (حاصل إذا كان) او (إذا كان)، فكان تقديره أولى لانه أقل فى اللفظ، كما أنه من نفس لفظ المذكور (٢).

وكذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف فى عبارة :"أنت منى فرسخان" أولى من تقدير أبى على الفارسى، لأن الأخفش قدر

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٠.

( ٢ ) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦١.

المحذوف كلمة واحدة هى "بعد" فأصل التركيب عنده : بعدك منى فرسخان، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه، أما الفارسى فقد قدر أصل العبارة : أنت منى ذو مسافة فرسخين.

وتقدير المحذوف فى قوله تعالى :"وأشربوا فى قلوبهم العجل" بكلمة واحدة هى "حب" أى : حب العجل، أولى من تقدير :

حب عبادة العجل، لقلة اللفظ فى التقدير الاول.

واذا أمكن فى التقدير تقليلا للفظ المحذوف ألا يقدر عين المذكور كان أولى، ما لم يخل بالمعنى، ففى الآية الكريمة :"واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر، واللائى لم يحضن"، إذا اعتبرنا "اللائى لم يحضن مبتدأ، فخبرة محذوف وتقديره بكذلك أولى من تقديره بلفظ الخبر السابق لطوله، وعلى اعتبار :"اللائى لم يحضن" معطوفا على "اللائى يئسن"، يكون الخبر المذكور لهما معا، ومثله قولنا : زيد فى الدار وعمرو، تقدير الخبر فيه بكذلك، أولى من تقديره بنفس اللفظ المذكور، لأنه يتطلب محذوفا آخر هو الاستقرار المتعلق به، كما يمكن ألا يقدر محذوف البتة، باعتبار (عمرو) معطوفا على (زيد) والخبر لهما معا(١).

ويقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، ولذا كان تقدير الأخفش فى عبارة : ضربى زيدا قائما، أولى من تقدير غيره، لأنه قدره بلفظ (ضربه)، وهو نفس لفظ (ضربى)، وقدره غيره بألفاظ أخرى.

---

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦١.

بيد أنه قد يمنع مانع صناعى (متصل بقوانين النحو) أو معنوى من تقدير نفس اللفظ فيعدل عنه إلى تقدير غيره، ففى قول الشاعر :

*** يا أيها المائح دلوى دونكا ***

إذا قدر (دلوى) منصوبا، فالناصب له عند سيبويه والبصريين ليس اسم الفعل المذكور بعده، وإنما هو فعل بنفس معناه تقديره "خـذ"، وسبب هذا التقدير عندهم أن أسماء الأفعال لا تقوى على العمل فيما قبلها، وبالتالى لا تصلح ان تفسر عاملا فيها.

وفى نحو : زيدا اضرب أخاه، لا يمكن تقدير الناصب لـ "زيدا" بفعل محذوف هو (اضرب)، لأنه يخل بالمعنى، ولذا يعدل عن لفظ المذكور إلى لفظ آخر هو "أهن" (١).

وقد يستدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف، والأولى أن يقدر أن الحذف لم يقع مرة واحدة بل على التدريج، ففى قوله تعالى: "تدور اعينهم كالذى يغشى عليه من الموت" التقدير : كدوران عين الذى ... ، فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير، وفى قول الشاعر :

**إذا قامتا يصوغ المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل**

التقدير : تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا، فالمحذوف ثلاث كلمات وفى قوله تعالى :"واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا" التقدير: لاتجزى فيه، فالمحذوف تقديره : فيه، ثم حذف (فى) فأصبح التقدير: لاتجزيه، ثم حذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا(٢).

---

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٢.

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٢.

**أولويات التقدير:**

بالإضافة إلى القواعد الأربع السابقة وضع النحاة ما يمكن أن نسميه بأولويات التقدير، وذلك عندما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبرا أو العكس، أو عندما تحتمل الكلمة التى حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور، فأى العنصرين أولى أن يكـــون محذوفـــا ؟ وأيهما أجدر أن يكون مذكورا ؟

قد يوجد ما يرجح أحد التقديرين، وقد تتكافـــأ الأدلـــة فيبقـــى الخلاف فى التقدير قائما، أما إذا قطع الدليل بتعيين أحدهما فلا وجـــه للخلاف المذكور.

ففى جملة القسم الاسمية نحو "يمين الله" او "أيمن الله" لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبرا، فيجوز تقدير أحـــد الوجـــهين، وتقدير المحذوف تبعا لذلك بالتالى، فاذا قدر المذكور مبتدأ فـــالمحذوف الخبر، والعكس صحيح، أى أن التقدير : يمين الله قســـمى، أو قســـمى يمين الله، وان كنا نرجح فى مثل هذه الحالة ان المحذوف الخبر استنادا إلى القاعدة العامّة فى الحذف التى تقضى بحذف العنصر الثانى، أما إذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام الابتداء نحو "لعمر الله" او "لعمرك"، فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر.

ويذهب بعض النحاة عند احتمال أحد الوجهين إلى أن الأولـــى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة، ويذهب آخرون إلى أن الأولى أن يكون المحذوف الخبر لأن التجوز فى أواخر الجملة اسهل [1]، والرأى الاخير هو ما نرجحه استنادا إلى القاعدة العامة فـــى

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٢، ١٦٣.

الحذف والتي تصدق على كثير من اللغات، والتي تقتضي بحذف العنصر المتأخر.

وإذا احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، واحتمل كذلك أن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبرا فالاحتمال الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، أما الفعل فانه غير الفاعل . بيد أن هذه الأولوية تتوقف اذا وجد من القرائن ما يرجح التقدير الأول ففى قوله تعالى :"يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال" فى القراءة الفاشية تعرب (رجال) فاعلا للفعل (يسبح)، وهذه القراءة تقوى تقدير (رجال) فاعلا بفعل محذوف تقديره (يسبحه) فى قراءة شعبة (يسبح) بفتح الباء، بإسناد الفعل لنائب الفاعل، فالتقدير فيها يسبح له فيها بالغدو والآصال يسبحه رجال.

وكذلك فى قوله تعالى :" كذلك يوحى اليك وعلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم"، يعرب لفظ الجلالة فاعلا بالفعل "يوحى" وهى القراءة الفاشية بكسر الحاء من الفعل، وفى قراءة (يوحى) بفتح الحاء يعرب لفظ الجلالة فاعلا بفعل محذوف تقديره : يوحيه [1].

وفى قول الحارث بن نهيك :

**ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح**

بروايه (يبك) بضم الياء وفتح الكاف ببناء الفعل للمفعول، يعرب (يزيد) نائبا للفاعل، و(ضارع) تحتمل كونها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: باكيه ضارع، وتحتمل كونها فاعلا بفعل محذوف، وهذا

---

( ١ ) ابن هشام : معنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

الاحتمال الأخير يرجحه رواية ( ليبك يزيدا ضارع ) ببناء الفعل للفاعل ووقوع (ضارع) فاعلا [١].

وقد يكون المرجح للتقدير ورود موضع آخر مشابه يقع فيه اللفظ فاعلا، كقوله تعالى :"ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله"، فلفظ الجلالة يحتمل أن يعرب مبتدأ حذف خبره، والتقدير : الله خلقهم، ولكن ورود قوله تعالى :"ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم"، يقوى إعراب لفظ الجلالة فى الآية الأولى فاعلا بفعل محذوف والتقدير : خلقهنّ الله [٢].

ومن القواعد الهامة فى أولويات التقدير التى توصل إليها النحاة أنه إذا احتمل التقدير أن يكون العنصر المحذوف الأول أو الثانى، فالأولى بالحذف هو الثانى [٣]، سواء أكان الحذف متصلا بالصيغ أم بالتراكيب، بيد أن بعض النحويين قد يخالفون فى ذلك فى بعض المواضع لاعتبارات أخرى وهذه القاعدة شبيهة بما يذكره التحويليون صدد الحذف فى اللغة الفرنسية حيث تقضى القاعدة بأنه إذا وقع اسمان متشابهان فى جملة واحدة فإن أحدهما يجوز أن يحذف (أى اختيارا)، وأن الحذف يعترى ثانى الاسمين المتماثلين لا أولهما [٤]، وفق شروط مخصوصة.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٢٨٨، ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٣٥٣، ابن هشام: مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٣ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٤ ) Langacker , Fundamentals of Linguistic Analysis P. 113

ويقع الاحتمال الذى يغلب فيه أن يكون العنصر الثـــانى هــو المحذوف فى المواضع التالية :

الأول : يتصل باجتماع نون الرفع من المضـــارع مـــع نـــون الوقاية حيث يجوز الحذف لتوالى الأمثال، وقد قـــرىء بـــالحذف، أى بنون واحدة فى قوله تعالى :"أتحاجونى فى الله" وهـــى قـــراءة نـــافع، والقراءة الفاشية "أتحاجونّى" بإدغام نون الأعراب فى نـــون الوقايـــة، وقرىء فى قوله تعالى :"أفغير الله تأمرونى" بتشديد النـــون وتخفيفـــها، وكذلك قرىء :"فبم تبشرون" بتشديد النون وتخفيفها مع الكسر، وقرىء بتخفيفها مع الفتح[1].

وفى حالات القراءة بنون واحدة بعدهـــا يـــاء أو كســـرة يقـــع الخلاف بين النحاة أى النونين حذفت ؟ وأيهما أحق بالحذف ؟ والأولى نون الإعراب والثانية نون الوقاية، فالمبرد والسيرافى والفارسي وابـــن جنى وكثير من المتأخرين يرون المحذوف هو النـــون الثانيـــة نـــون الوقاية[2]. ويحتج ابن مالك لرأى سيبويه بأن نون الوقايـــة لا يجـــوز حذفها مفردة مع فعل غير "ليس"، وأن نون الإعراب أكـــثر تعرضـــا للحذف، فهى تحذف باطراد فى النصب والجزم، وقد يقع حذفـــها دون ناصب أو جازم كما فى قول الشاعر :

* أبيت أسري وتبيتي تدلكي *

والقياس تبيتين تدلكين، فحذفها هنا للثقلة مثل أولى : يضـــاف إلى ذلك أنه لو اعترى الحذف نون الوقاية وبقيت نون الرفع لتعرضت

---

(١) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع [illegible]

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص [illegible]

عند دخول ناصب أو جازم للحذف، أما إذا بقيت نون الوقاية فإنها لا يعرض لها ما يقتضى حذفها، وحذف ما لا يحوج إلى حذف، أولى من حذف ما يحوج إلى حذف [١].

فالذين قدروا الحذف فى النون الثانية ساروا مع القاعدة العامة فى حذف العنصر الثانى المماثل، والذين خالفوا دفعهم إلى ذلك اعتبار خاص بالعنصر الأول يتمثل فى كثرة تعرضه للحذف فى اللغة.

**الثانى** : اجتماع نون النسوة مع نون الوقاية حيث يجوز حذف إحدى النونين كقول الشاعر :

*** يسوء الفاليات إذا فلينى ***

والأصل : فلينني، والأصح أن نون الوقاية هى المحذوفة لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف [٢].، كما أن نون الوقاية هى الثانية، ويذهب ابن مالك إلى أن الأولى هى المحذوفة، وينسب ابن مالك هذا الرأى لسيبويه[٣].

**الثالث** : اجتماع تاء المضارعة مع تاء الفعل حيث يجوز حذف إحداهما كما فى قوله تعالى :"تنزل الملائكة"، "نارا تلظى"، والجمهور على أن المحذوف التاء الثانية وهو الأصح لان فى الأولى دلالة على المضارعة، و يؤكد صحته - عندنا - ما قدمناه من أولوليه حذف العنصر الثانى، وينسب الخلاف فى ذلك إلى الكوفيين كما يذكر صاحب

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ١١٩، ١٢٠.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٣ ) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٢٥.

الإنصاف[1]، او إلى هشام الكوفى وحده [2]. وقد ورد هذا الحذف كثيرا فى اللغة.

**الرابع:** اجتماع الواو او الياء التى هى عين الكلمة فى اسم المفعول مع الواو الزائدة، حيث تحذف إحداهما قياسا كما فى: مقول ومصون ومبيع، والأصل: مقوول ومصوون ومبيوع، والمحذوف عند الجمهور الواو الثانية واو المفعول والمذكور عين الكلمة، وقد خالف الأخفش فى ذلك[3]، ويذهب ابن جنى إلى أن رأى الاخفش يستند على أن واو مفعول حرف ذو معنى إذ فيه الدلالة على اسم المفعول، وأن الحرف إذا كان ذا معنى فهو أجدر بالبقاء رغم كونه زائدا، ونظر له بمواضع ورد فيها حذف حرف أصلى وأبقى الزائد لدلالته على معنى[4].

**الخامس** : المصدر من أقام واستقام، وهو إقامة واستقامة، اجتمعت ألفان أولاهما عين الكلمة. التى هى فى الأصل واو قلبت ألفا، والأخرى الألف الزائدة للدلالة على المصدرية، والمحذوف عند الجمهور الألف الثانية والمذكور الأولى، وقد خالف الأخفش فى ذلك على نحو خلافه فى الموضع السابق.

**السادس** : نون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وهى نون ثقيلة أى نونان مدغمتان، اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز حذف إحدى النونين : الأخيرة من الحرف أو نون الوقاية حيث يقال إنى وأنىَ وكأنىَ ولكنى،

---

( ١ ) ابن الانبارى : الانصاف فى مسائل الخلاف : المسألة رقم ٩٣ ج ٢ ص ٣٧٩ - ٣٨١.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣.

( ٣ ) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٣.

( ٤ ) الخصائص ج ٢ ص ٤٧٧.

والأولى عند الجمهور أن المحذوف الثانية أى نون الوقاية، لكن الخلاف وارد أيضا[١]. و رأى الجمهور فى نظرنا هو الأصح استنادا إلى القاعدة العامة فى الحذف.

**السابع** : نون الحروف الأربعة السابقة مع نون ضمير الجمع "نا" حيث يجوز أن يقال : إننا، بلا حذف، أو إنّا بالحذف، وهل المحذوف الأولى أى نون الحرف أم الثانية : نون الضمير ؟ الأولى عند الجمهور، وهو الأصح فى نظرنا أن تكون الثانية، والخلاف وارد أيضا [٢].

**الثامن** : نون الحرف "من" و"عن" اذا اجتمعت مع نون الوقاية، والحذف هنا غير جائز فى الاختيار، لكنه وقع شذوذا للضرورة فى قول الشاعر :

**أيها السائل عنهم وعنى        لست من قيس ولا قيس منى**

ففى قوله :"عنى" و "منى" حذفت إحدى النونين، والأرجح أن المحذوف الثانية : نون الوقاية، وهو الأصح فى نظرنا استنادا إلى القاعدة العامة فى الحذف حيث أغنى العنصر المماثل الأول عن الثانى وأدى وظيفته فى الصيغة، وإن كان الخلاف واردا ايضا [٣].

**التاسع** : الفعل المضعف نحو ظلّ ومسّ واحسّ إذا أسند إلى الضمير المتحرك، يجوز فيه حذف أحد الحرفين المتماثلين، فيقال : ظلت ومست وأحست، وهو حذف سماعى فى هذه الافعال لا يقاس فى

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ١٢٠.

( ٢ ) المصدر السابق ج ١ ص ١٢٠.

( ٣ ) المصدر السابق ج ١ ص ١٢١.

غيرها، وحكى ابن الأعرابي في ظننت: ظلنت [1]، والخلاف وارد : أي الحرفين المتماثلين هو المحذوف؟ والأرجح أنه الثاني لأن الحذف غالبا ما يعتري نهاية الكلمة دون وسطها. ووفقا للقاعدة السابقة في حذف المماثل الثاني.

**العاشر** : لا سيما، والغالب أن ترد في اللغة بتضعيف الياء، وذكر بعض اللغويين أنها قد تخفف فيقال: لا سيما بياء واحدة، واختلف في المحذوف فذهب بعض النحاة إلى أن المحذوف الياء الأولى والتي أصلها واو [2]، إذ أصل "سي" بمعنى مثل "سوى" بكسر فسكون ثم حدث فيها الإعلال الناتج عن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهناك مقتض آخر للاعلال وهو وقوع الواو ساكنة إثر كسرة.

وقد ذهب آخرون إلى أن الياء الأخيرة هي المحذوفة، وهو الأصح وفقا لما سبق أن ذكرناه، وقد ورد الحذف في قول الشاعر :

**فه بالعقود وبالأيمان لاسيما      عقد وفاء به من أعظم القرب**

**الحادي عشر** : "ذو" بمعنى صاحب، اصلها "ذوو" اجتمعت الواوان فحذفت إحداهما، ودليل الأصل التكسير والتصغير، وقد ورد الخلاف في المحذوف من الواوين [3]، والأصح لدينا أنها الواو الأخيرة لأن الحذف يعتري غالبا أواخر الكلمات كما في يد وأم وأب ونحوها، ووفقا لما سبق بيانه.

---

( ١ ) ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٤٣٨، ٤٣٩.

( ٢ ) ابن هشام : مغني اللبيب ج ١ ص ١٢٣

( ٣ ) السيوطي : المطالع السعيدة ج ١ ص ١٢١.

**الثاني عشر** : هذا الموضع وما يليه خاص بالحذف في التراكيب الإسنادية، أي في الجمل حيث يحذف العنصر المكرر الثاني وفقا للقاعدة العامة في الحذف وهي قاعدة لا تقتصر على العربية كما أشرنا من قبل.

فإذا تكرر المنادى المضاف نحو :

*** يا تيم تيم عدى ...***

حيث يجوز بناء الأول على الضم، أو نصبه بلا تنوين على أنه مضاف، و (تيم) الثانى منصوب في الحالتين، فاذا وردت الكلمتان بالنصب: فالتقدير عند سيبوية أن (تيم) الأول مضاف إلى (عدى)، وأن (تيم) الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه، وأنه منصوب على تقدير إضافته إلى ضمير محذوف والأصل بعد إعادة الترتيب : يا تيم عدى تيمه، فالحذف من الثانى أما المبرد فيرى ان (تيم) الاول مضاف إلى محذوف يقدر بمثل الذى أضيف اليه الثانى، أى أن الحذف عنده من الأول، والجمهور على ما ذهب إليه سيبويه من أن الحذف من الثانى (١).

ويرد مثل هذا الخلاف بين سيبويه والمبرد في نحو قول الشاعر :

*** بين ذراعى وجبهة الأسد ***

وقولهم :"قطع الله يد ورجل من قالها"

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٧، ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٦٣، السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ٢٨٦.

فالحذف من الثاني عند سيبويه، والأصل عنده بعد إعادة الترتيب : بين ذراعي الأسد وجبهته، وقطع الله يد من قالها ورجله، ثم أقحم اللفظ الثاني بعد حذف المضاف اليه منه بين المضاف الأول والمضاف اليه، أما المبرد فيرى أن الأول مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف اليه الثاني، فالحذف عنده من الأول، والتقدير عنده : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها [1]. ولا يخفى أن القاعدة العامة للحذف فى اللغات والتى لا تقتصر على العربية تؤيد ما ذهب اليه سيبويه والجمهور.

**الثالث عشر** : نحو :"زيد وعمرو قائم" يحتمل أن يكون خبر زيد هو المحذوف وهو رأى سيبويه لأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، ويحتمل أن يكون (قائم) خبرا لزيد، وبذلك يكون خبر(عمرو) هو المحذوف [2].

ومثله قوله تعالى :"إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" ففيها وجهان : أحدهما أن يكون "الذين هادوا" مبتدأ، والصابئون والنصارى عطفا عليه، والخبر محذوف مدلول عليه بخبر "إن وهو جملة: من آمن إلى آخر الآية، وتكون هذه الجملة التى حذف خبرها فى نيه التأخير عما فى حيز "إن، أى أن التقدير : إن الذين آمنوا من آمن منهم... إلى آخر الآية، والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك، فالحذف هنا من الثانى. والوجه الآخر : أن يكون

---

( ١ ) شرح ابن عقيل على الألفية ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦، ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٦٣.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ١ ص ٦٦٣ ، ٦٦٤.

الخبر المذكور وهو جملة من آمن إلى آخر الآية خبرا للمبتدأ "الذين هادوا وما بعده "، ويكون خبر "إن" محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدأ والوجه الأول أجود لأن الحذف من الثانى لدلالة الاول أولى من العكس[1]. وهو الأصح وفقا للقاعدة العامة فى الحذف.

وفى بعض المواضع يوجد من الأدلة ما يقطع بكون المحذوف من الأول أو من الثانى فلا يبقى مجال للخلاف، بيد أن كثرة الحذف من الثانى واطراده مقطوعا به فى بعض التراكيب يؤيد أولوية تقديره عند الاحتمال، وهو موافق كما سبقت الاشارة للقاعدة العامة فى الحذف التى يقررها التحويليون فى كثير من اللغات.

فالحذف من الأول مقطوع به فى قول الشاعر:

**نحن بما عندنا وأنت بما        عندك راض والرأى مختلف**

والدليل عليه هو المطابقة بين "راض" و "أنت"، فيقدر المحذوف خبر المبتدأ الاول : (نحن) بـ (رضوان)، اذ لا يصح أن يكون لفظ (رأض) خبرا لـ ( نحن ) لعدم المطابقة.

بيد أن الحذف من الثانى يطرد فى اجتماع الشرط والقسم، حيث يكون الجواب للسابق منهما، ويحذف جواب الثانى، وهو حذف مقطوع به كما فى قوله تعالى : " قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله"، فقوله : " لايأتون" جواب للقسم السابق للشرط، وجواب الشرط محذوف، ولايصح أن يكون المذكور جوابا للشرط لأنه غير مجزوم[2].

---

( ١ ) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٥٥.

( ٢ ) ابن هشام : معنى اللبيب جـ٢ ص ١٦٤.

# الفصل الخامس

## أنواع الحذف ومواضعه

يمكن أن نقسم الحذف إلى نوعين رئيسيين : أولهما حذف يتصل بالصيغ حيث يحذف حرف أو اكثر من أحرف الكلمة، أو تحذف الحركة التى هى جرء من حرف المد، أو يقصر الصائت الطويل والذى يعده القدماء حذفا لحرف المد، ويمكن أن نسمى هذا النوع بالحذف الصرفى والصوتى رغم أن بعض مواضعه تخضع لأسباب إعرابية مطردة.

والنوع الأخر يتصل بالتراكيب حيث يحذف عنصر أو اكثر من عناصر الجملة، أو تحذف جملة أو اكثر من الكلام، ونتناوله على النحو التالى من خلال التراكيب اللغوية :

١- حذف الأسماء.
٢- حذف الأفعال.
٢- حذف الحروف.
٤- حذف الجمل.

ونكتفى أحيانا بالإحالة إلى ما سبق ذكره فى الفصول السابقة دفعا للتكرار وتجنبا للإطالة.

## أولا : الحذف فى الصيغ

### أ : الحذف الصرفى والصوتى.

تتعرض الكلمات لألوان من التنقص غالبا ما تنتاب مقطعها الأخير الذى يعد أكثر مقاطع الكلمة تعرضا للسقوط، لا فى العربية وحدها، بل فى كثير من اللغات، وربما كان ظاهرة عامة فى جميع اللغات.

وبعض ألوان الحذف مطرد وضع له النحاة أحكاما قياسية، وجانب ثان نبهوا على أنه سماعى أى مقصور على ما ورد فيه من كلمات، وقسم ثالث نبهوا على أنه خاص بالشعر لا يجوز فى النثر.

ونحاول فى الحديث عن هذه الألوان أن نذكر بإجمال ما سبق تداوله من قبل بشيء من التفصيل مع الإشارة إليه في مواضعه السابقة تجنبا للتكرار ودفعا للإطالة.

وليس كل الحروف سواء فى تعرضها للحذف، فأكثر الحروف تعرضا له أحرف العلة، وحذفها من أواخر الكلمات يبدو أظهر فى اللغة واكثر من حذفها فى أوائلها او حشوها، فموقع الحرف من الكلمة عامل هام فى تعريضه للحذف، وقد نبه ابن جنى من قبل إلى أن أواخر الكلمات أكثر تعرضا للسقوط، ويوافقه في ذلك اللغويون المحدثون، والحذف من أول الكلمة يلى فى كثرته الحذف من آخرها، وإن كان وروده اقل كثيرا، والحذف من وسط الكلمة أقل من الحذف فى طرفيها وأندر.

وقد لاحظنا أن الحذف الوارد فى اللغة بالنسبة للحروف أو الحركات التى هى أجزاء من الكلمات يكاد يقتصر على حروف معينة عندما يوجد ما يقتضى الحذف من الأسباب التى فصلناها فى الفصل الخاص بها، وهذه الحروف مرتبة بحسب كثرة الحذف فى اللغة هى :

١ - حروف العلة (وای).

٢ - حرف النون سواء أكان اصليا أم حرف إعراب أم نونا خفيفة للتوكيد.

٣ - الهمزة.

٤ - التاء.

٥- التنوين.

٦- الحركات (الضمة والكسرة والفتحة)، وهى الصوائت القصيرة أو أبعاض حروف المد كما يذكر القدماء ، وترتيب كثرة الحذف فيها على النحو المذكور، فالفتحة أقل الحركات حذفا.

والحذف فى غير الأنواع المذكورة نادر، ولا يكاد يرد فى غير الترخيم وتوالى الأمثال.

ونذكر بإجمال مواضع حذف كل منها :

**أولا : حروف العلة :**

١- **تحذف حروف العلة قياسا من آخر الكلمة عند التقاء الساكنين صوتا لا خطا نحو " ركعتا الفجر "، ويرمى الرجل، ويغزو الجيش، وتحذف صوتا وخطا إذا كان الساكنان فى كلمة واحدة كأفعال الأمر: خف وبع وقل، ومظاهر الحذف لالتقاء الساكنين كثيرة** [1]**، حيث تحذف أصوات المد سواء أكانت أجزاء من الكلمة كما مثلنا أم كانت مورفيمات ذات دلالة كواو الجماعة، وياء المخاطبة.**

**والتفسير الصوتى الحديث لهذه الظاهرة يبين أن ما حدث ليس حذفا للمد بكامله، وإنما هو تقصير للصائت الطويل عندما يتبعه ساكن غير مدغم فى مثله فيتحول إلى صائت قصير.**

٢- **تحذف أحرف العلة وجوبا قياسا من آخر الكلمة فى المضارع الناقص فى حالة الجزم نحو:لم يغز ولم يخش ولم يرم ، واصلها**

---

( ١ ) تفصيل ذلك فى الحذف لالتقاء الساكنين، وهو من أسباب الحذف القياسية، فى الفصل الخاص بأسباب الحذف.

يغزو ويخشى ويرمى وفى الأمر من هذه الأفعال : اعز – اخش – ارم. (وهو أيضا تقصير للصائت الطويل فى آخر الكلمة).

٣- تتعرض للحذف على اختلاف مواضعها من الكلمة فى بعض صيغ جموع التكسير.

٤- تتعرض للحذف عند النسب فى أواخر الكلمات المنسوب إليها، وقد يعتريها الحذف وهى فى وسط الكلمة مقصورا على الواو والياء (١).

٥ -تتعرض للحذف فى الشعر من أواخر الكلمات دون مقتض قياسى والأكثر أن تحذف وهى أحرف مد (أى صوائت طويلة يعتريها التقصير)، وقد تحذف متحركة وهو أقل، ويقدر النحاة أن الحذف حينئذ تم على مرحلتين: الأولى حذف الحركة والأخرى حذف حرف المد، وقد يحذف فى الضرورة كذلك ما يشابهها صوتا كواو الجماعة، أو إشباع كسرة ضمير الغائب، أو إشباع ضمته، والإشباع فى حقيقته صوت مد يلى الحرف (٢).

٦ – ورد فى الضرورة حذف حرف المد من داخل الكلمة كقول الأسود بن يعفر :

**فألحقت أخراهم طريق ألاهم**

---

( ١ ) انظر بيان ذلك وأمثلته فى الحذف للتركيب فى الفصل الأول الخاص بأسباب الحذف.

( ٢ ) انظر امثله لذلك فى الحذف لضرورة الشعر فى الفصل الأول. والحذف فى الأنواع المذكورة هو أيضا تقصير للصائت الطويل مباشرة غالبا ، أو بعد تحويل شبه الصائت كالياء المتحركة إلى صائت طويل.

يريد : أولاهم،

وفي قوله رؤبة :

**وصاني الحجاج فيما وصّني.**

يريد : فيما وصاني، فحذف الألف [1].

٧- تتعرض للحذف عند الترخيم في النداء إذا كانت أحرف مد سابقة للحرف المحذوف ، فيقال في ترخيم منصور ومسكين ونعمان: يا منص ويا مسك ويا نعم.

٨ - ورد حذف أحرف العلة من آخر الكلمة سماعا وعلل بكثرة الاستعمال في كلمات كثيرة وردت على الحرفين نحو: أب وأخ وحم وفم وذو ويد ، وورد مع التعويض حذفها من آخر الكلمة والتعويض عنها بتاء فيما يسمى بباب سنة نحو ثبة وظبة وقلة.

٩ - ورد سماعا حذف الألف من وسط الكلمة في نحو : لم أبل، ولا تبل، وأصلها: لم أبال، ولا تبال، وعلل بكثرة الاستعمال، كما ورد حذفها مع النون في النداء في قولهم: يا فل ويا فلة، والأصل : يا فلان ويا فلانة.

١٠- تحذف الواو في مضارع المثال الواوي كما في : وعد يعد، كما يجوز حذفها في المصدر منه مع التعويض عنها بالتاء كما في: عدة وزنة ، كما تحذف في نحو إقامة واستقامة وهي عين الكلمة ويعوض عنها بالتاء.

١١- تحذف الياء من آخر الكلمة فى الأسماء المنقوصة عند التجرد من "ال" ومن الإضافة فى حالتى الرفع والجر.

١٢- تحذف ياء المتكلم الساكنة (الصائت الطويل) عند الوقف من آخر الكلمة، وكذلك ياء المد التى هى جزء من الكلمة[١].

١٣- تتعرض الياء للحذف فيما كثر استعماله من آخر الكلمة أو من وسطها، وهو حذف سماعى كقولهم : ايش فى أى شئ، حيث حذفت الياء الأخيرة من الكلمة الأولى، والياء والهمزة من الكلمة الثانية، وفى صيغة القسم المستعملة كثيرا "أيمن الله"، ورد قولهم من الله بحذف الهمزة والياء، كما ورد : م الله، وفيها حذف من طرفيها، والياء إحدى الحروف المحذوفة، وكذلك فى قولهم :"لا أدر" من آخر الفعل[٢] لكثرة الاستعمال.

١٤- ورد حذف الياء سماعا فى مضارع المثال اليائى فى فعلين حكاهما سيبويه هما : يسرويئس.

١٥- ورد حذف الياء عين الكلمة من سيد وميت وهين ولين، حيث وردت بياء خفيفة ساكنه هى الزائدة [٣]، ومثلها حذف إحدى ياءى "لاسيما" عند من ينطقها بياء واحدة، والأصح أن المحذوف فى "لاسيما" الياء الأخيرة لكونها طرفا فى آخر الكلمة.

---

( ١ ) انظر تفصيل ذلك وامثلته فى الحذف للوقف فى الفصل الخاص باسباب الحذف.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٢٥، ٢٢٦،ج ٣ ص ٥٠٦.

( ١ ) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٩.

**ثانيا : النون**

تتعرض النون للحذف فى مواضع كثيرة، وتعرضـــها عندمـــا تكون طرفا فى آخر الكلمة هو الأكثر، وهو متفق مـــع مـــا ســـبق أن قررناه من أن الحذف يعترى فى الأغلب المقطع الأخير مـــن الكلمـــة، ومواضع حذفها متنوعة نتناول فيها نون التوكيد ونون الوقاية وإن لـــم تعد جزء من الكلمة لاتصالها الوثيق بما يعترى النون بصفة عامة من الحذف، وتتمثل هذه المواضع فيما يلى :

١- تحذف نون الإعراب من الأفعال الخمســـة فـــى حـــالتى الجـــزم والنصب، و هو حذف قياسى واجب، وما أوجبه النحاة وقاســـوه إلا لوروده مطردا فى اللغة، وكذلك فى صيغة الأمر من هذه الأفعال.

٢- تحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم ــ وهى نـــون فـــى آخـــر الكلمة ــ فى الإضافة، وهو حذف مطرد ولذلـــك أوجبـــه النحـــاة وقاسوه نحو قوله تعالى :" تبت يدا ابى لهب" و "وأنا مرسلو الناقة"، ويجوز الحذف لشبه الاضافه نحو : لاغلامى لزيـــد، ولا مكرمـــى لعمرو، إذا لم تقدر اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، فـــاذا قدرت مقحمة فالحذف للإضافة. كما ورد حـــذف النـــون لتقصـــير الصلة نحو : الضاربا زيدا والضاربو عمرا، كما تحـــذف للالتقـــاء باللام الساكنة نحو قوله تعالى: "لذائقو العذاب"، فى قراءة النصب[1].

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ٢ ص ١٧٣، والحذف لتقصير الصلـــة نبـــه عليـــه سيبويه واشرنا اليه فى الحذف لطول الكلام فى الفصل الأول، وقد أورد له شواهد حذفت فيها النون لغير مقتض قياسى من جمع المذكر السالم ومن اللذان والذين، الكتاب ج١ ص ١٨٦،١٨٧.

٣- تحذف نون الرفع (الإعراب) من الأفعال الخمسة قياسا وجوبا عند توكيد الفعل بالنون لتوالى الأمثال، ويبدو أنه لاخلاف فى أن المحذوف نون الرفع لا إحدى نونى التوكيد[1]، وذلك أن نون الإعراب أكثر تعرضا للسقوط، حيث تحذف كثيراً فى اللغة ، كما أنّ توكيد الأمر الذى حذفت نونه أصلا يدل على أن المحذوف من المضارع المؤكّد نون الّرفع.

٤-يجوز حذف النون الأصلية الساكنة من مضارع كان وقد ورد الحذف كثيرا فى اللغة، كما فى قوله تعالى :"ولم أك بغيا"، "فلم يك ينفعهم إيمانهم، وقد رأى سيبويه والجمهور أن هذا الحذف مشروط بكون الحرف التالى للنون متحركا ، دون أن يكون المتحرك ضميرا متصلا، وقد قرىء شاذا فيما وليه ساكن: " لم يك الذين كفروا "، وقد أجاز يونس حذف النون عند ملاقاة ساكن [2].

وحذف هذه النون خاص بمضارع كان، ولا يقاس فى غيره من الأفعال إذ لم يرد الحذف فى نحو لم يصن ولم يهن. وقد علل بكثرة الاستعمال.

٥- يجوز حذف إحدى النونين (النون الأخيرة من الحرف أو نون الوقاية) لتوالى الأمثال، من الحروف : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ إذا كان بعدها نون الوقاية، وهو حذف مطرد فى اللغة، والخلاف فى تعيين المحذوف : هل هو نون الحرف أو نون الوقاية ؟[3].

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج ٣ ص ٥١٩.

( ٢ ) شرح ابن عقيل الالفية ج ١ ص ٢٥٩.

( ٣ ) سبق بيان ذلك فى الفصل الرابع فى الحديث عن أولويات التقدير، وفى الحذف لتوالى الأمثال فى الفصل الأول الخاص بأسباب الحذف.

ويرد كثيرا حذف نون الوقاية بعد "لعل" فى قولهم "لعلى"، والأصل: لعلني، وقد علل الخليل الحذف بأن اللام أقرب الحروف إلى النون [1]، فساغ الحذف للتقارب الصوتى الذى يجعل هذا الموضع قريبا مما يسمى بتوالى الأمثال.

٦ - يجوز حذف إحدى النونين : النون الأخيرة من الحروف أو نون الضمير، لتوالى الأمثال من الأحرف : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ إذا كان بعدها ضمير الجمع " نا"، وهو كثير فى اللغة.

٧ - تحذف نون التوكيد الخفيفة إذا التقت بساكن ويبقى ما قبلها مفتوحا للدلالة عليها كما فى : لتضرب الرجل، واضرب الرجل، بتحريك الباء بالفتح، والأصل : لتضربن واضربن، والحذف وارد سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم مضموما أم مكسورا، وقد حذفت فى قول الشاعر :

**لا تهين الفقير علك ان     تركع يوما والدهر قد رفعه**

فالأصل : لا تهينن، بدليل انه لم يحذف حرف العلة، لأنه لم يلتق ساكنان.

٨- تحذف نون التوكيد الخفيفة فى الوقف إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا، ويرد إلى الفعل ما حذف من أجلها فيقال فى : اخرجن بضم الجيم وهو (اخرجوا ) بعد توكيده، يقال فيه فى الوقف : اخرجوا وفى : اخرجن بكسر الجيم توكيدا للفعل المسند إلى ياء المخاطبة ( اخرجى )، يقال ثانية فى الوقف : اخرجى، وإذا كان ما قبلها فتحة أبدلت فى الوقف ألفا ولم تحذف.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٣٦٩

٩- يجوز فى الضرورة حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم، أو ما يشبهها كنون اللذان والذين دون مقتض قياسى، وقد علل سيبويه هذا الحذف بطول الكلام [١].

١٠- ورد فى الشعر حذف النون الساكنة من الحرفين لكن ومن عند الالتقاء بساكن، وقصره النحاة على الضرورة، والقياس فى الاختيار التحريك وعدم الحذف، فقد حذفت نون لكن فى قول الشاعر :

***ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل***

وحذفت نون "من" فى قول الآخر :

***وإن أنس م الأشياء لا أنس قولها***

وقوله : *** كأنهما م الآن لم يتغيرا***

١١- ورد فى الضرورة حذف إحدى النونين (نون الحرف أو نون الوقاية) من الحرفين "من" و "عن" كما فى قول الشاعر :

**أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى**

١٢- حذفت نون الوقاية للضرورة مع "ليت" [٢]، كما فى قول الشاعر:

**كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد جل مالى**

---

( ١ ) انظر بيان ذلك وأمثلته فى الحذف لضرورة الشعر فى الفصل الأول.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٣٦٩، ٣٧٠.

١٣- ورد سماعا فى غير الضرورة حذف النون الساكنة الأخيرة من "لدن" كما فى قولهم "لد الصلاة"، ويعلله سيبويه بكثرة الاستعمال، كما حذفت النون الساكنة من وسط الكلمة فى قولهم "مذ" والأصل: منذ[١]، كما حذفت النون فى "بنى العنبر وبنى الحارث"، إذ يقولون: بلعنبر وبلحارث، ورغم أن سيبويه يصف هذا الحذف بالشذوذ فإنه يراه مطردا فى "كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة"، أى أن حذف النون من "بنى" يرد إذا كان بعدها "ال"، ويعلل هذا الحذف بكثرة الاستعمال، وبالتقارب الصوتى بين النون واللام.

إنّ مظاهر الحذف التى قدمناها للنون تدل على أنها اكثر الحروف فى اللغة تعرضا للسقوط بعد أحرف العلة، وهذه الظاهرة جعلت سيبويه يقرن بين حذف النون وحذف الحركات فى قوله :"كان من كلامهم حذف النون والحركات وذلك نحو مذ ولد، وقد علم (بسكون اللام)، وانما الأصل: لدن ومنذ وقد علم (بكسر اللام)" [٢].

**ثالثا : الهمزة:**

نتناول هنا مواضع الحذف الخاصة بالهمزة التى هى جزء من كلمة سواء أكانت أصليه كهمزة أكل وسأل وقرأ أم زائدة كهمزة أكرم، ولن نعد من الحذف قلب الهمزة إلى حرف آخر لانه إبدال لا حذف كما فى آمنت أو من إيمانا، حيث تحولت الهمزة الثانية للاستثقال إلى حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى.

---

( ١ ) المصدر السابق ج ٤ ص ٤٠٥.

( ٢ ) الكتاب ج ٤ ص ٤٠٥.

وحذف الهمزة واضح فى اللغة، وهو ما دعا ابن جنى إلى القول بأن "العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف" وأنه لم يحذف غيرها من الحروف كما حذفت هى" (١).

بيد أننا لاحظنا أن حذف أحرف العلة والنون أكثر وأظهر من حذف الهمزة، ذلك أن التخلص من التقاء همزتين وهو أمر مستثقل يفضى إلى إبدال الثانية بحرف من أحرف العلة، وهو إبدال لا حذف.

واجتماع الهمزتين مستثقل فى اللغة، ولذلك لم يرد فى العربية "كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولاعينها ولامها أيضا همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاما" (٢)، وتعليل ذلك أن الهمزة الواحدة ثقيلة لأنها "حرف سفل فى الحلق، وبعد عن الحروف وحصل طرفا فكان النطق به تكلفا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه اثنتين ورفضهما ... أحرى" (٣).

**ومواضع حذف الهمزة هى :**

١- تحذف قياسا وجوبا فى مضارع أفعل واسم فاعله واسم مفعوله، وذلك لاطراد الحذف عن العرب، نحو مضارع أكرم فيقال يكرم وأكرم ونكرم واسم الفاعل مكرم بكسر الراء، واسم المفعول مكرم بفتحها، والدليل على أن الهمزة محذوفة من الصيغ المذكورة ظهورها فى الماضى، وظهورها مرة ثانية فى الأمر الذى هو فرع عن المضارع وهى همزة قطع فيقال : أكرم بهمزة مفتوحة، ويدل على ذلك أيضا ظهورها فى بعض الشواهد الشاذة كقول الشاعر:

---

( ١ ) ابن جنى : سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٢٨.

( ٢ ) المصدر السابق ج ١ ص ٧٨.

( ٣ ) ابن جنى : سر صناعة الاعراب ج ١ ص ٨١.

***فإنه أهل لأن يؤكرما ***

وقول الأخر :

***وصاليات ككما يؤثفين***

والمطرد فى اللغة أن يقال : يكرم ويثفين [1].

ويعلل الخليل حذف الهمزة بأنها "تثقل عليهم" وبأن هذا الموضع قد اجتمع فيه "الزيادة وأنه يستثقل، وأن له عوضا إذا ذهب" [2].

وتعليل القدماء لحذف الهمزة فى هذا الموضع يبدو مقبولا ويؤكده أنها إذا ما أبدل منها حرف آخر لم يحذف البدل فى الصيغ التى وقع فيها حذف الهمزة، فالفعل "هراق" هو نفس الفعل أراق بإبدال الهمزة هاء، أو كما يسمى حديثا هو (Allophone)، ويقال فى مضارعة يهريق، وفى اسم فاعله مهريق وفى اسم مفعوله مهراق بإثبات الهاء وتحريكها بالفتح، بينما يقال فى أراق يريق ومريق ومراق، بحذف الهمزة.

وفى الفعل أنهل تبدل من همزته عين فيقال عنهل، ويقال فى مضارعة يعنهل واسم فاعله معنهل بكسر الهاء، واسم مفعوله بفتحها، فتثبت العين التى هى ( Allophone) فى هذه الصيغة بالنسبة للهمزة، بينما يقال فى أنهل ينهل وفى اسم الفاعل والمفعول : منهل بالكسر والفتح للهاء على التوالى، فتحذف الهمزة فى الصيغ المذكورة.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٧٩.

٢- همزة الوصل :

وهى كل همزة يتوصل بها إلى النطق بالساكن، فهى همزة عارضة تظهر صوتا فى ابتداء الكلام، وتحذف ـ صوتا لاخطا أو صوتا وخطا ـ فى وصل الكلام، أى إذا سبقت بكلام، فحذفها صوتا فى وصل الكلام واقع رغم كتابتها نحو : واكتب واستغفر، والشمس.

ويعلل ابن جنى استخدام الهمزة فى التوصل لنطق الساكن دون غيرها من الحروف بأن الناطقين " أرادوا حرفا يتبلغ به فى الابتداء، ويحذف فى الوصل، للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة، لان العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهى مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة" (١).

٣- ورد حذف الهمزة (همزة القطع) سماعا أى مقصورا على ما ورد فيه دون القياس عليه فى ألفاظ معينة منها صيغة الأمر من : يأخذ ويأكل ويأمر، إذ يقال فيها : خذ وكل ومر، وعلل بكراهية التقاء همزتين : همزة الوصل وهمزة الفعل، وبكثرة استعمال هذه الأفعال، وقد ورد استعمال الأمر من : يأمر بإثبات همزة الفعل عند حذف همزة الوصل صوتا فى قوله تعالى: "وائمر اهلك بالصلاة".

وتحذف الهمزة (عين الكلمة) من مضارع رأى فيقال يرى وأرى وترى ونرى وفى الأمر منه، وفى صيغة أفعل من رأى فيقال: أرى، كما يقع الحذف فى مضارعة المبدوء بحرف مضارعة مضموم،

---

(١) سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٢٨.

وفى هذا المضارع حذفت همزتان : همزة الفعل الأصلية وهمزة أفعل، وفى الأمر منه تعود همزة أفعل للظهور وتحذف الهمزة عين الكلمة.

وفى عبارة "أيمن الله" تحذف الهمزة مع الياء فى قولهم : من الله، وتحذف مع الياء والنون الأخيرة فى قولهم م الله، لكثرة الاستعمال وطول الكلام.

وقد اطرد فى اللغة حذف همزة "أفعل" التفضيل من "خير" و"شر" لكثرة الاستعمال، وندر إثبات الهمزة فيهما، كما ورد كثيرا حذف همزة اسم التفضيل "أحب".

وقد حذفت الهمزة من أول الكلمة فى التركيب الاضافى فى قولهم: ويلمّه وويلمها ... الخ، والأصل : ويل أمّه، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وصارت الكلمتان كأنهما كلمة واحدة، ولعل تصور الكلمتين كأنهما كلمة واحدة هو الذى أدى إلى الحذف.

ويحتمل لفظ "ناس" أن يكون محذوف الهمزة عند من يقول إن أصله : أناس، وعند من يرى أن لفظ الجلالة "الله" اصله "الإاله" تكون الهمزة قد حذفت، وهو أحد قولى سيبويه [1].

وحذفت الهمزة من آخر الكلمة فى قولهم جايجى وسايسو، والاصل : جاء يجيء وساء يسوء.

كما حذفت همزة حرف الجواب "إذن" فى قولهم : ذن لا افعل، وحذفت همزة المئين فى قول الشاعر :

**وكان حاملكم منا ورافدكم وحامل المين بعد المين والألف**

---

( ١ ) ابن جنى : سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٢٨، ١٣٣.

اراد:المئين فحذف الهمزة، وأراد الألف فحرك لامها للضرورة[١]

وورد عن بعض العرب حذف الهمزة من: سوءة فقالوا: ســـوة، ومن: موأله فقالوا: مولة، كما قالوا في: حوأب : حوب[٢].

كما وقع الحذف فى عبارات يكثر استعمالها حيث قالوا فـــى : أحلبنى إبلك احلبنى بلك بحذف الهمزة من إبل، ولا يزال أهل نجد وما جاورها يقولون فى الإبل فى لهجتهم المعاصرة البل فيحذفون الهمزة.

وقالوا فى: أبو أمك : ابومك، وكذلك : ارمى مـــك، وادعــوا بلكم[٣]. بحذف الهمزة من أم وإبل.

٤- يجورز فى الضرورة حذف الهمزة من آخر الكلمة فـــى الأســـماء الممدودة، وهو ما يعرف بقصر الممدود فيقال فى نحـــو الســـماء والبكاء، السما والبكا، ووروده فى الشعر كثير نحو قول الشاعر :

***لا بد من صنعا وإن طال السفر***

يريد : صنعاء، فحذف الهمزة من آخر الكلمة.

وهذا الحذف مطرد فى اللهجات العربية المعاصرة المتطـــورة عن الفصحى، وتفسيره وقوع الهمزة طرفا فى آخر الكلمة مع استثقالها وميل الناطقين إلى اطراحها.

---

( ١ ) المصدر السابق ج ١ ص ١٢٨.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٥٥٦.

( ٣ ) المصدر السابق ج ٣ ص ٥٥٦.

**رابعا : التـــاء :**

يرد حذفها فى اللغة فى المواضع التالية :

١- تحذف من آخر الأعداد من ثلاثة إلى عشـــرة إذا كـــان المعـــدود مؤنثا، والأصل فى اللغة أنها علامة للتأنيث ، لأن المذكر ليست له علامة إذ هو الأصل والمؤنث فرع منه يمـيز بعلامـــة التـــأنيث، وعلى ذلك تجرى القواعد العامة فى جميع اللغات باعتبـــار غـــير المعلم أصلا والمعلم فرعا، فلما كان الأصل فى أســـماء الأعـــداد المذكورة أن تنتهى بالتاء جعل هذا الأصل للمذكر ، فكان لابد من التمييز بين المذكر والمؤنث بالمغايرة قصدا عند اختلاف الدلالـــة، و قياسا على سنة المغايرة وجب أن يقال: ثلاث نساء اذا قيل ثلاثة رجال، ولما كان قولنا: ثلاثة أو أربعة او خمسة إلى عشرة يفـــهم منه أن المعدود مذكر، كان حذف التاءـــ فى هذا الموضع ـــ هـــو علامة التأنيث فصار قولهم: ثلاث أو أربع وخمس إلى عشر مفهما أن المعدود مؤنث [١]. والحذف المذكور واجب وواقع فى اللغـــة على فرض التسليم بقضية الأصلية والفرعية كما بيناها فـــى هـــذا الموضع من أن المذكر أصل والعدد المنتهى بالتاء أصل.

٢ـــ تحذف تاء التأنيث من آخر الكلمة المنسوب اليها، وسبب الحـــذف هو ما سميناه بتركيب النسبة[٢]، فيقال فى النسبة الى مكـــة مكـــى والى البصرة بصرى والى شجرة شجرى، وهو حـــذف واجـــب، والحذف فى النسبة يعترى لواحق الأسماء كتاء التأنيث وعلامـــات التثنيه والجمع السالم بنوعية المذكر والمؤنث.

---

( ١ ) عباس العقاد : أشتات مجتمعات فى اللغة والآدب ص ٨١، ٨٢.

( ٢ ) انظر : الحذف للتركيب فى الفصل الخاص بأسباب الحذف.

٣- تحذف تاء التأنيث وجوبا عند جمعه بالألف والتاء فيقال فى جمع شجرة شجرات، وفى جمع بنت : بنات، فالحذف واقع فى التاء الأخيرة من المفرد سواء أكانت زائدة أم عوضا عن أصل.

٤- تحذف التاء قياسا وجوبا فى جمع التكسير ففى جمع غرفة ومدية وحجة يقال غرف ومدى وحجج، وكذلك كل اسم على زنة فعلة بضم فسكون يكون قياس جمعه على فعل بضم ففتح، وفى جمع راكعة وصائمة يقال ركع وصوم، إذ يجمع على فعل بضم الأول وفتح الثانى مع التشديد كل وزن على فاعل وفاعلة صحيح اللام، وفى جمع فعلة بفتح فسكون على فعال بكسر ففتح تحذف التاء كما فى : كلاب وصعاب ورقاب جمعا لكلبة وصعبة ورقبة، ويطرد فى وزن فاعلة اسما وصفة أن تجمع على فواعل كناصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وضاربة وضوراب، وكل اسم رباعى مؤنث ثالثه مدة يجمع على فعائل وتحذف تاء مفرده، فيقال فى جمع سحابة ورسالة وصحيفة وحلوبة : سحائب ورسائل وصحائف و حلائب، و تجمع نحو الموماة والسعلاة على الموامى والسعالى، بكسر ما قبل آخره.

٥- يجوز فى النداء ترخيم ما آخره تاء التأنيث مطلقا، والترخيم هو حذف أواخر الكلم فى النداء، فسقوط التاء فى النداء ترخيما أكثر من سقوط غيرها من الحروف، إذ يجوز حذفها من المنادى فى جميع حالاته سواء أكان علما كفاطمة أم غير علم كجارية ، و سواء أزاد على ثلاثة أحرف أم لم يزد كشاة فيقال يا فاطم وياجارى وياشا ، أما الاسماء التى تنتهى بغير تاء فترخيمها خاص بالأعلام الزائدة على ثلاثة احرف غير المركبة تركيبا إضافيا أو إسناديا.

٦- يجوز حذف احدى التاءين من الفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة، ويعلل بتوالى الأمثال، وقد ورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى :"تنزل الملائكة" فى تتنزل، و "نارا تلظى" أى : تتلظى، و "تكاد تميز من الغيظ" أى : تتميز، وهو حذف كثير الورود فى القرآن الكريم والشعر واللغة بعامة، والأصح وهو رأى الجمهور أن التاء الثانية هى المحذوفة [١].

٧- ورد حذف تاء العوض الأخيرة من المصدر : إقامة، فى قوله تعالى: "لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة " كما ورد حذف تاء: عدة وهو المصدر من وعد فى الشعر، و النحاة يرون هذا الحذف سماعيا لا يقاس عليه وقد أشرنا إليه من قبل[٢].

٨- ورد حذف التاء من : استطاع فى قراءة الجمهور :"فما استطاعوا أن يظهروه "، كما ورد استعمال الفعل فى اللغة محذوف التاء وعلل بكثرة الاستعمال [٣]، وبكراهية اجتماع حرفين متقاربى المخرج [٤]، وكراهية تحريك السين اذا أدغمت التاء فى الطاء[٥].

---

(١)تناولنا الخلاف فى تعيين التاء المحذوفة فى حديثنا عن أولويات التقدير فى الفصل الرابع الخاص بتقدير المحذوفات، انظر سيبويه: الكتاب ج٤ص٤٧٦.

( ٢ ) سبقت الإشارة إليه وإيراد امثلة له فى الشرط الخامس وهو ألا يكون المحذوف عوضا، فى الفصل الثالث الخاص بشروط الحذف.

( ٣ ) القرطبى : الجامع لاحكام القرآن ج ١ ص ٦٣.

( ٤ ) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ٢٣٣.

( ٥ ) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٤٨٣.

كما ورد فى يتقى ويتسع حذف التاء فقيل: يتقى ويتسع بتاء واحدة غير مضعفة، وهو شاذ أى مقصور على السماع، والتاء المحذوفة هى الأولى الساكنة عند سيبويه وهى فاء الكلمة(١).

يتبين مما قدمنا أن التاء المحذوفة فى اللغة غالبا ما تكون اللاحقة الأخيرة الدالة على التأنيث، أى أن الحذف الغالب يعترى آخر الكلمة، يلى ذلك الحذف الواقع فى أول الكلمة عند اجتماع تاءين فى أول فعل، أما حذف التاء من وسط الكلمة فقليل مقصور على ألفاظ محدودة.

## خامسا : التنوين :

يلحق التنوين أواخر الأسماء حيث ينطق صوتا كالنون الساكنة، ولوقوعه آخر الكلمة يتعرض للحذف كثيرا، وقد قسمه النحاة إلى أربعة أقسام: تنوين التمكين وهو اللاحق للأسماء المعربة دالا على تمكنها فى الاسمية كزيد ورجل، وتنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو رأيت عثمان وعثمانا آخر، وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو "مسلمات" فهو يقابل النون فى جمع المذكر السالم، وتنوين العوض، ويأتى عوضا عن جملة كتنوين "إذ" فى قوله تعالى :"وأنتم حينئذ تنظرون"، أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويأتى عوضا عن مفرد وهو اللاحق للفظى : كل وبعض عوضا عما تضافان إليه. نحو قوله تعالى :"كل يجرى لأجل مسمى" و "بعضكم من بعض"، ويأتى عوضا عن حرف و هو اللاحق للأسماء المنقوصة فى حالتى الرفع والجر عند تجردها من "ال" ومن الإضافة نحو : قاض وجوار وغواش.

---

(١) الكتاب جـ ٤ ص ٤٧٣

وجميع هذه الأقسام يتعرض التنوين فيها للحذف، وهناك ما يسمى بتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة نحو :

**أقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى إن اصبت لقد أصابن.**

ولا يختص بالأسماء، بل يلحق جميع الكلمات، وليس الحذف فيه واردا لأن لحاقه بالكلمات ليس أصلا، إذ يرد بدلا من حرف المد، فاذا حذف عاد نطق المد فيقال ثانية فى مثل البيت السابق "العتابا" و "أصابا".

ويلحق القوافى المقيدة أحيانا ما يسمى بالتنوين الغالى كما فى نحو قول الشاعر :

***وقاتم الأعماق خاوى المخترقن***

ولا يختص بالأسماء، وينكره بعض النحاة كالسيرافى والزجاج، ويسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن.

ويرى ابن مالك أن النوعين الأخرين لا يسميان تنوينا على الحقيقة وإنما هى نون زائدة تلحق الكلمة (١).

ويرد حذف التنوين الخاص بالأسماء فى المواضع التالية :

١- يحذف لزوما لدخول "ال" التعريف على الاسم، ويعد هذا الحذف نوعا من التعاقب بين "ال" والتنوين فى الأسماء المتمكنة.

٢- يحذف لزوما للاضافة نحو كتاب زيد، ولشبهها نحو : لا مال لزيد إذا لم تقدر اللام مقحمة، فاذا قدرت مقحمة فالحذف للاضافة (٢).

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٤.

( ٢ ) المصدر السابق ج ٢ ص ١٧٣.

٣- يحذف لمانع الصرف، فيحذف من "فاطمة" للعلمية والتأنيث ويبقى فى نحو قائمة وراكعة لانتفاء العلمية.

٤- يحذف للوقف مع الكسرة أو الضمة السابقة له، فاذا سبق بفتحه أبدل الفا.

٥- يحذف من كل علم وصف بابن مضاف إلى علم آخر نحو : زيد بن عمرو، وعلل هذا الحذف غير القياسى بكثرة الاستعمال [١]، إذ القياس فى النون الساكنة أو التنوين التحريك عند الالتقاء بساكن.

٦- يحذف من العلم المفرد والنكرة المقصودة فى النداء نحو : يازيد ويارجل، ولحذف التنوين عده النحاة مبنيا.

٧- يحذف فى تركيب النسبة من آخر الاسم المنسوب إليه حين تلحقه الياء.

٨ - يحذف فى التركيب المزجى نحو "خمسة عشر" فأصلها خمسة وعشر، فحذف التنوين من الجزءين للدلالة على ارتباطهما بعد حذف العاطف الرابط بينهما فى الأصل، وكذلك فى كل تركيب مزجى نحو بيت بيت وصباح مساء، وفيما يشبه ذلك كاسم لا النافية للجنس.

٩- يحذف قليلا لالتقاء الساكنين، وخصه سيبويه بالضرورة [٢]، كقول الشاعر :

**فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا**

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٥٠٤، ٥٠٥.

( ٢ ) المصدر السابق ج ١ ص ١٦٩.

بنصب لفظ الجلالة باسم الفاعل : ذاكر، وقد قرىء :"قل هو الله أحد الله الصمد: و "ولا الليل سابق النهار"، بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار [١].

١٠- يحذف في الضرورة من الأسماء فيما يسمى بمنع المصروف من الصرف وهى ضرورة مستقبحة لخروجها عن الأصل، اذ الأصل فى الأسماء التنوين، كقول العباس بن مرداس رضى الله عنه :

**فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع**

بترك تنوين "مرداس".

وهكذا يتضح تعرّض التنوين لوقوعه آخر الكلمة للحذف كثيرا، ونظرا لدلالته على فصل الكلمة عما بعدها يرد حذفه فى المركبات الإضافية والمزجية وفى تركيب النسبة، حيث يقصد فيها ربط الكلمة بما بعدها.

## سادسا : الحركات : (الضمة والكسرة والفتحة)

الحركات هى أبعاض حروف المد كما عبر القدماء، فالضمة واو مد قصيرة، والكسرة ياء مد قصيرة، والفتحة ألف قصيرة [٢]، وهى تالية للحرف صوتا زائدة على بنيته [٣]، أو هى صوائت قصيرة فى مقابل الصوائت الطويلة المسماة بحروف المد، وما عداها من الحروف يسمى بالصوامت.

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج ٢ ص ١٧٣.

( ٢ ) ابن جنى : سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٩.

( ٣ ) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢٤١، ٢٤٢.

وكما تتعرض حروف المد فى أواخر الكلمات للحذف، أو التقصير بعبارة أدق، تتعرض الحركات التى هى أبعاضها، بيد أن حذفها أقل مما يعترى حروف المد لقصر أصواتها، ويرد حذف الحركات فى المواضع التالية :

١- تحذف الضمة قياسا من آخر الفعل المضارع فى حالة الجزم نحو "لم يضرب" إذ السكون هو عدم الحركة، والحركة صوت تال للحرف.

٢- تحذف الضمة والكسرة فى الوقف قياسا من آخر الكلمات إذ يوقف بالسكون، أما الفتحة فتبقى لخفتها، فاذا كان بعدها تنوين كما فى الأسماء المصروفه أبدل التنوين ألفا.

٣- يجوز حذف الضمة والكسرة من الأسماء الثلاثية نحو فخذ وعضد ورسل حيث ينطق الحرف الأوسط ساكنا، ولا تحذف الفتحة لخفتها فلا حذف لها فى نحو جمل [١].

٤- ورد حذف الضمة دون مقتض إعرابى فى قراءة :"إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة" بسكون الراء، وقراءة "وبعولتهن أحق بردهن" بسكون التاء، وورد حذف الفتحة فى قراءة " أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح"، بسكون الواو أى نطقها حرف مد يتعرض للتقصير صوتا عند الالتقاء بساكن . و سوغ الحذف أن الواو صامت شبيه بالصائت فحذفت الفتحة لتنطق الواو صائتا من جنس ما قبلها حسب قانون المماثلة Assimilation ، ثم تعرض الصائت الطويل للتقصير بسبب الساكن التالى، وهو تفسير ما حدث كذلك

---

( ١ ) المصدر السابق ج ٤ ص ١٦٧، ١٨٨.

في قراءة :"فأوارى سوءة أخي" بنطق الياء مدا وحذف الفتحة، وقراءة "ما بقى من الربا" بنطقها مدا وحذف الفتحة على النحو السابق [1].

٥- تحذف الضمة والكسرة في الضرورة من آخر الكلمة [2].

٦- ورد في الضرورة حذف الفتحة من داخل الكلمة حيث نطق الشاعر الفعل باسكان اللام عين الفعل، كما ورد حذف الكسرة من "عصر" فعلا مبنيا للمجهول بتسكين الصاد [3].

يتضح مما قدمنا أن الحذف وارد في الضمة و الكسرة كثيرا إذ كانتا في آخر الكلمة قليل إذا كانتا في وسطها، وأن حذف الفتحة نادر ، ولكنه قد يقع إذا كان المفتوح واوا او ياء في آخر الكلمة تبعا لما تقتضيه المماثلة الصوتية.

********

والحذف في غير الأنواع التى بيناها يبدو قليلا في اللغة، وأظهر مواضعه النداء، حيث يجوز حذف آخر المنادى فيما يسمى بالترخيم، بيد أن الحذف المطلق في الترخيم يعترى التاء الأخيرة من المنادى، أما غير التاء فحذفه خاص بالأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف غير المركبة تركيبا إضافيا أو إسناديا، فيقال في ترخيم "سعاد" يا سعا، وفي ترخيم حارث يا حار، وفي ترخيم نعمان ومنصور يقال يا نعم ويا منص.

---

( ١ ) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢١٣.

( ٢ ) بيان ذلك وأمثلته سبق في الحذف لضرورة الشعر في الفصل الأول.

( ٣ ) سبق بيان ذلك في الحذف لضرورة الشعر في الفصل الأول.

وأما هذا الترخيم بالنسبة لغير الحروف التى ذكرناهـا فـ الحذف قليلا مقصورا على السماع، أو خاصا بالضرورة، ويقع بسبب كثرة الاستعمال أو توالى الأمثال، فمن ذلك الأفعال، ظلّ ومسّ وأحسّ، إذا أسندت إلى ضمير رفع متحرك، حيث يجوز حذف أحد الحرفين المتماثلين، والأرجح أن المحذوف هو الثانى، فيقال : ظلت ومست وأحست.

وقد وردت كلمة "فم" و "فو" المستعملتان كثيرا محذوفتى الهاء إذ الأصل فيهما "فوه" بدليل التكسير على أفواه والتصغير على فويه.

وورد حذف لام لفظ الجلالة لكثرة الاستعمال وتوالى الأمثال فى قولهم : لاه أبوك، والأصل : لله أبوك، فالمحذوف لام الجر ولام من لفظ الجلالة (١).

وفى قول بعض العرب : ع الماء بنو فلان، حذفت اللام من "على" إذ الأصل : على الماء (٢)، أما ألف المد فقد حذفت فى هذا الموضع لالتقاء الساكنين.

وحذفت الطاء من الفعل : يستطيع، فى قول بعضهم، استاع يستيع، وهى لغة مشهورة أى لهجة (٣).

وورد فى الضرورة حذف حرف أو اكثر من آخر الكلمة فيما يسمى اصطلاحا بالاقتطاع كما فى قول لبيد :

***درس المنا بمتالع فأبانا***

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٤٩٨.

( ٢ ) المصدر السابق ج ٤ ص ٤٨٥.

( ٣ ) القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ج ١١ ص ٦٣.

يريد : المنازل

وورد حذف معظم الكلمة وإبقاء حرف واحد منها فيما يسمى اصطلاحنا بالاجتزاء كما فى قوله:

**بالخير خيرات وإن شرًّا ولا أريد الشّرّ إلا أن تا**

يريد : إن شرا فشر ولا أريد الشر إلا أن تشاء، وقد سبقت الاشارة اليه(١).

## ثانيا : الحذف فى التراكيب ( الجمل)

### ١- حذف الاسماء

هو نوع من الحذف يعترى التراكيب الإسنادية حيث يكون العنصر المحذوف اسما يستغنى عنه بالقرينة الدالة عليه وبشروط مخصوصة (١)، وبعض التراكيب يرد فيها الحذف بكثرة، وبعضها الآخر يمتنع الحذف فيها أو يندر. ويقع الخلاف أحيانا بين النحويين فى تقدير المحذوف فى مواضع تحتمل وجهين أو أكثر، ونحاول هنا تناول غالب أنواع الحذف ومواضعه التركيبية فى الأسماء، مع الإحالة أحيانا إلى ما سبق تفصيله من قبل تجنبا للتكرار ما أمكن.

### أ - المبتدأ

يطرد جواز حذف المبتدأ فى المواضع التالية :

**١- فى وجود قرينة حالية تدل عليه وتغنى عن ذكره :**

---

( ١ ) سبق بيان انواع القرائن وتفصيل شروط الحذف فى الفصل الثالث : شروط الحذف.

بين سيبويه هذا الموضع بقوله :"وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله وربى، كأنك قلت : ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى" (١).

وكثير مما يرد فى اللغة معتمدا على عنصر واحد هو الخبر يقدر فيه مبتدأ محذوف، ذلك أننا نفكر بجمل، ولا يمكن للعنصر الواحد ان يكون مفيدا بمفرده فلا بد من تقدير اعتماده وإسناده إلى عنصر آخر منوى ذهنا حتى تتكون منها جملة، وهذه الجملة المقدرة المرتبطة بالمعنى هى ما يسميه التحويليون بالبنية العميقة او بالتركيب الباطن، أما ما ينطق لفظا أو يكتب خطا فهو البنية السطحية بعد أن حذف منها من العناصر ما دلت عليه القرائن.

ومن أمثلة الحذف لقرينة الحال قوله تعالى :"سورة أنزلناها"، فسورة خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه، وليس هناك من لفظ متقدم يدل على المحذوف المقدر.

وفى عناوين الكتب والأبواب والفصول حيث يقال : باب كذا أو نحوه، هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذا باب كذا، أو هذا كتاب كذا، وهو ما اطرد حذفه للقرينة الدالة عند غيره.

**٢- فى جواب الاستفهام :**

اعتمادا على العناصر المذكورة فى جملة الاستفهام يقع الحذف كثيرا فى جملة الجواب، وهو نوع من الحذف للقرينة اللفظية، وهو حذف جائز يناط باختيار المتكلم، ومنه قوله تعالى:"وما أدراك ماهيه.

---

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ١٣٠.

نار حامية" التقدير : هى نار، وفى قولنا : متى السفر ؟ يمكن للمجيب أن يقول: غدا، فيذكر الخبر ويحذف المبتدأ الذى يقدر بضمير يعود على السفر المذكور فى جملة السؤال، ويمكن له أن يجيب بلا حذف فيقول : السفر غدا.

وفى إجابة السؤال : كيف أنت ؟ يمكن للمجيب أن يقول : بخير فيحذف المبتدأ، أو يقول : أنا بخير بلا حذف، إلا ما يقدره النحاة من استقرار أو كون محذوف تتعلق به شبه الجملة.

وقد علل سيبويه بكثرة الاستعمال حذف المبتدأ فى قولهم [(١)] : إى هالله ذا، فلفظ القسم هو : هالله، أغنت هاء التنبيه عن الواو، وجملة الجواب لم يذكر منها سوى "ذا" وهو الخبر، والتقدير : للأمر ذا، فحذف (الأمر) وهو المبتدأ، ونرى أن مسوغ الحذف هنا كون العبارة بأكملها واقعة فى جواب سؤال لدليل حرف الجواب "إى"، فالمقسم هنا يجيب على سؤال هو : الأمر كذلك ؟ أو هل الأمر ذا ؟.

**٣ ــ بعد فاء جواب الشرط :**

يكثر فى هذا الموضع جوازا حذف المبتدأ نحو قوله تعالى : " من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها"، التقدير : فعمله لنفسه وإساءته عليها وقوله تعالى : " وإن تخالطوهم فإخوانكم"، وتقديره : فهم إخوانكم ومثل هذا الحذف وارد فى قوله تعالى : " فإن لم يصبها وابل فطل" وقوله : " وإن مسه الشر فيئوس قنوط"، وأمثلته وشواهده فى القرآن الكريم، والشعر والأمثال واللغة بعامة كثيرة.

---

(١) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٤٩٩.

٤- بعد القول :

يكثر بعد القول ومشتقاته من أفعال و أسماء ذكر الخبر وحذف المبتدأ اعتمادا على الدليل عليه من السياق اللفظى السابق، وهو نوع من الحذف فى القطع والاستئناف، وهو حذف جائز، وقد ورد كثيرا فى القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى :"وقالوا أساطير الأولين، والتقدير : هذا أو هو أساطير الأولين، إشارة إلى القرآن الكريم، بدليل السياق اللفظى السابق حيث ورد فى الآية السابقة :"وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه".

وقوله تعالى :"بل قالوا أضغاث "أحلام" التقدير: هو أضغاث...، وفى قوله تعالى :"وقولوا حطة" التقدير : مسألتنا حطة أو إرادتنا حطة، فحذف المبتدأ [1]. وكذلك قوله تعالى :"ويقولون طاعة"، تقديره : أمرك طاعة، فالمحذوف هو المبتدأ، ومثله قوله تعالى :"قل لا تقسموا طاعة معروفة"، أى : أمرنا طاعة [2].

وفى قوله تعالى :"ولاتقولوا ثلاثة"، أصل التقدير : لا تقولوا هو ثالث ثلاثة، فحذف المبتدأ لسبق ذكره فى السياق اللفظى، وحذف المضاف من الخبر وأقام المضاف إليه مقامه لسبق الدليل اللفظى الدال عليه وهو قوله تعالى :"لقد كفر الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثة" [3].

ومن وروده فى الشعر بيت الكتاب [4]:

**وقائلة خولان فانكح فتاتهم     وأكرومة الحيين خلو كما هيا.**

---

( ١ ) اعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الاول ص ١٧٢.

( ٢ ) المصدر السابق القسم الاول ص ١٨٦.

( ٣ ) المصدر السابق لقسم الاول ص ١٩١.

( ٤ ) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٣٩، ١٤٣.

التقدير : هم خو [illegible] وخولان حي من اليمن.

وفي قول الأخر :

**فقالت حنان ما أتى بك ههنا    أذو نسب أم أنت بالحى عارف**

التقدير : أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان [1]، فحـــذف المبتـدأ وأبقى الخبر وهو لفظ حنان.

**٥- في القطع والاستئناف :**

وهو موضع يطرد فيه حذف المبتدأ اعتمادا على سبق ذكره فى الكلام السابق، حيث "يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمـــره، ثـم يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاما أخر، وإذا فعلوا ذلك أتــوا فــى أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ" [2].

ومنه قوله تعالى :"وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبـــاد مكرمون"، التقدير : بل هم عباد، فحذف المبتدأ، ومنه قول الشاعر :

**اعتـــاد قلبك من ليلى عوائده    وهاج أهواءك المكنونة الطلل**

**ربع قواء أذاع المعصرات به    وكل حيران سار ماؤه خضل**

التقدير : ذلك ربع، أو هو ربع، ويكـــثر وروده فـــى الشعر [3]، وهو سائغ كثير فى النثر أيضا.

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٣٢٠، ٣٤٩.

( ٢ ) الجرجانى : دلائل الاعجاز ص ١١٢.

( ٣ ) اورد له الجرجانى عددا من الامثلة نكتفى بالإحالة اليها فى دلائل الاعجـــاز ص ١١٢- ١١٦.

وقد ترد بعض الأمثلة محتملة للقطع والاستئناف ، فيمكن تقدير مبتدأ محذوف وتحتمل وصل الكلام بلا قطع فلا يقدر محذوف، ففي قوله تعالى: "الله لا اله إلا هو الحى القيوم"، إذا وقفت على (هو) كان (الحى) خبرا لمبتدأ محذوف [1]، وإذا لم تقف فهو خبر ثان للفظ الجلالة المذكور ولا حذف.

وكذلك قوله تعالى :"وما كان ربك نسيا. رب السموات والأرض" يجوز فيه أن يكون (رب السموات) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : هو، ويجوز أن يكون بدلا من اسم كان السابق (ربك) [2]. ولكن الأصح فى رأينا أن التقديرين يترتبان على الوقف والوصل، فمن يقف على (نسيا) آخر الآية فالإعراب الأول هو الوجه لأن فيه قطعا واستئنافا، أما الذى يصل فالإعراب الثانى هو الوجه.

وفى بعض المواضع يدل المعنى المفهوم من قرائن الحال واللفظ المتنوعة على ضرورة تقدير القطع فى الجملة، وبالتالى تقدير مبتدأ محذوف ذكر خبره، ومن ذلك قوله تعالى :"وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين" إذ لا يمكن حمل التركيب على أنه استثناء متصل لأنه يخل بالمعنى إذ يؤدى إلى أن يكون المعنى يعزب عنه ذلك إذا كان فى كتاب مبين، وهو غير المعلوم والمفهوم بالقرائن المختلفة، وإنما التقدير الملائم للمعنى أن تقدر "إلا بمعنى "لكن" ويقدر :" فى كتاب مبين" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : هو، فجملة التقدير : لكن هو ثابت فى كتاب مبين.

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ١٨٠.

( ٢ ) المصدر السابق القسم الاول ص ١٩٠.

وقد يقع القطع والاستئناف ويذكر خبر يصلح للكلام السابق كله لا لفرد أو أفراد فيه، وهنا يتعين أنّ المبتدأ محذوف تقديره : هذا القول، أو هذا الكلام، ومنه قوله تعالى :"ذلك عيسى بن مريم قول الحق" في قراءة (قول) بالرفع، حيث تعرب خبرا لمبتدأ محذوف، وأصل التقدير : هذا القول قول الحق، وكذلك قوله تعالى :"كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ"، التقدير : هذا الكلام بلاغ.

وقد أوجب النحاة حذف المبتدأ في خمسة مواضع هي [1] :

١- النعت المقطوع إلى الرفع نحو : مررت بزيد الكريم، برفع (الكريم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو).

٢- إذا كان الخبر مخصوص نعم وبئس، نحو : نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو)، فأصل العبارة : نعم الرجل هو زيد.

٣- ما كان الخبر فيه صريحا في القسم نحو ما حكاه الفارسي :"في ذمتي لأفعلن" ففي ذمتي خبر لمبتدأ واجب الحذف تقديره : يمين أو قسم.

٤- ان يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو "صبر جميل"، إذ الأصل: اصبر صبرا جميلا، ثم حذف الفعل لنيابة المصدر عنه فقيل: صبرا جميلا، ثم عدل إلى الرفع فقيل : صبر جميل، فالتقدير فيه : صبري صبر جميل، فحذف المبتدأ وجوبا كما حذف الفعل وجوبا من (صبرا جميلا).

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢٢، وهامشه تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٥- مبتدأ الاسم المرفوع بعد "لاسيما"، حيث يجوز أن يرد الاسم بعدها مرفوعا، فإذا كان كذلك فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، فقوله :

***ولا سيما يوم ... ***

بالرفع، تعرب (يوم) خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير : لا سيما هو يوم، والمعنى : لا مثل الذى هو يوم.

بيد أننا نلاحظ على ما أوجب فيه النحاة حذف المبتدأ عدة ملاحظات هى :

١- أن قولهم بأن الحذف واجب يعنى أن ذكر المحذوف المقدر يخل بالعبارة، وهو شبيه بما يذكره التحويليون حين يذكرون أن بعض عناصر البنية العميقة لو ظهرت فى بنية السطح لكان التعبير غير نحوى، ومن ثم فلا بد من وقوع ما يسمونه حذفا إجباريا.

٢- وجوب الحذف مختلف فيه فى نحو "فصبر جميل"، ويبدو سائغا مقبولا فى حالة القسم لأنه أسلوب يكثر فيه الحذف لكثرة الاستعمال وطول التركيب، وعلى هذا جرى التعبير العربى واطرد.

٣- أن المخصوص بالمدح والذم لا يلزم إعرابه خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا، فنحو: نعم الرجل زيد، تحتمل أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخرا، والجملة قبله خبر مقدم، ولا يكون فيها تقدير لمحذوف.

وربما كان تقدير عدم الحذف أولى لأنه يلزم القائل بالحذف أن يقدر محذوفين هما المبتدأ والخبر فى الآيات :"نعم العبد" و "بئس المهاد" و"بئس المصير" و "فلبئس مثوى المتكبرين"، و "بئس للظالمين

بدلا"، أما القائل بعدم الحذف فيقدر في الآيات المذكورة محذوفا واحدا هو المبتدأ (١).

٤- أننا نتصور أن النعت المقطوع إلى الرفع يرجع إلى الوقف أو الفاصلة الصوتية، فإذا وجدت الفاصلة وجد القطع وهو نوع من الاستئناف الذى أشرنا إليه من قبل، أما عند الوصل فلا بد من إتباع النعت لمنعوته، وكذلك فى نحو : نعم الرجل زيد، فإذا تصورنا فاصلة صوتية بين (الرجل) و (زيد) أمكن تقدير : هو زيد، أما عند نطق العبارة متصلة فلا محل لهذا التقدير، وعلى هذا يتجه إعراب قوله تعالى :"ولنعم دار المتقين . جنات عدن"، فمن وقف على رأس الآية (المتقين)، كانت (جنات) عنده خبرا لمبتدأ محذوف، أما من وصل فلا وجه عنده لهذا التقدير، وتعرب مبتدأ خبره الجملة السابقة.

٥- يحتمل نحو "فصبر جميل" تقدير مبتدأ محذوف والأصل : صبرى صبر جميل، ويحتمل تقدير خبر محذوف، والأصل : فصبر جميل اجمل.

وقد وقع الحذف فى غير المواضع التى قدمناها، وعلل بكثرة الاستعمال وذلك نحو قولهم : هل لك فى ذلك ؟ ومن له فى ذلك ؟ حيث حذف المبتدأ من التركيب، والتقدير : هل لك فيه حاجة ؟ ومن له فيه حاجة ؟ (٢).

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثانى ص ١٨٢، ١٨٣.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٢٨٩.

أما حذف المبتدأ إذا دخل عليه ناسخ فيبدو فى اللغة بصفة عامة أقل ورودا ففى "كان" وأخواتها لا يحذف المبتدأ الذى هو الاسم، وإنما يضمر فى الفعل كقولهم: زيد كان صالحا، ولا يقع الحذف باطراد إلا فى اسم كان وحدها دون سائر أخواتها، ويحذف اسم كان معها ويبقى الخبر وهو حذف وارد بكثرة فى اللغة، ومقيس بعد "إن و "لو" الشرطيتين [١] جوازا. ومنه قول الشاعر :

**قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا     فما اعتذارك من قول إذا قيلا**

فقوله : إن صدقا، تقديره : إن كان المقول صدقا، فحذف كان مع اسمها وأبقى الخبر، وكذلك التقدير فى : وإن كذبا.

ومثله فى الحذف قوله ﷺ :"الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر"، تقديره : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر. فقد حذف من التركيب المذكور كان مع اسمها وأبقى الخبر فى موضعين، كما حذف المبتدأ بعد فاء جواب الشرط فى موضعين.

ومن وقوعه بعد "لو" قوله ﷺ:"التمس ولو خاتما من حديد"، أى: ولو كان الملتمس خاتما، فحذف كان مع اسمها وأبقى الخبر، وقول الشاعر:

**لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا     جنوده ضاق عنها السهل والجبل**

ويعد من الشاذ حذف كان مع اسمها بعد "لدن" كقول الشاعر :

***من لد شولا فإلى إتلائها***

---

( ١ ) كثرة هذا الحذف وقياسيته مشهور فى عامة كتب النحو، انظر مثلا : شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٥٣، ٢٥٥.

التقدير : من لدن أن كانت شولا، وتقدير كان محذوفة مع اسمها في هذا الموضع هو قول أكثر النحاة، ويحتمل التركيب توجيها آخر وهو أن قوله : "شولا" مفعول مطلق لفعل محذوف، والأصل : من لدن شالت الناقة شولا، أو يعرب " شولا " تمييزا أو مشبها بالمفعول به كما يعرب لفظ "غدوة" المنصوب بعد "لدن"(١)، وعلى هذه التقديرات لا يكون حذف كان مع اسمها واردا.

وفي الجملة الاسمية الداخل عليها الأحرف المشبهة بليس، وهي "ما" و"لا" و "لات" و "إن" النافية يمتنع حذف الاسم إلا بعد "لات" حيث يجب حذف أحد الجزءين بعدها، والأكثر أن يكون المحذوف الاسم، كما في قوله تعالى :"فنادوا ولات حين مناص"، فالتقدير : ولات الحين حين مناص، فحذف الاسم وأبقى الخبر.

وحذف الاسم غير وارد في كاد وأخواتها وإنما يضمر في الفعل.

وبعد الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية وهي "إنّ وأخواتها يرد حذف الاسم قليلا، ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: إن بك زيد مأخوذ، برفع "زيد"، فالتقدير: إنه، والمحذوف ضمير الشأن، ولا يخفى أن المحذوف لا يتوقف عليه إدراك المعنى، لأن العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى دون التقدير المذكور، ولكنه حذف أملته الصناعة النحوية (٢). ويقدر مثل هذا الضمير المحذوف في قوله ﷺ :

---

( ١ ) انظر : هامش شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ج ١ ص ٢٥٥.

( ٢ ) انظر ما قدمناه في الحديث عن الدليل الصناعي، في الفصل الخاص بشروط الحذف.

"إنّ من أكثر الناس عذابا يوم القيامة المصـــــورون"، نظـــرا لمجـــىء "المصورون" مرفوعا. بيد أنه فى ضوء النظرية التحويلية قد تبدو مثل هذه التقديرات مقبولة، ذلك أن مثل هذه التراكيب السطحية غير النحوية تبدو صحيحة متجهة نحويا على اعتبار أن بنيتها العميقة كانت تحتوى على ضمير الشأن وأن أصل التركيب فى البنية العميقة : إنه بك زيـــد مأخوذ، وأن مثل هذا التركيب قد يرد فى البنية السطحية كما فى قولـــه تعالى :"... أنه استمع نفر من الجن" و "أنه لما قام عبد الله يدعـــوه ... الخ"

وقد حذف اسم "ليت" فى قول الشاعر :

*** فليت دفعت الهم عنى ساعة ***

أى : فليتك، كما حذف اسم "لكنّ" فى قول الفرزدق :

**فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكنّ زنجى غليظ المشافر**

برواية (زنجى) بالرفع، فالتقدير : ولكنك [1].

ويبدو أن مسوغ حذف ضمير المخاطب فى البيتين الســـابقين، ورود مثله مذكورا فى سياق اللفظ فى قوله "دفعت" فى البيـــت الاول، و"كنت" و "وعرفت" فى البيت الثانى.

وإذا خففت النون من "أن المفتوحة جاز أن تبقى عاملة، لكـــن اسمها يجب أن يكون ضميرا محذوفا، والغالب أن يكون ضمير الشأن، أما الخبر فيلزم أن يكون جملة.

---

( ١ ) السيوطى : المطالع السعيدة ج ١ ص ٢٢٢، ٢٢٣.

وإذا خففت "كأن" جاز أن تبقى عاملة [1]، ويحذف أحد الجزءين. والأكثر أن يكون المحذوف اسمها وعليه قوله :

*** كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ***

فالتقدير : كأنها ظبية ، برواية (ظبية) بالرفع، فالمذكور الخبر والمحذوف الاسم، أما في رواية (ظبية) بالنصب، فالمذكور الاسم والمحذوف الخبر، وجملة (تعطو) صفة تابعة لـ (ظبية).

وقد ورد حذف اسم "لا" النافية للجنس، ويبدو أنه حذف سماعي لكثرة الاستعمال وذلك في قولهم للمريض: لا عليك أي لا بأس عليك[2].

**ب - الخبر :**

يرد حذف الخبر جوازا في المواضع التالية :

١- في الإجابة على السؤال بـ "من" أو "أي" فإذا سأل سائل: من حاضر؟ أو من عندك ؟ أو من قام ؟ فان للمجيب أن يقول : زيد، فيذكر المبتدأ ويحذف الخبر اعتمادا على ذكره في السؤال، كما أن له أن يقول زيد حاضر أو زيد عندي ... الخ فيذكر عنصري الجملة بلا حذف. وكذلك الاستفهام بأي، فإذا سأل سائل : أيهم ناجح ؟ أو أيهم عندك ؟ فان للمجيب كذلك أن يذكر المبتدأ فقط أو يذكر جزءي الجملة.

وإذا دخلت "ما" الاستفهامية على شبه الجملة نحو : ما عندك ؟ وما في يمينك ؟ فان للمجيب أن يقول مثلا : كتاب، والتقدير : عندي كتاب، فيحذف الخبر، وله أن يذكر الجملة بعنصريها.

---

( ١ ) المصدر السابق ج ١ ص ٢٣٤.

( ٢ ) السيوطي : همع الهوامع ج ١ ص ١٤٧.

٢- فى العطف على مبتدأ ذكر خبره :

إذا ذكرت جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ثم عطف على المبتدأ نظير له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق جاز حذف الخبر نحو : زيد قائم وعمرو، فالتقدير وعمرو كذلك أى قائم، ويجوز الحذف من الأول إذا عطف عليه مبتدأ ذكر خبره كقول الشاعر :

**نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف**

فخبر ( نحن) محذوف تقديره : راضون، دل عليه الخبر المذكور فى الجملة التالية وهى : أنت ... راض.

وفى قوله تعالى :وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم"، ذكر الخبر في الجملتين الأوليين وهو (حل)، أما قوله: "والمحصنات" فقد حذف الخبر وتقديره: حل لكم. ويصح هنا تقدير خبر محذوف فى موضعين أحدهما للمحصنات من المؤمنات، والآخر للمحصنات من الذين أوتوا الكتاب، كما يصح أن يكون الثانى معطوفا على الأول ويشتركان فى خبر واحد، وهو أولى فى التقدير لما فيه من تقليل الحذف.

ومثله قوله تعالى :"أكلها دائم وظلها" فالخبر مذكور فى الجملة الأولى وهو : دائم، وحذف من الجملة الثانية استغناء بوجوده فى الأولى والتقدير : وظلها دائم.

وقد يقع العطف بين مبتدأين ثم يذكر خبر لا يصح إلا لواحد منهما، فيقدر للثانى خبر محذوف، ويقدر المذكور للأول منهما، وهو التقدير الأرجح ويجوز أن يقدر المذكور للثانى والمحذوف للأول، بيد

أن تقدير الحذف من الثانى هو الأصح، ذلك أن ملاحظة الجمل البسيطة التى لا تحتاج إلى إعادة ترتيب تدل على وقوع الحذف من الثانى دائما ولا يشذ عن ذلك إلا أمثله نادرة كالبيت الذى مثلنا به، وعلى أساس من ذلك فان نحو : زيد وعمرو قائم يكون الأولى أن يقدر المذكور خبرا للأول والمحذوف للثانى، وتكون الجملة بعد إعادة الترتيب : زيد قائم وعمرو كذلك. ومثله قوله تعالى :"والله ورسوله أحق أن يرضوه" حيث يقدر (أحق أن يرضوه ) خبرا للفظ الجلالة، ويقدر خبر (رسوله) محذوفا تقديره : كذلك.

**٣- اذا كان المبتدأ اسما موصولا واقعا بعد همزة استفهام إنكارى، وكان الخبر على عكس المبتدأ فى الصفة.**

ورد فى القرآن الكريم حذف الخبر فى مواضع تجمعها هذه القاعدة، وصرح بذكره فى مواضع أخرى، فمما جاء والخبر محذوف قوله تعالى :"آمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ... " (١)، فى قراءة الحرميين بتخفيف الميم (٢)، تحتمل الهمزة أن تكون للنداء و هو قول الفراء، و تحتمل أن تكون للاستفهام الانكارى، وهو قول أكثر النحاة، وعلى تقديرها للاستفهام تكون "من" مبتدأ، والخبر محذوف تقديره : كمن ليس كذلك، أو يكون التقدير : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر. وعلى التقدير الثانى يكون الحذف للخبر "خير" ولمعادل الهمزة (أم وما بعدها). ونظيره فى ذكر الخبر ومعادل الهمزة قوله تعالى :"أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة".

---

( ١ ) الزمر آيه ٩، والقراءة الفاشية : أمن بميمين أى : أم من.

( ٢ ) ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ٣٠٨، ٣٠٩ .

ومن حذف الخبر قوله تعالى :"أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت" تقدير الخبر : كمن ليس كذلك، وقوله تعالى :"أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة" تقدير الخبر: كمن ينعم فـــى الجنـــة، وقولـــه تعالى: "أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فإن الله يضل مـــن يشـــاء ويهدى من يشاء" الخبر محذوف وتقديره : كمن هداه الله [(١)].

فقد حذفت الأخبار فى المواضع السابقة اعتمادا على القرائـــن اللفظية والعقلية، وقد ورد ذكر الخبر فى نظير المواضع السابقة كمـــا فى قوله تعالى :"أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به كمن مثله فى الظلمات"، وقوله :"أفمن كان على بينة من ربه كمن زين لـــه سوء عمله".

## ٤- بعد "إذا" الفجائية :

حذف الخبر بعدها قليل نحو : خرجت فاذا زيد، وذكر الخـــبر أكثر من حذفه. ومنه قوله تعالى :"فإذا هى حية تسعى"، و"إذا" الفجائية حرف عند الكوفيين والأخفش وابن مالك، وظرف زمان أو مكان عند غيرهم، ومن يجعلها ظرف مكان يعدها خبرا فى نحو : خرجت فـــإذا زيد، والعبارة على هذا التقدير لا حذف فيها إلا فى متعلق الخبر [(٢)].

## ٥- فى الإخبار بشبه جملة :

إذا وقع الخبر شبه جملة نحو : السفر غدا، أو زيد عنـــدك، أو زيد فى الدار، قدر النحاة الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بكـــون أو استقرار محذوف، ويقدر اسما هو كائن أو مستقر، أو فعلا هو اســـتقر، وهو تقدير تقتضيه الصناعة النحوية ولا يحتاج اليه المعنى.

---

( ١ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ١ ص ١١.

( ٢ ) السيوطى : همع الهوامع ج ١ ص ١٠٤، ١٠٥.

وقد اوجب النحاة حذف الخبر فى المواضع التالية :

**١- خبر المبتدأ بعد "لولا"**

يتفق التزام حذف هذا الخبر مع ما أشرنا اليه مما تختص به العربيه من حذف ما يدل على مجرد الوجود، او الكينونة المطلقة فعلا كان أم اسما، ومثاله قول عمر رضى الله عنه:"لولا على لهلك عمر"، فالتقدير : لولا على موجود، وقد ذهب فريق من النحاة إلى أن الخبر لو كان كونا مطلقا وجب حذفه، أما إذا كان كونا خاصا أى وصفا يتصف به المبتدأ غير مجرد الوجود فالواجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل فيجوز حينئذ ذكره وحذفه كما فى قوله ﷺ لعائشة :"لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم. فامتناع التأسيس وهو الجواب ليس مترتبا على مجرد وجود القوم وإنما على حداثة عهدهم بالكفر ، و لذا ذكر الخبر و هو: حديثو عهد.

وقد أوجب جمهور النحاة حذف الخبر بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كون مطلق (١)، إلا أن التعبير العربى الأصيل يجعل تعليق امتناع الجواب بعد "لولا" على مجرد المبتدأ، فعناصر التركيب الأساسية كما يلى:

**لولا + مبتدأ + خبر محذوف وجوبا لأنه كون مطلق + جملة الجواب.**

وقد ورد الحديث المذكور بعبارة "لولا حدثان قومك" وهى تتفق مع مذهب الجمهور، وعلى مذهبهم فإنه لا يستساغ أن نقول مثلا : لولا الحاكم عادل لفسدت أمور الرعية، وإنما نقول : لولا عدل الحاكم لفسدت أمور الرعية.

---

( ١ ) السيوطى : همع الهوامع ج ١ ص ١٠٤، ١٠٥.

١- إذا كان المبتدأ نصا صريحا في القسم :

مثاله قوله تعالى :"لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون" فلفـــظ : عمر مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمى، وأوجب الحذف هنا كون المبتدأ دالا على القسم بكثرة الاستعمال وبطول الكلام.

وقد تعين فى المثال المذكور أن : عمـــر مبتــدأ لدخـــول لام الابتداء عليه، أما النحو : يمين الله لأفعلن، فان لفظ : يمين، يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويحتمل أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف.

**إذا كان بعد المبتدأ واو تدل على المصاحبة :**

مثاله قولهم : أنت وشأنك، وكل صانع وصنعته، فالواو دالـــة على المصاحبة والاقتران، ولذا وجــب حــذف الخــبر لأن تقديــره : مقترنان، ذلك أن العناصر المذكورة فى العبارة تدل على معنى اقتران المعطوف بالمعطوف عليه دون حاجة إلى خبر، ولهذا الســبب ذهــب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف، وانما أغنت عنه الواو فهو كلام تــام لا يحتاج إلى تقدير(١).

أما البصريون ومن تبعهم فيقدرون خبرا محذوفا وجوبا لدلالة الواو على معناه وقد سبق أن اشرنا إليه فى الفرق بين تقدير الإعراب وفهم المعنى حيـــث لا يتطلــب إدراك المعنـــى مثــل هــذا التقديــر للمحذوف(٢).

٤ ــ أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر، وهـــى لا تصلح أن تكون خبرا.

---

( ١ ) السيوطى : همع الهوامع ج ١ ص ١٠٥.

( ٢ ) أشرنا اليه فى حديثنا عن الدليل الصناعى فى الفصل الخاص بشروط الحذف.

يجب الحذف في هذا الموضع لأن الحال سدت مسد الخبر، ولا يكون الحذف جائزا لأن الحال لا تصلح أن تكون خبرا، ومثاله قولهم : ضربى زيدا قائما وضربى العبد مسيئا، فالمبتدأ هو : ضربى، وقائما أو مسيئا حال من "زيد " و " العبد "، ولا تصلح الحال أن يخبر بها عـــن الضرب، والمعنى تام تقديره : ضربى زيدا إذ كان قائما أو إذا كـــان، وتقدير الأخفش : ضربى زيدا ضربه قائما.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو : أتـــم تبيينى الحق منوطا بالحكم، فأتم : مبتدأ، وتبييـــن : مضـــاف إليـــه ، والحق: مفعول به للمصدر، ومنوطا : حال سدت مسد الخبر والتقدير : أتم تبيينى الحق إذا كان أو إذ كان منوطا بالحكم[1]، على اعتبـــار أن " كان " فى التقدير تامة، وعلى نحو تقدير الأخفش يكون التقديـــر : أتـــم تبيينى الحق تبيينه منوطا بالحكم وهو أولى التقديرات بالقبول.

**خبر " كان " واخواتها :**

على الرغم من ورود حذف خبر المبتدأ كثيرا فى اللغة، فـــإن خبر كان وأخواتها يبدو لازم الذكر، ووروده محذوفا نادر، وهـــو مـــا جعل النحاة يقصرون جوازه على الضرورة الشعرية مـــاعدا " ليـــس " التى يجوز حذف خبرها فى الاختيار إذا كان اسمها نكرة عامة.
ومن حذف خبر كان فى الضرورة قول الشاعر :

**رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريا، ومن أجل الطوى رمانى**

---

( ١ ) انظر : شرح ابن عقيل ج١ ص٢١٩، ٢٢٠، همع الهوامع ج١ ص ١٠٥، ١٠٦ حيث فصل السيوطى فى هذه المسألة وذكر خلافا فى وجوب الحـــذف فى هـــذا الموضع.

**فالتقدير** : كنت منه بريا وكان والدى بريا فحذف الخبر من الجملة الأولى لذكره فى الثانية، والأولى أن يقدر المذكور " بريا " خبرا لكان فى الجملة الأولى، ويقدر المحذوف خبر كان المحذوفة فى الجملة الثانية على نحو ما رجحنا كثيرا .

ومن حذف خبر " ليس " فى الضرورة قول الشاعر :

**لهفى عليك للهفة من خائف ... يبغى جوارك حين ليس مجير**

**فقوله** : ليس مجير، ذكر فيه اسم ليس وحذف الخبر وتقديره : كائنا فى الدنيا.

أما جواز حذف خبر " ليس " إذا كان اسمها نكرة عامة فكقول الشاعر :

*** فأما الجود منك فليس جود ***

**التقدير** : فليس جود منك، وحكى سيبويه قولهم : ليس أحد، أى هنا، كما يقولون : لا أحد، أو : ما من أحد[1].

أما الحروف المشبهة " بليس " فلا حذف للخبر بعدها إلا ما أشرنا إليه بصدد " لات " حيث يذكر أحد الجزءين فقط ويحذف الآخر، والأكثر كون المحذوف اسمها، فإذا ورد ما بعدها بالرفع كان المحذوف الخبر كما فى قراءة : "ولات حين مناص" برفع حين.

أما إذا كفت " ما " عن العمل بـ " إن " الزائدة بعدها، فإنه يجوز حذف الخبر كما فى قوله :

---

( ١ ) السيوطى : همع الهوامع ج١ ص ١١٦

* تناموا فما إن من حديث ولا صال *

**فالتقدير** : ما حديث ولا صال منتبه إلى ذي حديث[1]، وما بعدها في هذه الحالة مبتدأ وخبر مرفوعان لأنها مكفوفة عن العمل.

**خبر " كاد " وأخواتها[2].**

يبدو وانه خلاف في جواز حذف خبر " كاد " وأخواتها وهي أفعال المقاربة والشروع والرجاء ؛ إذا دلت عليه القرينة، وغالبا ما تكون القرينة لفظية حيث يتقدم ما يدل على الخبر المحذوف كما في حديث : " من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد " ، فالتقدير : كاد يصيب وكاد يخطيء، وقد دل عليهما سياق اللفظ. وفي قول الشاعر :

* وقد ذاق طعم الموت أو كربا *

**التقدير** : او كرب يذوقه.

وقد يحذف الخبر ويبقى المصدر الدال عليه كما في قوله تعالى: "فطفق مسحا" التقدير : طفق يمسح مسحا.

**خبر " إن " وأخواتها :**

يجوز حذف خبر " إن " وأخواتها إذا دل عليه دليل، كأن تقع جملة "إن " وأخواتها في الإجابة على سؤال كما مثل سيبويه : " يقول للرجل : هل لكم أحد ؟ إن الناس ألب عليكم، فيقول : إنّ زيدا وإنّ عمرا أي : إنّ لنا"[3].

---

( ١ ) السيوطي : همع الهوامع ج١ ص ١٢٤.

( ٢ ) أنظر : المصدر السابق ج١ ص ١٣١.

( ٣ ) سيبويه : الكتاب ج٢ص ١٤١.

وقد ورد الحذف فى قول الأعشى :

**إنّ محلا وإنّ مرتحلا وإنّ فى السفر ما مضى مهلا**

**التقدير** : إن لنا فى الدنيا محلا وإن لنا عنها مرتحلا.

وقد ورد الحذف فى قوله تعالى : " إنّ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز" ، حيث ذكر اسم "إن" وهو " الذين" ولم يذكر الخبر وتقديره: يعذبون أو يعاقبون، ولا يخفى ما فى هذا الحذف من غرض بلاغى هو التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام على السامع بما يحدث لهم نتيجة الكفر بهذا الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فتترك نفس السامع تجول فى هذا المحذوف.

وورد حذف خبر " لكنّ " على رواية النصب فى بيت الفرزدق(١):

**فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجيا عظيم المشافر**

فالتقدير : ولكنّ زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى.

وحذف خبر " لعلّ " فى قول جميل :

**أتونى فقالوا يا جميل تبدلت بثينة أبدالا فقلت لعلها**

**أى** : لعلها تبدلت، دل عليه لفظ ما قبله.

والحذف فيما قدمناه جائز، وقد أوجبه النحاة(٢)؛ إذا وقع بعد الاسم واو المصاحبة، كما حكى سيبويه قولهم : إنك ما وخيرا، أى :

---

( ١ )سيبويه : ج٢ ص١٣٦.

( ٢ ) السيوطى : همع الهوامع ج١ ص١٣٦.

إنك مع خير، و " ما " زائدة، والكاف اسم إن، والواو للمصحبة وهى حرف عطف، وخيرا معطوف على اسم " إن " والخبر محذوف وجوبا تقديره : مقترنان، وحكي الكسائى: إن كل ثوب لو ثمنه ، بإدخال اللام على الواو الدالة على المعية، والمعنى : إن كل ثوب مع ثمنه، وفيه نفس التقدير السابق.

كذلك يجب حذف الخبر إذا سدت مسده حال كقول الشاعر :

**إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة    بالله مستظهرا بالحزم والجلد**

فلفظ ( اختيار ) اسم إن، وقد حذف الخبر لسد الحال وهو قوله: ( ذا ثقة) مسده.

ويجب الحذف فى قولهم : " ليت شعرى " إذا أردفت باستفهام، وهى عبارة كثيرة الاستعمال، كقول الشاعر :

*** ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها ***

**فشعرى** : اسم ليت، والخبر واجب الحذف والتقدير : ليت شعرى واقع أو ملتزم، وجملة الاستفهام فى محل نصب بالمصدر ( شعرى )

وعند تخفيف نون " كأن " يجوز قليلا حذف أحد جزءيها، وفى قول الشاعر :

*** كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ***

برواية : " ظبية " بالنصب، يكون المحذوف خبر كأن، والمحذوف اسمها فى رواية الرفع.

## خبر " لا " النافية للجنس

كثر حذف خبر " لا " النافية للجنس حتى قيل : إنه لا يذكر[1]، وكثرة الحذف للخبر تتصل بما أشرنا إليه فى أكثر من موضع وهو جنوح اللغة العربية إلى حذف لفظ الكون المطلق، أو ما يدل على مجرد الوجود اسما كان أو فعلا، ولما كان استعمال " لا " النافية للجنس يقصد به - غالبا - نفى وجود ما دخلت عليه فإن خبرها يكون محذوفا كما فى : " لا اله إلا الله " فالخبر محذوف تقديره : موجود، وكذلك " لا حول ولا قوة الا بالله ".

وفى قوله تعالى : " قالوا لا ضير " و" ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت"، وقوله ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " و " لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر "، وقولهم للمريض : لا بأس.

والخبر المحذوف إذا كان مجرد الوجود فحذفه واجب أو قريب من الواجب، أما إذا كان غير ذلك فحذفه جائز إذا دل عليه دليل لفظى أو حالى، وهو كثير الورود فى حالة الجواز، فالذى يقول للمريض " لابأس " يمكن أن تفهم عبارته نفى وجود البأس مطلقا فيقدر الخبر بـ " كائن " أو موجود، وهو حينئذ واجب الحذف، ويمكن أن تفهم قرينة مخاطبته للمريض أنه يريد : لا بأس عليك، فالحذف جائز.

وفى قوله تعالى : " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين "، إذا وقف القارىء على ( ريب ) فهو اسم "لا "، والخبر محذوف تقديره "كائن"، و" فيه هدى " جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وإذا وقف على (فيه)، كان الجار والمجرور خبرا لـ " لا " النافية للجنس.

---

( ١ ) ابن هشام مغنى اللبيب ج٢ ص ١٦٨

وإذا علم الخبر لقرينة لفظية أو حالية فحذفه ملتزم فى لهجة تميم وطيىء حيث لا ينطقون به أبدا، وغالب فى لهجة الحجازيين، وبعض الأمثلة السابقة يصلح له، ومنه أيضا أن تقول : هل من رجل قائم ؟ أو هل عندك رجل ؟ فيجيب السامع بقوله : لا رجل أو لا أحد، ويحذف الخبر وجوبا على لهجتى تميم وطيىء، وجوازا على لهجة الحجازيين(١).

أما إذا لم يعلم الخبر فحذفه غير جائز، ومنه مذكورا قوله ﷺ : " لا أحد أغير من الله " وقول الشاعر :

*** ولا كريم من الولدان مصبوح ***

## ج - الفاعل :

يبدو من كثير من أقوال النحاة أن الفاعل لا يحذف لأنه كالجزء بالنسبة للفعل، وكذلك نائب الفاعل واسم كان، ويرون أنها تستتر ولا تحذف وإنما يقع حذفها مع أفعالها، وقد خالف فى ذلك الكسائى وابن مضاء والسهيلى فرأوا جواز حذف الفاعل لدليل، وقد أشرنا من قبل إلى هذه المسألة واستقصينا ثمانية مواضع فى اللغة يرد فيها حذف الفاعل باطراد، بينا أن سبعة منها يتضح فيها هذا الحذف، فضلا عما ورد فى اللغة غير مطرد، ونرى الإحالة إليها تجنبا للتكرار(٢).

## د ـ المفعول به :

يبدو من ظاهر كلام معظم النحاة أن المفعول به يجوز حذفه مطلقا لأنه فضلة، فيجوز لمن قال : ضربت زيدا، أن يقول : ضربت،

---

( ١ ) السيوطى : همع الهوامع ج١ ص١٤٦.

( ٢ ) سبق بيان ذلك وتفصيله فى الشرط الثانى من شروط الحذف فى الفصل الخاص بشروط الحذف.

ولمن قال: أعطيت زيدا درهما، أن يقول: أعطيت [١]، بل يذهب ابن هشام إلى أنه لا يشترط وجود دليل لحذف الفضلة، وقد انتقدنا قوله من قبل[٢]، ونرى صحة ما ذهب إليه ابن جنى من اشتراط الدليل على المحذوف أيا كان نوعه جملة أو مفردا أو حرفا أو حركة ودون اعتبار لموقعه.

وما ذهب إليه النحاة غير دقيق، وقد ساقهم إليه ما يرونه فى اللغة من فرق فى التراكيب بين العمد والفضلات، وأنه بعد حذف الفضلات تبقى جملة ذات فائدة، بيد أن ذلك لا يعنى جواز الحذف على إطلاقه، لأن معنى الفضلات المحذوفة لو كان مقصودا وحذفت دون دليل يدل عليها لأدى ذلك إلى الإخلال بقصد المتكلم، ورغم استدراك النحاة أو تحفظهم بأن الحذف لا يجوز إذا أدى إلى ضرر معنوى أو لفظى فإن ما يسوقونه من أمثلة لذلك غير كاف لتقييد إطلاقهم السابق فى جواز حذف المفاعيل، ذلك أنهم يرون الحذف ممتنعا إذا كان فى جواب عن سؤال نحو : ضربت زيدا لمن سأل : من ضربت ؟ حيث لا يجوز حذف " زيدا "، لأنه لا يحصل به الجواب، وفى الحصر نحو : ما ضربت إلا زيدا، لأن حذفه يؤدى إلى إخلال بالمعنى، وفى نحو: زيد ضربته لا يجوز حذف الضمير، لأن حذفه يؤدى إلى وقوع ( زيد) مفعولا به، وهو فى العبارة الأولى مبتدأ[٣].

---

( ١ ) انظر مثلا : شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٦٠.

( ٢ ) فى الحديث عن الشرط الأول من شروط الحذف وهو وجود الدليل فى الفصل الثالث.

( ٣ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص٤٦٠، ٤٦١، ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٥٦.

ونحن نرى أن حذف المفعول لا يصح إلا في وجود دليل عليه أيا كان نوع الدليل، كما أن الحذف غير جائز على إطلاقه، فلا يجوز لمن يريد أن يقول : ( ضربت زيدا )، أن يقول : ( ضربت ) فقط دون دليل، لأن المعنى في العبارتين مختلف ففي الأولى قيد بوقوعه على زيد دون غيره، وفي الثانية أطلق الضرب دون تقييد، ويفهم منها أن المتكلم يريد أن يخبر بوقوع ضرب منه، كأنه قال : حصل مني ضرب.

ولو أن النحاة قيدوا جواز حذف المفاعيل بما سماه البلاغيون بالحذف اقتصارا لكان صحيحا، وليس فيه اشتراط للدليل على المحذوف، لأن المحذوف غير منوى أصلا في ذهن المتكلم ولا مقصود، والذى نريده هنا هو أن قولهم : ( ضربت ) عبارة صحيحة مفيدة إذا كان المتكلم مقتصرا، أى إذا كان يريد أن يصف نفسه بالضرب دون إيقاعه على أحد، أما أن تكون اختصارا لعبارة " ضربت زيدا " دون دليل على المحذوف فغير جائز.

**الاقتصار :**

وهو موضع هام من المواضع التى لا يذكر فيها المفعول به إذا كان الفعل متعديا لواحد، أو المفعولان أو أحدهما إذا كان متعديا لاثنين، وذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرض لذكر المفعول أو المفعولين، وفى هذه الحالة يكون الفعل المتعدى كاللازم، ولا ينبغى أن يقدر له مفعول لالفظا ولا تقديرا، وذلك مثل قولهم : " فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى ويضر وينفع، وكقولهم : هو يعطي ويجزل ... المعنى فى جميع ذلك على إثبات المعنى فى نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث

المفعول، حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهى، وضر ونفع، وعلى هذا القياس"(١).

ومنه قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أمات وأحيا "، وقوله : " وأنه هو أغنى وأقنى"، فالأفعال الستة المذكورة لا يقصد ذكر مفاعليها، وإنما يقصد الاقتصار على إسنادها للفاعل لبيان اتصافه بها، فالمعنى أنه هو الذى منه الإضحاك والإبكاء والإماته والإحياء والإغناء والإقناء، بإطلاق هذه الصفات دون تقييدها بمفاعيل مخصوصة.

ومنه على الأرجح قوله تعالى : " ولما ورد مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، ووجد من دونهم امرأتين تذودان، قال ما خطبكما؟ قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير. فسقى لهما ثم تولى إلى الظل"، ففيها : " حذف مفعول فى أربعة مواضع، إذ المعنى. وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وامرأتين تذودان غنمهما، ثم إنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كله إلا أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقا. وما ذاك إلا أن الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء. وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى، فأما ما كان المسقى : أغنما أم إبلا أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه، وذاك أنه لو قيل : وجد من دونهم امراتين تذودان غنمهما؛ جاز أن يكون لم يذكر الذود من حيث هو ذود ، بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم يذكر الذود، كما أنك إذا قلت : مالك تمنع أخاك ؟ كنت منكرا المنع لا

---

(١) عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١١٩.

من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول فى هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن فى حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه"[١].

وفى مقابل الاقتصار يذكر الحذف اختصارا، وهو ماعدا ذلك حيث يكون للفعل مفعول أو أكثر مقصود قصده المتكلم إلا أنه يحذف من اللفظ لقرينة حالية أو لفظية، فمن الحذف لقرينة حالية واضحة قولهم : أصغيت إليه، أى أذنى. وأغضيت عليه، أى جفنى، فحذف المفعول به فى العبارتين للعلم بأن المصغى به هو الأذن، والمغضى به هو الجفن.

ومن القرائن ما يكون خفيا فيحتاج إدراك المحذوف إلى تدبر كما فى قول البحترى :

**شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع**

**فالمعنى** : أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه[٢].

ويرد حذف المفعول اختصارا بكثرة فى المواضع التالية :

## ١ ــ مفعول المشيئة والإرادة فى سياق الشرط :

يحذف المفعول كثيرا فى هذا الموضع لدلالة ما بعده عليه، كقوله تعالى : " ولو شاء لهداكم أجمعين " تقديره : ولو شاء الله هدايتكم لهداكم، وقوله تعالى : " ولو شاء الله ما فعلوه" ، والتقدير : ولو شاء الله

---

( ١ ) عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص١٢٤، ١٢٥.

( ٢ ) المصدر السابق ص١٢٠.

ألا يفعلوه ما فعلوه، وقوله تعالى : " إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية" والتقدير : إن نشأ أن ننزل عليهم آية ننزل، فحذف المفعول به، ومثلها: " إن يشأ يذهبكم أيها الناس "

وقد ورد الحذف فى آيات كثيرة من القرآن الكريم، ولـــوروده أكثر من الذكر فى هذا الموضع ذكر أهل البيان أن " مفعول المشيئـــة والإدارة لا يذكر إلا إذا كان غريبا أو عظيما نحو : " لمن شاء منكم أن يستقيم" ، "لو أردنا أن نتخذ لهوا"، وإنما اطرد أو كثر حـــذف مفعـــول المشيئة دون سائر الأفعال لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشـــاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكــن أن تكــون إلا مشيئـــة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها فى اطراد حذف مفعولها[١].

## ٢ ــ عائد جملة الصلة :

يكثر حذف الضمير العائد على الاسم الموصول الواقع مفعولا به فى جملة الصلة، ومنه قوله تعالى : " أهذا الذى بعث الله رســـولا " فالتقدير: بعثه، وحذف العائد وهو مفعول به، وكذلك قولـــه تعـــالى : " ذرنى ومن خلقت وحيدا" التقدير : خلقته.

وحذف العائد المنصوب مفعولا به فى جملة الصلة كثير حتـــى قال فيه صاحب إعراب القرآن إنه " أكثر من أن أحصيه لـــك"[٢] وقـــد أحصى عشرة مواضع ذكر فيها العائد فى القرآن الكريم ثم عقب عليها بقوله : " فهذه مواضع جاء فيها العوائـــد الـــى الموصـــولات، وهـــى مفعولات وأمكن حصرها، ولا يمكن حصر ما حذف لكثرته"[٣].

---

( ١ ) السيوطى : الإتقان فى علوم القرآن ج٣ ص١٩٢، ١٩٣.

( ٢ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثانى ص٤٧٨.

( ٣ ) المصدر السابق القسم الثانى ص٤٧٩.

ويجوز الحذف من اسم الفاعل، بيد أن الحذف معه أقل ورودا من الحذف مع الفعل ومثاله قول الشاعر :

*** ما الله موليك فضل فاحمدنه به ***

**تقديره**: الذى الله موليكه فضل، فحذفت الهاء[1]، وهى العائد المنصوب.

**٣ ــ عائد جملة الصفة :**

إذا وقع العائد الذى يربط جملة الصفة بالموصوف مفعولا به جاز حذفه، ولكن الحذف فى هذا الموضع أقل ورودا فى اللغة من الموضع السابق الخاص بجملة الصلة، ووروده فى القرآن الكريم مذكورا هو الغالب، ومثاله قوله تعالى : " ولقد جئناهم بكتاب فصلناه "، فجملة : فصلناه، صفة للكتاب، والهاء هى العائد المنصوب، و هو مذكور فى الآية، ومن وروده محذوفا قوله تعالى : " واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا"، فجملة : لا تجزى، صفة لليوم، والتقدير : لا تجزى فيه، وفى كيفية حذفه قولان : احدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة أى الجار والمجرور، والثانى: أنه حذف على التدرج، فحذف " فى" أولا ، فاتصل الضمير بالفعل فصار : تجزيه، ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار : تجزى[2]، وعلى القول الثانى يكون العائد المحذوف منصوبا . و مثاله فى الشعر قول الشاعر :

**وما أدرى أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا**

**فالتقدير** : أم مال أصابوه، فحذف العائد المنصوب من جملة الصفة، وقول الآخر :

---

( ١ ) شرح ابن عقيل ج١ ص ١٤٧.

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص١٥٦.

* وما شيء حميت بمستباح *

التقدير : وما شيء حميته، فحذف العائد المنصوب من جملة الصفة.

### ٤ ـ العائد على المبتدأ من جملة الخبر[1]

إذا وقع الضمير الذى يربط جملة الخبر بالمتبدأ منصوبا جاز حذفه، بيد أن الحذف فى هذا الموضع أقل ورودا من الموضعين السابقين، ومنه قراءة ابن عامر " وكل وعد الله الحسنى" برفع " كل"، فهو مبتدأ، وجملة : "وعد" خبر حذف منه الضمير العائد المنصوب مفعولا به، والتقدير : وعده، وفى قول الشاعر :

* فثوب لبست وثوب أجر *

فثوب : مبتدأ، والخبر جملة " لبست"، والتقدير لبسته، فحذف العائد المنصوب، وكذلك التقدير فى : ثوب أجر.

### ٥ ـ بعد نفى العلم وما فى معناه :

يحذف المفعول به كثيرا إذا وقع بعد فعل يفيد العلم مسبوقا بنفى، ويعتمد الحذف على ذكر الدليل على المفعول به فى لفظ سابق أو فى سؤال، ففى قولهم: " لا أدرى" فى الإجابة على أى سؤال يحذف المفعول به والتقدير: لا أدرى المسئول عنه، أو نحوه، وفى غير الإجابة كقوله تعالى : ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون"، حذف ما يسد عن المفعولين والتقدير : لا يعلمون أنهم هم السفهاء، وفى قوله تعالى: " ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون". حذف المفعول به والتقدير : لا تبصروننا، وفى قوله تعالى : " وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون " تقديره : وما يشعرون أنهم يخدعون أنفسهم.

---

(١) تفصيل هذه المسألة فى همع الهوامع للسيوطى ج١ص ٩٧، ابن هشام:المغنىج٢ ص١٦٩.

## ٦ ــ فى فواصل الآيات :

يكثر حذف المفعول به فى فواصل الآيات، ومنه قوله تعالى : " ما ودعك ربك وما قلى" التقدير : وما قلاك، وقوله تعالى : " لا تخاف دركا ولا تخشى " التقدير : ولا تخشى دركا، أو لا تخشاه ــ وقوله تعالى : " ألم يجدك يتيما فآوى"، أى فآواك، وقوله تعالى : " وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" تقديره يخسرونهم الموزون أو المكيل فحذف المفعولين.

وقد ورد الحذف فى غير المواضع التى قدمناها عند توفر الدليل على المحذوف ومنه قوله تعالى : " .... فتحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين"، التقدير فمن لم يجد الرقبة، بدليل تقدم ذكرها فى " فتحرير رقبة". وفى قوله تعالى : " فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا " حذف مفعول الفعل (يستطع) وتقديره : الصوم، بدليل تقدمه.

وفى قوله تعالى : " ما ننسخ من آية أو ننسها " تقديره : ننسكها، فالمفعول الأول محذوف،[1] وفى قوله تعالى : " فيغفر لمن يشاء" المفعول محذوف والتقدير : يغفر الذنوب[2]، بدليل وروده مذكورا فى مواضع أخرى نحو : " إن الله يغفر الذنوب جميعا".

وفى قوله تعالى : " ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب " التقدير: ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب بنيه[3]، فحذف المفعول به، ولابد من هذا التقدير لأن بنى إبراهيم غير بنى يعقوب ، ودلالة السياق من المماثلة لا أن نفس اللفظ السابق هو المفعول به.

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثانى ص٤٣٧.

( ٢،٣ ) المصدر السابق القسم الثانى ص٤٥٦.

ومنه قوله تعالى : " فلما جاوزا " أى مكان الحوت، فحذف المفعول به.

وحذف المفعول به كثير فى اللغة بعامة، وكذلك حذف المفعولين أو أحدهما سواء أكان المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر أو كانا غير ذلك، ومن حذف مفعولى " حسب" من أخوات " ظن" قول الشاعر :

**بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب**

**التقدير** : وتحسب حبهم عارا على، فحذف المفعولين اكتفاء بسبق ذكرهما فى الجملة السابقة المعطوف عليها، ومثال حذف أحدهما قول عنترة :

**ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم**

**التقدير** : فلا تظنى غيره واقعا، " فغيره " هو المفعول الأول و " واقعا " هو لمفعول الثانى.

وقد مر فى الأمثلة السابقة حذف مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر، ومنه قوله تعالى : " وإذا كالوهم أو زنوهم يخسرون "، حيث حذف المفعول الثانى من الفعلين ( كال ) و ( وزن) وحذف المفعولان من الفعل ( يخسرون)، ومن حذف أحدهما قوله تعالى : " فإن أعطوا منها رضوا " التقدير : إن أعطوا شيئا منها، فأقيم المفعول الأول نائبا عن الفاعل، وحذف المفعول الثانى.

هـ ـ المضاف :

يرد حذف المضاف فى اللغة على نوعين : أولهما وأكثرهما ورودا فى اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه بشرط وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف، وقد أشرنا إليه من قبل(١)، والثانى حذف المضاف مع بقاء عمله فى المضاف إليه أى مع بقاء الأثر الإعرابى الدال عليه.

أما النوع الأول فالغالب فيه أن تدل قرينة عقلية أو حالية على مضاف محذوف، فالذى يقول : أكلت الشاة، يفهم من كلامه أنه يقصد : أكلت لحم الشاة، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومثاله فى القرآن الكريم قوله تعالى : " وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم" فالتقدير : حب العجل، وقوله تعالى : " وجاء ربك" أى : أمر ربك(٢).

ويرى القدماء من أصوليين ونحاة تقدير المضاف المحذوف سائغا مطردا فى كل ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، وذلك نحو : " حرمت عليكم الميتة " التقدير : أكل الميتة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ومثله : " حرمنا عليهم طيبات "، فالتقدير : تناول طيبات(٣).

ومنه قوله تعالى : " فذلكن الذى لمتننى فيه " التقدير : فى حبه، بدليل ما ورد من قوله : " قد شغفها حبا "، أو يكون التقدير : فى

---

( ١ ) فى حديثنا عن الاتساع باعتباره غرضا من أغراض الحذف ينتج كثيرا عن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك فى الفصل الثانى.

( ٢ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص ٦٢.

( ٣ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص١٦٤.

مراودته، بدليل : " تراود فتاها"، لأن الذوات لا يتعلق بها لوم [١]، وإنما اللوم على الفعل الذى قامت به وهو المراودة أو الحب.

ويرى كثير من القدماء حذف المضاف للاتساع كثيرا جدا فى اللغة، فابن جنى يذكر أن منه فى القرآن ثلاثمائة موضع[٢]، وينسب السيوطى إليه أن فى القرآن منه زهاء ألف موضع وأن الشيخ عز الدين قد سردها فى كتابه " المجاز " على ترتيب السور والآيات[٣]، كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيرا من الأمثلة قدر فيها حذف المضاف[٤]، أما الشعر وسائر اللغة ففيها منه ما لا يحصى[٥].

ويتوسع ابن جنى فى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويضع له قاعدة هامة وهى وضوح الدليل على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول : ضربت زيدا، وأنت تقصد : ضربت غلامه، أو ولده، أو أخاه، بشرط أن يفهم السامع ذلك، فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك : أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل، أى إلى قولك : بعضه، أما إذا لم يفهم فلابد من البيان، ولهذا السبب حذف الشاعر فى قوله :

**صبحن فى كاظمة الخص الخرب يحملن عباس بن عبد المطلب**

---

( ١ ) المصدر السابق ج٢ ص١٦٤، ١٦٥.

( ٢ ) الخصائص ج٢ ص٤٥٢.

( ٣ ) السيوطى : الإتقان ج٣ ص ٢٠٦.

( ٤ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٤١ - ٩٤.

( ٥ ) ابن جنى : الخصائص ج٢ ص٤٥٢.

فالشاعر يقصد : عبد الله بن عباس، فحذف اعتمادا على الثقة بفهم السامعين[١].

وقد خالف بعض النحاة ابن جنى فى توسعه فى هذا الباب، وأنكروا أن يكون جواز الحذف قياسيا مطلقا، وإنما يقاس إذا لم يستبد الثانى بحكم الأول نحو : " واسأل القرية " أى : أهلها، فإن جاز استبداده اقتصر فيه على السماع ولم يقس[٢].

بيد أننا نلاحظ أن كثيرا مما يقدر فيه مضاف محذوف من قبل النحاة لا يوجد فيه مبرر قوى يدعو إلى هذا التقدير، فضلا عن أن التقدير يمكن أن يحدد من المعنى الذى يراد به أن يكون أكثر عموما أو اتساعا، ومن الأمثلة التى لانرى مقتضيا فيها لتقدير مضاف، قوله تعالى: "مالك يوم الدين " إذ قدروا فيه مضافا محذوفا فالأصل عندهم : " مالك أحكام يوم الدين "[٣]، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير، فضلا عن تقييده للملكية المنسوبة لله عز وجل والمراد إطلاقها.

ومما تكلف فيه التقدير أيضا قوله تعالى : " جنات تجرى من تحتها الأنهار " حيث قدر بعضهم فيه مضافا محذوفا هو : تحت أشجارها، أو من تحت مجالسها، ولا نرى حاجة تدعو إلى هذا التقدير.

وأظهر منه فى التكلف تقديرهم محذوفا فى قوله تعالى : " كانت لهم جنات الفردوس نزلا"، فالتقدير عندهم : دخول جنات الفردوس[٤]، أى مقتض يقتضى هذا التقدير؟ والمعنى مفهوم وسائغ

---

( ١ ) الخصائص ج٢ ص٤٥٢، ٤٥٣.

( ٢ ) السيوطى : همع الهوامع ج٢ ص٥١.

( ٣ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ٤١.

( ٤ ) المصدر السابق القسم الأول ص٩٢.

بدونه إذ المقصود الإخبار عن الجنات بأنها نزل للذين آمنوا وعملــوا الصالحات.

والواقع أن كثيرا مما مثلوا به لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يمكن رده حيث لا مقتضى له ولا حاجة تدعو إليــه، أو لأن التقدير قد يخل بالمعنى، ولهذا السبب أنكر ابن القيم توجيه قوله تعالى : " إن رحمة الله قريب من المحسنين " على أنه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيكون التقدير : إن مكان رحمه الله، وذلــك حتى يتجه الإخبار بلفظ "قريب" المذكر عن " الرحمة" المؤنث، ووصف هذا التوجيه بأنه ضعيف جدا، ثُم بين أن " حــذف المضــاف وإقامــة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا، وإلا لا لتبــس الخطــاب، وفسد التفاهم، وتعطلت الأدلة، إذ ما من لفظ أمــر أو نــهى أو خــبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهى والخبرية، فيقول الملحد فى قوله : " ولله على الناس حج البيت " أى : معرفة حج البيت، و " كتب عليكم الصيام " أى : معرفة الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب، وتعطلت الأدلة"(١).

وهكذا يضيق ابن القيم باب حذف المضاف وإقامة المضــاف إليه مقامه متأثرا فى ذلك بثقافته الأصولية التى تعتمد مبدأ هاما هو سد الذرائع، فالتوسع فى هذا الباب يؤدى إلى التباس الخطاب، وتعطل أدلة الأحكام.

ويضع ابن القيم قاعدة هامة يبنى عليها تقدير مضاف محذوف وهى " حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره الضرورة، كما إذا قيل:

---

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ج٣ ص ٢٤.

أكلت الشاه، فإن المفهوم من ذلك : أكلت لحمها، فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: أكل فلان كبد فلان، إذا أكل ماله، فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده، فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة[1].

وطردا لهذا النهج فى تضييق حذف المضاف ما أمكن ينفى ابن القيم أن يكون منه قوله تعالى : " واسأل القرية " على الرغم من كونه مثالا مشهورا لدى الأصوليين والنحاة والبلاغيين حيث يقدرون : واسأل أهل القرية، وذلك لأن مدلول القرية عنده كما استقرأه من كلام العرب ليس مقصورا على المساكن كما تصوره القائلون بالحذف، وإنما هو متسع يطلق على " السكان تارة وعلى المساكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه، وإنما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه، فلا إضمار فى ذلك ولا حذف، فتأمل هذا الموضع الذى خفى على القوم[2].

وينكر أيضا أن يكون من حذف المضاف قول حسان :

**يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل**

حيث قدر النحاة فيه محذوفا فالتقدير عندهم : ماء بردى، وذلك لأنه لا يستقيم الإخبار بالفعل " يصفق " وهو للمذكر عن " بردى " وهو مؤنث، ورأى فيه أنه " أراد ببردى النهر وهو مذكر، فوصفه بصفة المذكر فقال يصفق، فلم يذكر بناء على حذف المضاف، وإنما ذكر بناء على أن بردى المراد به النهر"[3]. وهو ما يسمى عند القدماء بالحمل على المعنى.

---

( ١ ) المصدر السابق ج٣ ص ٢٤.

( ٢ ) ابن القيم : بدائع الفوائد ج٣ ص ٢٥.

( ٣ ) المصدر السابق ج٣ ص ٢٥.

وتؤثر المذاهب العقدية في هذا النوع من التقدير، فالذين ينفون رؤية الله عز وجل في الآخرة وهم المعتزلة ومن تبعهم يرون ضرورة تقدير محذوف في نحو : " قال الذين يظنون أنهم ملاقو الله" و " ملاقو ربهم" و" واعلموا أنكم ملاقوه" ، ويقدر المحذوف بثواب الله أو نحوه، أما من يثبتون الرؤية فلا حذف في الآيات عندهم(١).

وقد يقدر المحذوف في بعض المواضع بأكثر من مضاف واحد، فمما يقدر فيه مضافان محذوفان قوله تعالى : " فإنها من تقوى القلوب "، التقدير : فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، وقوله تعالى : " فقبضت قبضة من أثر الرسول" تقديره : من أثر حافز فرس الرسول، وفي قوله تعالى : " تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت "، التقدير : كدوران عين الذى(٢).

أما النوع الثاني من الحذف فيبقى فيه المضاف إليه مجرورا، ولا يقام مقام المضاف، ورغم وروده في اللغة قليلا فإنه يجوز قياسا في حالة العطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له(٣)، فالعطف على المماثل كقول الشاعر :

**أكل امرىء تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا**

**التقدير** : وكل نار، فحذف المضاف وأبقى عمله.

والعطف على المقابل كقوله تعالى : " تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة" في قراءة ( الآخرة ) بالجر، والتقدير : يريد باقى

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص٥٠.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص١٦٥.

( ٣ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص ٦٣، ٦٤، السيوطى : همع الهوامع ج٢ ص ٥٢.

الآخرة، ولفظ (باق) المقدر يقابل لفظ (عرض) المذكور، وبعضهم يقدر: عرض الآخرة، والأول أولى لأن العرض زائل، ومتاع الآخرة باق.

والغالب أن يقدر المحذوف مماثلا للمذكور كالبيت السابق وكقول الآخر :

**ولم أر مثل الخير يتركه الفتى　　ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع**

**فالتقدير** : ولا مثل الشر.

### و - المضاف إليه

يرد حذفه بكثرة فى اللغة فى الأنواع والمواضع التالية :

١ ــ ياء المتكلم إذا أضيف إليها المنادى نحو " رب اغفرلى" وقوله تعالى: "يا عباد فاتقون "، والحذف جائز فى هذا الموضع بيد أن وروده فى اللغة أكثر من الإثبات[١]، ولنا أن نعد هذا الحذف نوعا من تقصير الصائت الطويل فى آخر الكلمة.

٢ ــ يجوز الحذف بعد ألفاظ الغايات مثل : قبل وبعد وأول وأسماء الجهات، وتبنى الألفاظ المذكورة على الضم عند حذف المضاف إليه لفظا ونيته معنى، وتنون إذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى، ومنه قوله تعالى : " لله الأمر من قبل ومن بعد"، أى من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لدلالة السياق عليه، وبنى اللفظان على الضم لنية معنى المضاف إليه. وقد يحذف المضاف إليه مع بقاء لفظ المضاف على حاله من الإعراب بغير تنوين وذلك فى حال نية لفظ المحذوف، ومنه

---

( ١ ) يتضح ذلك من كلام سيبويه ج٢ ص٢٠٩، ٢١٠.

قوله تعالى : " لله الأمر من قبل ومن بعد" بجر قبل وبعد بغير تنوين[١]، وقول الشاعر :

**• ومن قبل نادى كل موالى قرابة •**

بجر ( قبل) بالكسرة بغير تنوين.

٣ ـ يجوز الحذف بعد ألفاظ : كل وبعض وأى ، وبعد لفظ " غير" الواقع بعده " ليس"، ومنه قوله تعالى: " كل له قانتون "، أى : كل من فى السموات والأرض، وكذا: " وكل أتوه داخرين"، أى: وكلهم، وهو كثير فى القرآن الكريم[٢]، وفى قوله تعالى: "بعضكم من بعض"، وقوله: "فعرف بعضه وأعرض عن بعض " حيث ذكر المضاف إليه فى " بعض " الأولى وحذف من " بعض " الثانية اعتمادا على ذكره فى الأولى.

أما " أى " فيجوز معها حذف المضاف إليه استفهامية كانت أو شرطية أو اسما موصولا.

٤ ـ يجوز الحذف إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها، فحذف ما أضيف ليه " يد " وهو : من قالها ، لدلالة ما أضيف إليه " رجل "، ومنه قول الشاعر :

---

( ١ ) الجر بغير تنوين فى قوله تعالى : " لله الأمر من قبل ومن بعد" ليس بقراءة، وإنما سمع من بعض العرب، والوارد فى القراءة البناء على الضم أو الجر مع التنوين، وقد اشتبه الأمر على كثير من النحاة فظنها قراءة. انظر الخصائص ج٢ ص ٣٦٥ وتعليق المحقق، انظر الجامع لاحكام القرآن ج١٤ ص٧.

( ٢ ) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثانى ص٦٥٣ – ٦٥٦.

* سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها *

**التقدير** : سهلها وحزنها، والحذف من الأول قول المبرد، ورأى سيبويه – وهو الأرجح فى نظرنا – أن الاسم الأول مضاف إلى المضاف إليه المذكور، وأن الحذف من الثانى، ويرى الفراء أن نحو هذه العبارات لاحذف فيها، وأن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه المذكور ويخصه بكل لفظين يكثر استعمالهما معا كاليد والرجل والنصف والربع من قولهم : خذ نصف أو ربع هذا [1].

ويقل حذف المضاف إليه عند عدم تحقق الشرطين المذكورين من العطف والمماثلة، كما فى قراءة من قرأ شذوذا " فلا خوف عليهم " برفع (خوف ) من غير تنوين، على نية لفظ المضاف إليه، والتقدير : فلا خوف شىء. وسنشير فى حديثنا عن حذف الجمل إلى حذف الجملة التى تضاف إليها "إذ".

## ز ــ حذف الموصوف :

يرد فى اللغة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة، وهو كثير فى الشعر بحيث لا تكاد تخلو منه قصيدة طويلة كما فى قول كعب بن زهير :

**وما سعاد غداة البين إذ رحلوا ... إلا أغن غضيض الطرف مكحول**

فقوله ( أغن) صفة لموصوف محذوف تقديره (ظبى)، فحذف الموصوف وأقام للصفة مقامة[2]، وكذلك قوله:[3].

---

( ١ ) شرح ابن عقيل على الألفية ج٢ ص ٦٥ – ٦٧.

( ٢ ) شرح ابن هشام على قصيدة بانت سعاد ص ١٦

( ٣ ) المصدر السابق ص ١٩.

* تجلو عوارض ذى ظلم إذا ابتسمت *

تقديره : عوارض فم ذى ظلـــم أو ثغــر ذى ظلـــم، فحـــذف الموصوف واستغنى عنه بصفته اعتمادا على قرينة الســـياق اللفظـــى، وفى قول النابغة :

**كأنك من جمال بنى أقيش　　　يقعقع خلف رجليه بشن**

حذف الموصوف، والتقدير : كأنك جمل[1]، وفى قول الآخر :

**لو قلت ما فى قومها لم تيثم　　　يفضلها فى حسب وميسم**

حذف الموصوف وبقيت جملة الصفة، والتقدير : ما فى قومها أحد يفضلها[2].

وقد حكى سيبويه : ما فيهم يفضلك فى شىء، يريد: ما فيـــــهم أحد يفضلك[3]، فحذف الموصوف، وما منهم مات حتى رأيته فى حال كذا وكذا، والتقدير : ما منهم واحد مات، فحذف الموصوف[4].

ومن أمثلة فى القرآن الكريم قوله تعالى : " وعندهم قاصرات الطرف عين" التقدير : حور قاصرات الطرف، وقوله تعالى : " وألناله الحديد، أن اعمل سابغات" أى دروعا سابغات، وقوله تعالى : " وذلـــك دين القيمة" أى : دين الملة القيمة[5].

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٢ ص ٣٤٥.

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦.

( ٣ ) المصدر السابق ج٢ ص ١١٥.

( ٤ ) المصدر السابق ج٢ ص٣٤٥.

( ٥ ) أورد صاحب إعراب القرآن أمثلة كثيرة لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه – القسم الأول ص ٢٨٦ – ٣٠٨.

وهذا الحذف سائغ مقيس عند النحاة إذا دل عليه دليل[١]، بيد أن ابن جني يرى وقوعه في الشعر كثيرا دون النثر " من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه"[٢].

ويرى أن هذا الحذف قد يؤدى إلى اللبس فلذلك لا يجوز أن تقول: مررت بطويل، لأنها ليست صفة خاصة بموصوف معين، ولذا لا يجوز الحذف إذا كانت الصفة جملة[٣]، رغم وروده في عدد غير قليل من الشواهد.

وعلى نهج ابن جنى سار ابن القيم في رده كثيرا من تخريجات النحاة المنصوص على أنها من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فردّ تقدير الآية " إن رحمة الله قريب من المحسنين " على موصوف محذوف تقديره : شيء قريب، أو لطف قريب، أو بر قريب، وردّ تخريج النحاة لقول القائلة في الرثاء :

*** تركتنى فى الدار ذا غربة ***

على أنه : شخصا أو إنسانا ذا غربة، ولولا ذلك لقالت : ذات غربة، وردّ تعليل سيبويه قولهم للمرأة : حائض، وطامث وطالق بأنه على موصوف مذكر محذوف كأنهم قالوا : شيء حائض، وشيء

---

( ١ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٦٢.

( ٢ ) الخصائص ج٢ ص ٣٦٦.

( ٣ )المصدر السابق ج٢ ص ٣٦٦.

طامث، ربين أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة إنما يحسن بشرطين : احدهما: " أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

الثاني : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتقى والرسول والنبى، ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجىء ذكر الموصوف معها كقوله تعالى : " إن الأبرار لفى نعيم وإن الفجار لفى جحيم "، وقوله : " إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، وقوله " والكافرون هم الظالمون " ، وهو كثير جدا فى القرآن وكلام العرب، وبدون ذلك لا يحسن الاقتصار على الصفة فلا يجوز أن تقول : جاءنى طويل، ورأيت جميلا أو قبيحا وأنت تريد : جاءنى رجل طويل، ورأيت رجلا جميلا أو قبيحا"[1].

والذى نخلص إليه أن تحقق الشرطين المذكورين اللذين ذكرهما ابن القيم يجعل حذف الموصوف سائغا دون حاجة الى قرينة زائدة من سياق لفظى أو حالى لأن العقل والعادة قد دلا على الموصوف المحذوف، أما إذا لم يتحقق الشرطان المذكوران فلا يجوز الحذف إلا بقرينة زائدة من سياق لفظى أو حالى كما فى قوله تعالى : " وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدر فى السرد" فكلمة " سابغات " لا ينطبق عليها الشرطان السابقان، ولكن سياق اللفظ الذى ورد فيه الحديد والسرد دل على الموصوف المحذوف وهو " دروعا".

---

( ١ ) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٦، ٢٧.

## ج ـ الصفة :

يرد حذف الصفة فى اللغة مع نية معناها فى الموضع الذى تدل فيه قرينة لفظية أو حالية على أن الموصوف مقيد أو مخصص بصفة معينة، بحيث لو لم تقدر صفة محذوفة لآدى إلى خلل بالمعنى المقصود، ففى قوله تعالى : " فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا " تقدر صفة محذوفة لسفينة وهى " صالحة " ، وهذا التقدير يقتضيه السياق اللفظى لأن التعييب لا يخرجها عن كونها سفينة وإنما يجعلها صالحة فى نظر الملك وأعوانه.

وفى قوله تعالى : " تدمر كل شىء بأمر ربها" فى شأن الريح المسلطة على عاد قوم هود عليه السلام، تقدر صفة محذوفة لتقييد الموصوف وهو ( شىء) والصفة المقدرة هى ( سلطت عليه) أو ( أتت عليه)، ودليل ذلك أنها لم تسلط على هود عليه السلام ومن معه من المؤمنين، والدليل الثانى ورود الصفة مذكورة فى موضع آخر وهو قوله تعالى : " ما تذر من شىء أتت عليه إلا جعلته كالرميم".

وفى قوله تعالى : " وكذب به قومك " تقدر صفة هى : الكافرون لآن القوم كان فيهم من آمن به كحمزة وعلى وجعفر وغيرهم[١].

وفى قوله تعالى : " وأوتيت من كل شىء" و " وفتحنا عليهم أبواب كل شىء" تقدر صفة محذوفة فالتقدير، من كل شىء أحبته، ومن كل شىء أحبوه. وفى قوله تعالى : " قالوا الآن جئت بالحق " تقدر

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الثالث ص ٧٨٣.

صفة محذوفة الحق وهي ( الواضح )، ولو لم تقدر هذه الصفة لأفساد الإخبار بكفرهم قبل ذلك وهو غير ما يدل عليه لسياق.

ومما ورد في الشعر منه قول العباس بن مرداس :

**وقد كنت فى الحرب ذا تدرإ     فلم أعط شيئا ولم أمنع**

لابد فيه من تقدير صفة محذوفة للفظ ( شيئا)، والتقدير : شيئا مما قدرت أن اعطاه، أو شئيا ذا بال، ودليل ذلك سيلق البيت، لأن الذى لم يعط يكون قد منع، ولكنه نفى أنه أعطى شيئا ونفى أنه قد منع، كما أن البيت التالى يؤكد أنه أخذ شيئا أقل مما قدر لنفسه، وهو قوله :

**إلا أفائل أعطيتها     عديد قوائمه الأربع**

وفى قول الآخر :

*** وليست دارنا هاتا بدار ***

لابد من تقدير الصفة للفظة " دار " الثانية، أى بدار نافعة أو طائلة، ولولا هذا التقدير لكان الكلام متناقضا.

وقد سبقت الإشارة إلى دلالة الصوت المنطوق فى الموقف الكلامى على الصفة المحذوفة، وهو ما وضحه ابن جنى صدد حديثه عما أورده سيبويه من قول العرب " سير عليه ليل "، وهم يريدون : ليل طويل، ونحو ذلك مما يقع فى الحوار العادى بين الناس حيث يحذفون الصفة اكتفاء بطريقة نطق الموصوف بنبر وتنغيم وتلوين معين مع دلالة الموقف الكلامى[1].

---

( ١ ) سبقت الإشارة إليه فى الحديث عن الدليل الصوتى فى الشرط الأول من شروط الحذف فى الفصل الثالث.

ويؤكد ابن جنى فى حذف الصفة ضـــرورة وضـــوح الدليـــل عليها، فاما " إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحـــال فـــإن حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت : وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستانا، وسكت لم تفد بذلك شيئا، لأن هذا و نحوه مما لا يعـــرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغـــو مـــن الحديث وجور فى التكليف"(١).

ويبدو لنا أنّ حذف الصفة فى اللغة يكثر فى سياق النفى حيـــن ينفى المتكلم شيئا ثابتا بقرينة العقل أو بغيرها من القرائن، فهو فى هذه الحالة لا يريد النفى المطلق وإنما نفى الشيء مقيدا بصفة مخصوصـــة كما رأينا قوله :

*** وليست دارنا هاتا بدار ***

وكما فى قولنا فى صفة إنسان إنه ليس بشاعر أو ليس بكـــاتب أو ليس بإنسان مع ثبوت هذه الصفات أو مثلها لـــه، فـــالمقصود مـــن المتكلم تقييد هذه الصفات بصفات أخرى أى أنه ليس بشاعر مجيـــد أو يعتد به أو ذى بال .... الخ، وهو ما يفهمه السامع. وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة أشهر وأكثر فى اللغة من حـــذف الصفـــة وإبقـــاء موصوفها مع نية معناها.

**ط ـــ المعطوف :**

قد يرد سياق اللفظ دالا على أمرين : معطوف ومعطوف عليه، فيكتفى بذكر المعطوف عليه ويحذف المعطوف لوجود القرينة الدالـــة

---

( ١ ) الخصائص ج٢ ص ٣٧١.

**عليه أو لورود ذكره فى السياق جريا على ما تجنح إليه اللغة من حذف** العناصر المكررة، ومثاله فى القرآن الكريم قوله تعالى : " لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا " فالتسوية تقتضى شيئين يسوى بينهما أو ينفى تساويهما، وقد ذكر أحدهما وهو " من أنفق من قبل الفتح وقاتل " وحذف الآخر لدلالة قرينة " لايستوى " عليه ولوروده ذكره فى الجملة التالية، فتقدير الجملة الأولى : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل، وحذف المعطوف وواو العطف.

وفى المثل العربى : راكب الناقة طليحان، تقديره : راكب الناقة والناقة طليحان، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة، والآخر أن الخبر جاء بلفظ التثنية فكان ذلك دليلا على أن المخبر عنه اثنان[١].

ويحتمل المثل أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وتقديره : راكب الناقة أحد طليحين[٢]، والوجه الأول أقوى وأصح[٣].

وقد تحذف الفاء مع معطوفها لظهور الدليل، ومنه قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر "، فالتقدير : فمن كان .... فأفطر فعليه عدة، فحذف الفاء والجملة التى دخلت عليها، وهى معطوفة على الجملة السابقة[٤].

---

( ١ ) ابن جنى : الخصائص ج١ ص ٢٨٩ - ٢٩٣.

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص٢٩٣.

( ٣ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص١٨٩.

( ٤ ) شرح ابن عقيل ج ٢ ص١٨٩.

وتنفرد الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى عمله، ومنه قول الشاعر :

**إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا**

**فالتقدير** : وكحلن العيون، لأن العيون لا تزجج، فالمعطوف وهو جملة ( كحلن) محذوف[1].

ويقل حذف " أم " مع معطوفها، ومنه قول الشاعر :

**دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرشد طلابها**

**فالتقدير** : أرشد طلابها أم غيّ، فحذف " أم " والمعطوف بعدها[2].

والعطف بعامة موضع يكثر فيه الحذف لما فيه من طول الكلام، وتكرر للعناصر التى يمكن الاستغناء عنها لورود مثلها أو مقابلها، ويرد فى الأسماء والأفعال والجمل، وقد مر بنا أن الخبر يحذف جوازا فى حالة العطف على مبتدأ ذكر خبره، وأن المضاف يجوز حذفه فى حالة العطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له.

ونلاحظ أن حذف المعطوف يرد فى تقدير النحاة - غالبا - إذا كان مقابلا للمعطوف عليه مع وجود القرينة، ففى قوله تعالى : " بيدك الخير " يقدرون معطوفا محذوفا مع العاطف هو ( والشر)، وفى قوله تعالى : "سرابيل تقيكم الحر " يقدرون : ( والبرد)[3]. وفى قوله تعالى

---

( ١ ) المصدر السابق ج٢ ص ١٨٩، ١٩٠.

( ٢ ) ابن هشام : المغنى ج١ ص١٠، ج٢ ص ١٦٧.

( ٣ ) المصدر السابق ج٢ ص ١٦٧.

" وآتاكم من كل ما سألتموه " يقدرون : ( وما لم تسألوه )[1]، وفي قوله تعالى : " ولتستبين سبيل المجرمين " يقـــدرون: وســـبيل المؤمنيـــن، وتحتمل الآية ألا يكون فيها حذف، وإنما خص سبيل المجرمين لأنـــــه يلزم من استبانتها استبانة سبيل المؤمنين. ويسمى البلاغيون الحذف في نحو هذه الأمثلة بالاكتفاء وهو " أن يقتضى المقام شيئين بينهما تـــلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة"[2]. فقد خص الخير بـــالذكر في قوله تعالى : " بيدك الخير " لأنه " مطلب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجودا في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله ليـــس مـــن بـــاب الآداب"[3].

أما المعطوف عليه فالغالب أن يحذف إذا كان جملة، وســـنشير إليه في الحديث عن حذف الجمل.

**ى - المستثنى :**

يجوز أن يحذف قياسا بعـــد " غـــير " و " إلا " المســـبوقتين " بليس". ففي قولهم : قبضت عشرة ليس غير، أو : ليس إلا، التقديـــر : ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضا، ويقال : جـــاءني زيد ليس إلا، أو ليس غير التقدير : ليس الجائي إلا إياه أو ليس الجائي غيره[4].

---

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٣٨.

( ٢ ) السيوطي : الإتقان ج٣ ص ٢٠٣.

( ٣ ) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٠٣.

( ٤ ) انظر سيبويه : الكتاب ج٢ص٣٤٤، ٣٤٥، الســـيوطي : همـــع الهوامـــع ج١ ص٢٣١، ٢٣٢، ابن هشام : المغني ج٢ ص ١٧٠.

ك - الحال :

يرد حذف الحال بكثرة إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى: "والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم" فالتقدير : قائلين سلام عليكم، فحذف لفظ القول الواقع حالا استغناء بالمقول، ومثله قوله تعالى : " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا " التقدير : قائلين أو داعيين أو يقولان.

ولا يكاد يرد حذف الحال فى غير هذا الموضع ولذا قال ابن جنى إن حذفه " لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه"(١).

بيد أنه أجاز فى قوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " أن تقدر فيه حال محذوفه على تقدير : فمن شهده صحيحا بالغا، وذلك لأن الدلالة من الإجماع والسنة قد دلت عليه، ولو عريت الحال من هذه القرينة لما جاز حذفها(٢).

ل - التمييز

تحتاج الألفاظ المبهمة من الأعداد ووحدات الكيل والوزن والمساحة وما يشبهها إلى تمييز يوضح إبهامها، ويذكر التمييز عادة بعد الاسم المبهم، فإذا علم من القرائن مميز هذه المبهمات جاز ذكرها بدون تمييز، وذلك نحو : عندى عشرون أو ثلاثون أو أربعون أو نحو ذلك فى الإجابة على من يسأل : كم كتابا عندك؟ أو نحو قولهم : بلغ فلان من العمر سبعين أو ثمانين، حيث يحذف التمييز وهو (سنة أو

---

( ١ ) الخصائص ج٢ ص ٣٧٨.

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص ٣٧٨، ٣٧٩.

غاما) لجرى العادة على حسابه بالسنين، وفى قوله ﷺ : " لتقاتلن اليهود شبرا بشبر وذراعا بذراع " حذف التمييز للعلم به وهو الأرض.

## ٢ـ حذف الأفعال

يرد فى اللغة حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله المضمر، وبعض مواضع الحذف يصفها النحاة بالوجوب، أى أن إظهار الفعل فيها غير جائز بعبارة أخرى لا تكون الجملة صحيحة نحويا لو ذكر الفعل المحذوف المقدر لأن عادة الناطقين أن يلتزموا هذا الحذف، وفى مواضع أخرى يكون الحذف جائزا بمعنى أن إظهار الفعل المحذوف تكون الجملة معه صحيحه لجرى العادة اللغوية للناطقين على ذكر المحذوف.

ونتناول هنا حذف الفعل مع فاعله وإن كان حذفا لجملة لأننا سنخص حذف الجملة بما حذفت فيه جملة بأسرها دون ذكر شىء من عناصرها، ونعد من حذف الفعل ما بقيت فيه بعض العناصر كالمفعول أو المتعلقات، أو نحو ذلك حيث لم تحذف جملة بأسرها.

ويرد حذف الفعل فى ألوان معينة من الاساليب والتراكيب، ويمكن تناوله من خلال قسمين كبيرين يتصل أولهما بأساليب معينة لها خصائص تركيبيه مميزة، ويتصل الثانى بألون أخرى من التراكيب.

**أولا : الحذف فى الأساليب :**

يقدر النحاة فعلا محذوفا مع فاعله المقدر بضمير المتكلم أو المخاطب فى الأساليب التالية :

أ ــ النداء، فالمحذوف فى نحو قولنا : يا عبد الله، فعل تقديره : أدعو أو أنادى، وهو محذوف وجوبا لا يجوز إظهاره، ويحترز المتأخرون من النحاة عادة من انتقاد ابن مضاء لهذا التقدير الذى

يخرج بالأسلوب من الإنشاء إلى الإخبار[1]، يحترزون من ذلك بأن ينصوا على أن الفعل المحذوف قصد به الإنشاء لا الإخبار[2]، وتنوب أحرف النداء عن الفعل المحذوف.

ويعلل هذا الحذف من قبل النحاة بأن النداء أسلوب يكثر استعماله، فلذلك يكثر تعرض عناصره للحذف، كذلك فإن قرينة الحال تدل عليه، بالإضافة إلى الاستغناء عن الفعل بما يقوم مقامه وهو حروف النداء.

وفى ضوء النظرية التحويلية يبدو تقدير النحاة لفعل محذوف نصب المنادى ونابت عنه أحرف النداء، يبدو هذا التقدير مقبولا رغم ما لقيه من انتقاد فى القديم من قبل ابن مضاء، وفى الحديث من قبل الوصفيين، وقد بينا من قبل كيف يعد التحويليون جملة البذرة البسيطة وهى الجملة الخبرية المثبتة المبنية للمعلوم يعدونها أساسا لسائر التراكيب الأكثر تعقيدا، ويعدون الجملة الاستفهامية وهى جملة إنشائية فرعا عن الجملة الخبرية وأنها قد يعتريها الحذف عند هذا التحويل.

**ب - الاختصاص :**

حيث يرد اسم ظاهر معرفة منصوبا دون عامل ظاهر، ويكون للنصب دلالة تحصيص الاسم بحكم ضمير قبله، والغالب أن يكون ضمير المتكلم (أنا ونحن) ويقل كونه المخاطب، ومثاله قوله ﷺ: " نحن معاشر الأنبياء لا نورث" بنصب " معاشر"، فالناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره: أخص. والواقع أن هذا التقدير لا تفرضه فكرة العامل وحدها حيث ظهر الاسم منصوبا دون ناصب وإنما تقتضيه الدلالة على

---

( ١ ) الرد على النحاة ص ٨٩، ٩٠.

( ٢ ) انظر مثلا : ابن هشام : شذوذ الذهب ص٢١٥.

تخصيص هذا المنصوب ولفت السامع إليه، وهى دلالة يتضمنها التعبير بهذا الأسلوب، ومن ثم فإن تقدير فعل يعبر عنها يبدو مقبولا.

ج - الإغراء :

وفيه يرد الاسم منصوبا دون عامل ظاهر، ولهذا النصب دلالة على فعل محذوف يقدره النحاة بـ ( الزم)، لأن الأسلوب يقصد منه تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه. ويجب حذف الفعل إذا تكرر المنصوب أو عطف عليه مثله نحو قول الشاعر :

*** أخاك أخاك ... البيت[1] ***

وقولهم : المروءة والنجدة

أما إذا فقد التكرار والعطف، فالحذف جائز لا واجب، أى يجوز ذكر العامل نحو : " الصلاة جامعة " بنصب " الصلاة" مع حذف الفعل، ويجوز أن يقال احضروا الصلاة جامعة بإظهار الفعل.

د - التحذير :

وهو أسلوب يقصد به التحذير من شىء،ويحذف فيه الفعل مع فاعله المخاطب،وتقديره (احذر) او ما يليق بالسياق نحو اتق وباعد ونح وخل ودع.

والحذف واجب فى تكرار المنصوب أو عطف نظير له عليه كما فى الإغراء، جائز فى غير ذلك، كقولك : الأسد الأسد، والجدار الجدار، أى احذر الأسد، ولا تقرب الجدار، والطريق الطريق، أى :

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٥٦.

خل الطريق[1]، وإذا كان التحذير " بإيا " لزم حذف الفعل نحو . إيـاك والشر.

هـ ـ المدح أو الذم

وهو أسلوب يرد فيه الاسم منصوبا بفعل محذوف يقـدر بـ "أمدح" أو "أذم" نحو قولهم : الحمد لله أهل الحمـد، بنصـب ( أهـل) والتقدير : أمدح أهل الحمد، وقوله تعالى : " وامرأته حمالة الحطـب " التقدير : أذم حمالة الحطب.

و – القسم :

وهو أسلوب يكثر فيه الحذف لسببين أشرنا إليهما وهما كـثرة الاستعمال وطول الكلام، والحذف هنا خاص بجملة القسـم إذا كـانت فعلية، وهو جائز إذا كان حرف القسم الباء، فيجوز أن يقـال : بـالله لأفعلن على تقدير " أقسم" أو " أحلف "، ويجوز إظهار الفعل، أما غير الباء من أحرف القسم كالواو وهى أكثر الحروف استعمالا أو التاء فان فعل القسم يجب أن يحذف، أى أن إظهاره يجعل الجملة غير صحيحـة نحويا لأن عادة المتكلمين جرت بالتزام هذا الحذف، بعبارة التحويليين لا يجوز أن يظهر فى بنية السطح مع غير الباء من أحرف القسم، رغـم وجوده فى البنية العميقة لجملة القسم الفعلية.

## ثانيا : الحذف فى التراكيب الاخرى :

فى غير ما قدمناه من أساليب أوجب النحاة تقدير فعل محذوف فى أنواع من التراكيب هى :

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج١ ص٢٥٢، ٢٥٤.

أ) **الاشتغال** : وهو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه نحو : زيدا ضربته، وزيدا ضربت غلامه، وزيدا مررت به، والجمهور على أن ناصب " زيدا " ونحوه في هذه التراكيب فعل محذوف وجوبا فسر بالفعل المذكور، والكوفيون يرون أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وأن الفعل ناصب للاسم والضمير معا، فلا حذف عندهم(١).

ب) إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال مثل " إن " وإذا ولو، حيث يقدر النحاة فعلا محذوفا وجوبا يلي الأداة يفسر بالفعل المذكور بعدها، وذلك نحو قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك" فالتقدير : إن استجارك أحد استجارك، وقوله تعالى : " إذا السماء انشقت"، فالتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وقوله تعالى " قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي".

والفعل المقدر واجب الحذف، أي لا يجوز إظهاره لأنه قد فسر بما بعد الاسم، وعوض به عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه. والمحذوف المقدر في الآيات السابقة هو الفعل وحده، هذا مذهب الجمهور، والكوفيون لا يرون في هذه التراكيب حذفا، ويعربون الاسم المذكور بعد الأداة فاعلا للفعل المذكور بعده، إذ يجيزون تقدم الفاعل على فعله، والأخفش يرى أن الجملة اسمية وليس في الكلام حذف(٢).

---

( ١ ) انظر : شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٣٩، ٤٤٠.

( ٢ ) المصدر السابق ج١ ص٤٠١، وانظر بهامشه تعليق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

ومما يختص بالدخول على الفعل أحرف التحضيض والتوبيخ : هلا وألا ولولا ولوما، وقد تدخل على الأسماء فيقدر حينئذ فعل محذوف دخلت عليه، ولكن الحذف هنا جائز لا واجب، أى أنه يصح إظهار الفعل فى العبارة. ومثاله قول الشاعر :

**تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا**

فالكمى مفعول به لفعل محذوف والتقدير : لــولا تعــدون[1]. وكذلك قوله ﷺ لجابر رضى الله عنه وقد سأله : أبكرا تزوجت أم ثيبا؟ فقال ثيبا فقال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك، فالتقدير : فهلا تزوجت جارية.

**ج) فى الأمثال :**

يعترى الأمثال كما أشرنا من قبل – حذف بعض عناصرها لكثرة الاستعمال وتوخيا للإيجاز، وبعض الأمثال يرد فيها مفعول منصوب حذف فعله مع فاعله المقدر بضمير المتكلم أو المخاطب، ولا يجوز هنا إظهار الفعل المحذوف لأن الأمثال لا تغير، وإنما تلتزم عبارة المثل كما وردت، فالحذف واجب نحو قولهم : " هذا ولازعماتك" أى : ولا أتوهم زعماتك، وقولهم : كل شىء ولا شتيمة حر : أى ائت كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر[2].

**د) حذف " كان " مع التعويض عنها بـــ " ما " الزائدة.**

وذلك فى نحو: *** أمّا أنت ذا نفر ***

---

( ١ ) الزمخشرى : المفصل ج٢ ص ٢٠٨، ٢٠٩، شرح ابن عقيل ج٢ ص ٣١٠، ٣١١.

( ٢ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص٢٨٠، ٢٨١.

**والتقدير** : لأن كنت ذا نفر، فحذف " كـــان " وأبقـــى الاســـم والخبر، والحذف واجب حيث عوض عن " كان " بـــ " ما " ويتفق هذا التقدير مع ما تتصف به العربية من ميل إلى حذف ما يدل على الكون المطلق أى مجرد الوجود، وهو ما نبهنا عليه أكثر من مرة.

**هـ ) فى جملة الصلة :**

إذا وقعت صلة الموصـــول شبـــه جملـــة ( ظرفـــا أو جـــارا ومجرورا) قدر النحاة تعلقها بفعل محذوف وجوبا تقديره ( اســـتقر)[١]، أما إذا وقع خبر المبتدأ شبه جملة فيجوز تقدير العامل فعلا هو (استقر) وهو مذهب سيبويه والجمهور أو اسما هو ( مستقر)[٢].

**و) عامل المفعول المطلق**

إذا استعمل المفعول المطلق فى غير التوكيد وجب حذف عامله الذى يقدر غالبا بالفعل فى المواضع التالية[٣] :

١ ــ فى الأمر والنهى حين يكون المصدر بدلا من فعلـــه : قيامـــا لا قعودا، التقدير: قم قياما ولا تقعد قعودا، والدعاء كـــالأمر نحـــو : سقيالك أى : سقاك الله.

٢ ــ إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو : أتوانيـــا وقد جد قرناؤك، التقدير : أتتوانى توانيا.

٣ ــ إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه نحو قوله تعالى : " فإمّا منا بعـــد وإما فداء" التقدير : فإما تمنون منا وإما تفدون فداء.

---

( ١ ) شرح ابن عقيل ج١ ص ١٣٥.

( ٢ ) المصدر السابق ج١ ص ١٨٢.

( ٣ ) المصدر السابق ج١ ص ٤٧٨ - ٤٨٤.

٤ ــ إذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين، أى أخبر به عنه وكان المصدر مكررا نحو : زيد سيرا سيرا، التقدير يسير سيرا، أو كان المصدر محصورا نحو : مازيد إلا سيرا، وإنما زيد سيرا، والتقدير : ما زيد الا يسير سيرا، وإنما زيد يسير سيرا، فحذف العامل ( يسير) وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، فإن لم يوجد تكرير أو حصر كان الحذف جائزا لا واجبا نحو : زيد سيرا، إذ يجوز أن يقال : زيد يسير سيرا.

٥ ــ المصدر المؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: له على ألف عرفا أو اعترافا، التقدير : أعترف اعترافا، وكذلك المؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره نحو : أنت ابنى حقا، التقدير : أحقه حقا.

٦ ــ إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى نحو : لزيد صوت صوت حمار، وله بكاء بكاء الثكلى، فالمصدر تشبيهى، وهو منصوب بفعل محذوب وجوبا، والتقدير : يصوت صوت حمار، ويبكى بكاء الثكلى.

**حذف الفعل جوازا**

يرد فى اللغة حذف الفعل فى بعض المواضع حيث يكون حذفه جائزا لاواجبا، بمعنى أن إظهار الفعل المقدر تبقى معه الجملة صحيحة نحويا، وقد عبر سيبويه عن الحذف الجائز بقوله : " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره"(١).

---

( ١ ) الكتاب ح١ ص ٢٥٨.

وهذا الحذف جائز فى كل موضع دلت فيه القرينة اللفظية أو الدالية على المحذوف، ونلاحظ اطراده فى المواضع التالية :

**أ ) فى جواب الاستفهام**

ومنه قوله تعالى : " ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله"، حيث حذف الفعل مع المفعول به من الجملة الثانية والتقدير : خلقهم الله، وكذلك قوله تعالى: "وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيراً" التقدير أنزل خيرا، وفى قولنا : متى تسافر؟ يمكن للمجيب أن يقول : أسافر غدا فيذكر الجملة كاملة، ويمكن له أن يقول : غدا، فيحذف الفعل اعتمادا على سبق ذكره فى جملة السؤال.

والحذف كثيرا ما يعترى بعض عناصر جملة جواب الاستفهام اعتمادا على القرينة اللفظية فى السؤال، وقد أشرنا إلى ذلك فى حذف المبتدأ أو الخبر جوازا، وقد تحذف الجملة اذا كانت الاجابة بحرف من أحرف الجواب ( نعم – لا – بلى – أجل ) وسنشير إليه فى موضعه.

ونلفت هنا إلى أن الحذف ظاهرة لغوية عامة، فشبيه بما يرد فى العربية من حذف فى جملة الجواب ما يرد فى الانجليزية من حذف للفعل من جملة الاستفهام فيما يسمى بالاستفهام اللاحق كما فى الجملتين التاليتين وغيرهما مما يتناوله التحويليون(١) :

**a) She Can read . Can't she ?**
**b) They Should leave. Should'nt they ?**

فقد حذف الفعل الأصلى من جملة السؤال، وبقى الفعل المساعد.

---

1) Julia, S. Falk , Linguistics and Language 194. 195.

**ب) حذف " كان " مع اسمها وإبقاء الخبر.**

وهو حذف مطرد مقيس بعد " إن " و " لو " الشرطتين نحو " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر"، التقدير : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر. وقول الشاعر :

*** لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ***

**التقدير** : ولو كان ذو البغى ملكا.

**ج) حذف فعل القول**

يحذف فعل القول الذى يقدر بقال أو يقول او يقولون ... الخ، استغناء بذكر المقول طلبا للاختصار ولوضوح الدلالة عليه، ولكثرته وصفه أبو على الفارسى بأنه " من حديث البحر ولا حرج"[1]، وذلك نحو قوله تعالى : "والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم " التقدير : يقولون : سلام عليكم، ومثله قوله تعالى : " وإذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا " التقدير : يقولان ربنا، وأمثلته فى القرآن الكريم كثيرة[2].

د) ورود حذف الفعل ( اذكر) مع فاعله المخاطب، و(أذكر) مع فاعله المتكلم استغناء بدلالة المذكور من القصة أو الحديث ودلالة المقام، وله شواهد كثيرة فى القرآن الكريم منها قوله تعالى : " وإذا استسقى موسى لقومه"، وقوله " وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن" التقدير فيهما

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٦٩.

( ٢ ) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٢، ٣٨.

وفى نحوهما : واذكر إذ بدليل التصريح به فى نحو قوله تعالى : " واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه "، وقوله " واذكروا إذ أنتم قليل "، وفى قول الشاعر :

**ديار مية إذ مى مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب**

نصب الشاعر ( ديار ) وهو معرض ذكر الديـــار والمنـــازل، والنصب عند سيبويه على تقدير فعل محذوف هو ( أذكر ديار ميـــة )، وهو لا يظهر الفعل هنا لكثرته فى كلامهم، ولأنـــه فـــى مقـــام ذكـــر الديار(١).

وفى غير المواضع التى ذكرناها يجوز حذف الفعل مـــا دلـــت عليه القرائن اللفظية أو الحالية. فمن دلالة السياق اللفظى قوله تعالى : " وإلى عاد أخاهم هودا " وقوله : " وإلى ثمود أخاهم صالحـــا " حيـــث يدل السياق على فعل محذوف تقديره : أرسلنا .

وقد يعمد الناطق إلى الحذف لدلالة القرينة الحالية كأن " تـــرى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خير مقدم، أو يقول الرجل : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول :خيرا وما سر، وخيرا لنا وشرا لعدونا"(٢). والتقدير : قدمت خير مقدم، ورأيت خيرا.

وحين تبدو مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى الفعل غـــير متجهة من ناحية المعنى يعمد النحاة غالبا إلى تقدير فعل محذوف كمـــا فى قوله تعالى: " والذين تبوأوا الدار والإيمان "، فالتقدير : واعتقـــدوا

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ج١ ص ٢٨٠.

( ٢ ) المصدر السابق ج١ ص ٢٧٠.

الإيمان او ألفوا الإيمان لأنهم يرون التبوأ خاصا بالأمور المحسوسة، وكما فى قول الشاعر

* علفتها تبنا وماء باردا *

وقول الآخر * وزججن الحواجب والعيونا *

**التقدير** : وسقيتها ماء، وكحلن العيون، وبعض النحاة يرى أنه لا حذف وأن معنى علفتها: ناولتها أو أعطيتها فمن ثم يصح عطف "ماء" على " تبنا" أو أن الواو للمصاحبة وما بعدها مفعول معه.

## ٣ ـ حذف الحروف

نقصد بالحروف هنا ما هو قسيم للأسماء والأفعال فى القسمة الثلاثية المشهورة للكلمة، فكل حرف يعد كلمة ذات دلالة معينة.

ويذهب ابن جنى مع أستاذه أبى على الفارسى إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك " أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا، واختصار المختصر إجحاف به"(١).

بيد أن هذا القياس العقلى لا يتفق مع واقع اللغة التى ورد فيها حذف للحروف فى مواضع كثيرة، واللغة لا تخضع فى ظواهرها لمنطق العقل، وهذا الواقع اللغوى هو الذى حمل ابن جنى على أن يقول : " هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت تارة أخرى"(٢).

وفى بعض المواضع يكثر حذف الحروف حتى يصبح – عند النحاة – موضعا قياسيا للحذف، وبعضها يقل فيه الحذف أو يندر فيقصرونه على السماع.

### اولا – أنواع الحذف ومواضعه القياسية :

### أ) حذف حرف الجر قبل " أن " و "أنّ" المصدرتين :

وهو حذف قياسى لكثرة وروده فى اللغة، ومنه قوله تعالى : " يمنون عليك أن أسلموا " التقدير : بأن، وقوله تعالى : " والذى أطمع أن يغفر لى " التقدير : فى أن، وقوله تعالى : " وبشر الذين آمنوا

---

(١) الخصائص ج٢ ص ٢٧٣

(٢) المصدر السابق ج٢ ص ٢٨٠

وعملوا الصالحات أن لهم أجرا " التقدير : بأن، ومنه فى القرآن الكريم مواضع كثيرة[1]، ومن الشعر قول الفرزدق :

**منعت تميما منك أنى أنا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم**

برواية " أن " بفتح الهمزة، والتقدير : لأنى، فحذف الـــلام[2]، وقولهم : لا محالة أنك ذاهب، ولابد أنك ذاهب، ونحو ذلك على حذف " من " الجارة، والتقدير : لا محالة من أنك، ولابد من أنك[3].

والحذف القياسى لحروف الجر فى العربية قبـــل " أن " و" أنّ" المصدرتين يذكرنا بقاعدة حذف حرف الجر قبـــل الأداة That فـــى الإنجليزية، حيث لا يكون الحذف فى هذا الموضع ناتجا عـــن تكـــرار بعض العناصر فى الكلام كما هو الغالب[4]، ويتضح ذلك من الامثلـــة التالية[5] :

**1) Iam Certain that Dick is loyal.**

حيث حذف منه حرف الجر (Of) وهذا الحـــرف يظـــهر فـــى مثـــال كالتالى:

**2) Iam Certain of Dick's loyality.**

**وفى الاستفهام المجاب عنه بالجملة التى حذف منها الحرف يقال :**

---

( ١ ) انظر سيبويه : الكتاب ج٣ ص ١٢٧، إعراب القرآن المنسوب للزجاج القســم الاول ص١٠٦ - ١٣٠.

( ٢ ) كتاب سيبويه ج٣ ص١٢٨.

( ٣ ) المصدر السابق ج٣ ص ١٣٧.

( ٤ ) Langacker, Ronald. W. Fundamentals of Linguistic Analysis 110.

( ٥ ) Ibid. 105

3) what are you Cretain of ?

والفارق بين الموضعين أن الحذف في العربية جائز أي اختياري للمتكلم، أما في الإنجليزية فهو واجب أي إجباري.

**ب) حرف الجر "رب"**

يرد حذفه باطراد مع بقاء عمله بعد الواو كما في قول امرىء القيس:

*** وليل كموج البحر .... البيت ***

وقد ورد حذفها قليلا بعد الفاء كقوله :

*** فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ***

كما ورد حذفها بعد "بل" وهو قليل أيضا كقول رؤبه :

**بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه**

ويعد من الشاذ حذفها دون أن يتقدمها حرف من الحروف المذكورة كقول جميل :

*** رسم دار وقفت في طلله ***

بجر " رسم " على تقدير " رب " محذوفه.

**ج ) حرف الجر " من "**

يحذف باطراد قبل مميز " كم " الاستفهامية نحو : بكم درهم اشتريت هذا ؟ فدرهم مجرور بمن محذوفة عند الخليل وسيبويه، وهو حذف قياسي عندهما إذا دخل على " كم " حرف جر[١].

---

( ١ ) شرح ابن عقيل ج٢ ص ٣٤.

د) لام التعليل :

إذا دخلت لام التعليل على " كى " المصدرية وصلتـــــها جـــاز حذفها ففى نحو : جئتك لكى تكرمنى، يجوز حذف اللام فيقال : جئتـــك كى تكرمنى، على اعتبار " كى" مصدرية"، بغبـــارة أخـــرى : علـــى اعتبار الجملة الأولى تمثل البنية العميقة للجملـــــة الثانيـــة، وكلتاهمـــا صحيحة نحويا، أى يجوز أن تستعمل بنية سطحية، أما إذا قدرت " كى " تعليلية فالتقدير : كى أن تكرمنى بتقدير " أن " مضمرة، وذلـــك أن " كى " يجوز أن تقدر مصدرية أو تعليلية، ولا تتعين مصدريتــــها إلا إذا وقعت بعد لام التعليل.

**هـــ ) حذف حرف الجر عند ذكر مثله فى السياق :**

المشهور عند النحاة أن حذف الجار فى غير المواضع السابقة مقصور على السماع وغير مطرد وذلك نحو قول الشاعر :

**إذا قيل أى الناس شر قبيلة          أشارت كليب بالأكف الاصابع**

**التقدير** :أشارت إلى كليب، حيث حذف الجار وأبقـــى عملـــه، ومنه قول رؤية : خير والحمد لله، بجر ( خير) فى جواب من قال له : كيف أصبحت ؟ فالتقدير : بخير أو على خير.

بيد أن التحقيق يدل على أن ثمة مواضع يجوز فيـــها الحـــذف باطراد اعتمادا على ذكر الجار فى السياق، ويقع ذلك فى جواب سؤال ذكر فيه الجار حيث يجوز أن يقال : زيد ( بالجر مع حذف الباء) فـــى جواب من سأل : بمن مررت؟ ويجوز أن يقال : بل زيد ( بجر زيد مع حذف الباء) لمن قال : ما مررت بأحد.

وفى العطف نحو : فى الدار زيد والقصر عمرو، ( بجر القصر) أى وفى القصر عمرو، ومنه قوله تعالى : " وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون. واختلاف الليل والنهار" التقدير : وفى اختلاف الليل والنهار، حيث جر الاسم بجارّ محذوف، وفى قولهم : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح، بالجر فى جميعها، تقديره : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، وفى الصحيح " من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامس أو سادس" بالجر فى الأسماء المذكورة بجار محذوف(١).

**و) حذف الجازم مع بقاء عمله :**

يطرد فى اللغة فى جواب الأمر والنهى، وهو قياسى فيهما نحو: ائتنى أكرمك، فالفعل الثانى مجزوم بأداة الشرط المحذوفة مع فعل الشرط استغناء بدلالة الأمر عليهما، والتقدير : فإن تأتنى أكرمك، ومنه قوله تعالى : " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم "، فالفعل " أتل " مجزوم لوقوعه جوابا لشرط محذوف، والتقدير : إن تأتوا أتل، وفى جواب النهى نحو : لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الاسد تسلم.

وهذا التقدير له ما يبرره من الناحية اللغوية، وذلك أن الفعل المجزوم فى الجمل السابقة ونحوها وقع جوابا لشرط كما هو جلى من المعنى، بينما يدل الفعل الأول على الأمر أو النهى دون أن يتضمن شرطاً، فلابد إذن أن يكون أصل كل من التعبيرين فى الأمر والنهى جملتين الأولى منهما فعل أمر أو نهى، والثانية جملة شرطية تحتوى على شرط وجواب(٢).

---

( ١ ) السيوطى : همع الهوامع ج٢ ص ٣٧.

( ٢ ) د. داود عبده : ابحاث فى اللغة العربية ص٢٤.

ز) **حذف " أن " المصدرية مع بقاء عملها :**

تحذف قياسا بعد ثلاثة من أحرف الجر وهى اللام، و" كـــــى " التعليلية و " حتى "، والحذف واجب بعد " كـــى" و ( حتـــى ) والـلام الجحودية ( المسبوقة بكون منفى )، جائز مع اللام التعليلية، ومثال ذلك قوله تعالى : " كى لا يكون دولة" و " حتى يرجع إلينا موسى " وقولهم: أسلمت حتى أدخل الجنة، وقوله تعالى : " ما كان الله ليـــذر المؤمنيـــن على ما أنتم عليه "، وقوله : " ليغفر لك الله".

والكوفيون يرون أن هذه الحروف هى الناصبة للفعل بنفسها[١]، فلا مجال عندهم لتقدير "أن" محذوفة، بيد أن تقدير"أن" المحذوفة له ما يبرره من حيث المعنى، وذلك أن حروف الجر تدخل على الأســـماء، وما يعادل الاسم ليس الفعل وحده، بل الفعل مسبوقا بـــ"أن" المصدرية أى:المصدر المؤول[٢].

وتحذف " أن " وجوبا بعد ثلاثة من أحرف العطف وهى " أو " وفاء السببية وواو المعية، أما " أو " فيشترط فيها أن تكون بمعنى " إلى " أو " إلا"، كقول الشاعر :

*** لأ ستسهلن الصعب أو أدرك المنى ***

حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعـــــد " أو " التـــى بمعنى "إلى".

وقول الآخر :

---

( ١ ) ابن الانبارى : الانصاف فى مسائل الخلاف المسائل رقم ٧٩، ٨٢.

( ٢ ) د. داود عبد : أبحاث فى علم اللغة ص٢٣.

وكنت إذا غمزت قناة قوم        كسرت كعوبها أو تستقيما

حيث نصب الفعل ( تستقيم) بأنْ المضمرة بعد " أو " التى بمعنى "إلا"

وأما فاء السببية فيشترط أن تسبق بنفى محض أو بطلب بغير اسم الفعل كقوله تعالى " لا يقضى عليهم فيموتوا " وقول الشاعر :

**رب وفقنى فلا أعدل عن        سنن الساعين من خير سنن**

فالفعلان ( يموتوا) و(لاأعدل) نصبا " بأن" المحذوفة وجوبا بعد فاء السببية.

وأما واو المعية فيشترط فيها أيضا أن تسبق بنفى أو طلب كقول الشاعر :

*** لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***

حيث نصب الغعل ( تأتى) " بأن " المحذوفة.

والطلب يشمل الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام.

وتحذف " أن " جوازا ويبقى عملها بعد الواو والفاء و " أو " و " ثم " إن عطفت على اسم خالص، ومعنى الحذف جوازا أن العبارة تكون صحيحة نحويا لو ذكرت " أن " فى بنية السطح.

ومثال حذفها قوله تعالى: " إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا"، وقول ميسون بنت بحدل :

* للبس عباءة وتقرّ عينى *

وقول الشاعر :

* إنى وقتلى سليكا ثم أعقله *

وقول الآخر :

* لولا توقع معترّ فأرضيه *

فالأفعال المذكورة بعد أحرف العطف؛ وردت جميعها منصوبة، وهى معطوفة على أسماء سابقة، والبنية العميقة المتصلة بالمعنى تقتضى فى العطف على الأسماء الخالصة تقدير " أن " قبل الأفعال، لأن المعنى يقتضى عطف معنى الاسم من هذه الأفعال على الاسم السابق، أى عطف المصدر الذى يقدر بـ "أن" والفعل، بالاضافة إلى دلالة النصب الذى بقى ظاهرا فى الأفعال على عامل محذوف.

**ح) حرف النداء :**

يجوز حذف حرف النداء اكتفاء بدلالة القرائن عليه فيقال فى مثل : يا زيد أقبل . " زيد أقبل"، ومنه قوله تعالى : " يوسف أعرض عن هذا" و" ربنا لا تزغ قلوبنا".

وورود النداء بحرف محذوف كثير فى اللغة، ويستثنى من الحذف المندوب والمستغاث والمتعجب منه.

ويختص لفظ الجلالة ( الله) بأن يعوض معه عن حرف النداء المحذوف بالميم المشددة، ويقل حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس أو نكرة غير مقصودة، ولذا منع البصريون قياس الحذف فيها، وذهب بعض النحاة إلى جوازه ومنهم ابن مالك واحتجوا بقوله تعالى : " ثم أنتم هؤلاء " أى يا هؤلاء، وقولهم : أصبح ليل،

وأطرق كرا، التقدير : يا ليل وياكرا، وافتد مخنوق، أى : يا مخنوق

وقول العجاج :

*** جارى لا تسنكرى عذيرى ***

أى : يا جارية[1].

**ط ) همزة الاستفهام :**

تختص الهمزة من بين سائر أدوات الاستفهام بجواز حذفها، اعتمادا على القرائن، ولذلك نرى أن حذفها فى اللغة المنطوقة أكثر وأظهر حيث يعتمد الناطق على التنغيم وهو عامل هام فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية .. الخ بالاضافة الى ما قد يتوفر من قرائن حالية،والتنغيم وحده كاف دون ذكر الهمزة فى الدلالة على الاستفهام[2]

أما فى اللغة المكتوبة فإن غياب التنغيم قد ينتج عنه نوع من اللبس يحتاج الى قرائن أخرى للدلالة على كون الأسلوب خبرا أو إنشاء، ومن ثم فان جانبا غير قليل من النصوص تحتمل أن يقدر فيها همزة محذوفة، وتحتمل أن يكون الأسلوب خبرا، ومن هذه النصوص قوله تعالى : " فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى .... الآيات " ، فقد قدر الأحفش همزة استفهام قبل " هذا ربى " فى المواضع الثلاثة من الآيات، وخالفه فى ذلك معظم النحاة إذ ذهبوا إلى أن الجمل المذكورة خبرية[3]. وفى قول الكميت :

---

( ١ ) سيبويه : الكتاب ح٢ ص٢٣٠، ٢٣١، شرح ابن عقيل ج٢ ص٢٠٠، ٢٠١،
السيوطى : المطالع السعيدة ج١ ص ٢٧٩، ٢٨٠.

( ٢ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص ٢٥، ٢٦

( ٣ ) ابن هشام . المغنى ح١ ص ١٣.

**طربت وما شوقا الى البيض أطرب ولا لعبا منى، وذو الشيب يلعب**

يقدر النحاة همزة محذوفة للإنكار أو التعجب، والتقدير : أو ذو الشيب يلعب؟ بيد أن العبارة فى هذا السياق تحتمل أيضا أن تكون إخبارا حقيقيا والمعنى : أتنزه عن اللعب مع أن ذا الشيب قد يلعب(١).

وقد يوجد من القرائن اللفظية ما يقطع بتقدير همزة محذوفة وذلك إذا اشتملت الجملة على " أم " كقول عمر :

**فوالله ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان**

فالتقدير : أبسبع ... ؟

وجواز حذف الهمزة منوط بأمن اللبس بالجملة الخبرية، ويزيل اللبس قرائن السياق اللفظية والحالية.

**ى ) الواو والفاء :**

للواو والفاء العاطفتين موضع يجوز فيه حذفهما، وهو أن يحذف حرف العطف مع معطوفه، كقوله تعالى : " سرابيل تقيكم الحر " التقدير : والبرد، فحذف الواو مع المعطوف, وقوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر". التقدير : فأفطر فعليه عدة، فحذف الفاء مع الجملة التى دخلت عليها(٢).

وقد ورد حذفها وحدها دون المعطوف، وهو جائز عند بعض النحاة ممتنع عند آخرين ومقصور على السماع، ومما ورد فيه حديث "

---

( ١ ) المصدر السابق ج١ ص ١٢، حاشية الأمير على المغنى ص ١٢.

( ٢ ) الخصائص ج٢ ص٢٨٠، ٢٨١، شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٨٨، ١٨٩، السيوطى : همع الهوامع ج٢ ص ١٤٠.

تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى : أكلت سمكا لحما تمرا، أي : ولحما وتمرا، ومنه قول الشاعر:

**كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد الكريم**

**التقدير** : وكيف أمسيت ، فحذف الواو.

**ك ) " لا " النافية :**

يطرد حذف " لا " النافية فى جواب القسم إذا كان المنفى فعلا مضارعا والغالب فى المضارع أن يكون لأحد الافعال الناقصة : زال وانفك وفتىء وبرح، لجرى العادة اللغوية على سبقها بالنفى، ويقع الحذف مع غيرها، وهو قياسي فى هذا النمط[1] ومنه قوله تعالى : " تالله تفتؤ تذكر يوسف" التقدير : لا تفتؤ.

وقول امرىء القيس :

*** فقلت يمين الله أبرح قاعدا***

**التقدير** : لا أبرح

ومثال وقوع الحذف، قبل مضارع غير هذه الافعال قول عمر بن أبى ربيعة :

**تالله أنسى حبها حياتنا أو أقبرا**

أى : لا أنسى

وقول نصيب فى الرثاء :

**تالله أنسى مصيبتى أبدا ما أسمعتنى حنينها الإبل**

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٧١، شرح ابن عقيل ج١ص٢٢٨.

أى : لا أنسى.

ويعد من الشاذ المقصور على السماع الحذف غير المسبوق بالقسم، أو السابق للفعل الماضى، وذلك لوروده بقلة فى اللغة، ومن شواهده قول الشاعر :

**وأبرح ما أدام الله قومى　　　بحمد الله منتطقا مجيدا**

**التقدير** : لا أبرح، فحذف "لا".

وقول الآخر :

*** تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ***

**التقدير** : لا تنفك.

والحذف فى الموضعين الأخيرين يعتمد على قرينة جرى العادة باستعمال هذين الفعلين مسبوقين بالنفى غالبا، بالإضافة إلى أن السياق اللفظى يدل على قصد استعمال الفعل منفيا.

وقد ورد حذف "لا" قبل أفعال غير ناقصة وهى غير مسبوقة بالقسم فعد من الشاذ أيضا أو المقصور على السماع كما فى قول الشاعر :

**وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم　　　يلاقونه حتى يئوب المنخل**

**التقدير** : لا يلاقونه.

ويبدو الحذف سائغا إذا تقدم على القسم "لا" النافية رغم مجىء الفعل ماضيا كما فى قول الشاعر :

* فلا والله نادى الحى قومى *

التقدير : لا نادى، فحذف " لا " قبل الفعل الماضى، وهو قليل، لكن سوغه مجىء "لا" قبل القسم، فحذفتُ من الموضع الثانى وفقا لقاعدة حذف العنصر الثانى المكرر فى الكلام.

**ثانيا : الحذف السماعى ( الوارد بقلة فى اللغة ) :**

ورد حذف بعض الحروف فى غير المواضع السابقة، بيد أن قلة أمثلته جعلت النحاة يقصرونه - فى الغالب - على السماع، ولا يجيزون القياس عليه فإذا أباحوا القياس خصوه بأنماط تركيبية معينة ذات صفات وشرائط خاصة دون سائر الباب، أو يجعلونه مقصورا على الضرورة أى خاصا بالشعر دون النثر. وتتمثل ألوان هذا الحذف ومواضعه فيما يلى :

**أ) لام الأمر**

يرى بعض النحاة أن حذف لام الأمر مطرد قياسى فى مثل " قل له يفعل" أى : ليفعل، ومنه قوله تعالى : " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة"، و" قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن"، التقدير : ليقيموا وليقولوا، فحذف اللام بعد قل، وهذا التقدير أولى من تقدير الفعل مجزوما فى جواب الطلب أو فى جواب شرط محذوف، بيد أن جمهور النحاة يقصرون هذا النوع من الحذف على الشعر أى يجعلونه خاصا بالضرورة(١)، وقد سبقت لنا الإشارة اليه من قبل(٢).

**ب) فاء جواب الشرط :**

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٣ ص ٨،٩، ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٧٢.

( ٢ ) فى الحذف لضرورة الشعر فى الفصل الأول الخاص بأسباب الحذف وأوردنا له أمثلة نكتفى هنا بالاحالة اليها.

يعد النحاة حذف فاء الجزاء خاصا بضرورة الشعر، كما في قول عبد الرحمن بن حسان :

**من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان**

**فالتقدير** : فالله يشكرها، لأن الجواب جملة اسمية، وقد خرج عليه الأخفش قوله تعالى : " إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين"[1] ويرى أنه جائز فى الاختيار، بينما يمنعه المبرد حتى فى الشعر ويرى أن رواية البيت :

*** من يفعل الخير فالرحمن يشكره ***

والمانعون لجواز الحذف فى النثر يتأولون الآية الكريمة على غير حذف الفاء[2].

**ج) لام الجواب :**

يجوز حذفها فى موضعين حذفا سائغا وذلك إذا كانت فى جواب "لو" نحو قوله تعالى: " لو نشاء جعلناه أجاجا"، وإذا كانت داخلة على " قد" نحو قوله تعالى:" قد أفلح من زكاها "، التقدير : لقد أفلح، لأن هذه الجملة جواب للقسم السابق:" والشمس وضحاها .... الآيات ".

أما الموضع الثالث فهو لام لأفعلن، والحذف فيه مقصور على الضرورة كقول عامر بن الطفيل :

**وقتيل مرة أثأرن فإنه فرغ وإن اخاكم لم يثأر**

**فالتقدير** : لأثأرنّ.

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٣ ص ٦٤، ٦٥، ابن هشام: المغنى ج٢ ص١٧٠.

( ٢ ) ابن هشام : المغنى ج١ ص ٩١، ١٤١.

د) حذف حرف القسم :

ورد حذف حرف القسم مع التعويض عنه فى قولهم : " لاهـــ الله ذا"، وبعد همزة الاستفهام فى قولهم: " آلله، ويبدو أن هذا الحـــذف خاص بحرف القسم الداخل على لفظ الجلالة، وهو سائغ فـــى هذيـــن الموضعين.

وقد ورد الحذف دون تقدم "ها" أو الهمزة على لفظ الجلالة فى قولهم: الله لأفعلنّ، ولفظ الجلالة منصوب فى هذا التركيب عند سيبويه، ومن العرب من ينطقه بالجر و"ذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نـــوى، فجاز حيث كثر فى كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهو ينوونه"(١).

بيد أننا لانكاد نجد شواهد حذف فيها الجار مـــع غـــير لفـــظ الجلالة. ولذا يعد هذا الحف خاصا به، ويراه ابن جنى شاذا لا يقـــاس عليه(٢).

**اللام الموطئة للقسم :**

تسمى باللام المؤذنة لأنها تؤذن بأن الجواب بعدها مبنى علـــى قسم قبلها وأماتسميتها بالموطئة فلأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدتـــه له.

وتقع هذه اللام فى اجتماع الشرط والقسم قبل "إن" نحو : والله لئن جاء زيد لأكرمنه، وهى فى هذه الحالة غير واجبة الذكـــر حيـــث يصح : والله إن جاء زيد لأكرمنه، بيد أنه إذا حذف القسم فالواجب أن تذكر اللام كما فى قوله تعالى : " ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن"، وهذا

---

( ١ ) كتاب سيبويه ج٣ ص ٤٩٨.

( ٢ ) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج١ ص ١٤٩.

هو الأكثر، وقد ورد حذفها في مواضع من القرآن الكريم رغم حذف القسم قبلها كما في قوله تعالى : " وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا عذاب " وقوله :" وإن أطعتموهم إنكم لمشركون" وقوله : " وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين".

**و) " أن" المصدرية**

ذكرنا من قبل مواضع قياسية تحذف فيها " أن" المصدرية الناصبة ويبقى عملها[1]، وفي غير تلك المواضع يعد الحذف شاذا لا يجوز القياس عليه، وهو مقصور على السماع، وقد يقع الحذف ويبقى عمل الحرف في الفعل، وقد يزول العمل لكن المعنى يقتضي تأويل الفعل بالمصدر. ومن أمثلة الحذف قولهم : خذ اللص قبل يأخذك، ومره يحفرها، بنصب الفعلين : يأخذ ويحفر على تقدير "أن" مضمرة، والواقع أن المعنى يقتضي هذا التقدير لأن الموضع الذي وقع فيه الفعل يخص الاسم، إذ تقدير المعنى في الجملة الأولى: خذ اللص قبل أخذه لك، وفي الثانية : مره بحفرها.

ومنه قوله تعالى : " قل أفغير الله تأمروني أعبد " التقدير : أن أعبد، وهو تقدير يقتضيه المعنى وموقع الفعل من الجملة رغم ورود الفعل مرفوعا، ويتعين هذا التقدير في قراءة (أعبد) بالنصب. ومثله قوله تعالى : " ومن آياته يريكم البرق"، فالتقدير : أن يريكم، وقولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والتقدير : أن تسمع وفي قول طرفة:

**ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي**

---

(١) في رقم "ز" من المواضع القياسية لحذف الحروف.

الأشهر أن تقدر " أن" محذوفة قبل الفعل (أحضر)[1] سواء روى بالنصب حيث يتعين هذا التقدير، أو بالرفع حيث يقتضيه المعنى.

**ز) " ال" التعريف :**

لحرف التعريف موضعان قياسيان للحذف هما الإضافة المعنوية والنداء. وقد ورد حذفه على غير قياس، وعلل بكثرة الاستعمال فى قولهم : " سلام عليكم"[2]، بضم الميم دون تنوين، فالتقدير : السلام عليكم، وتأويل العبارة على حذف "أل" أولى من تأويلها على حذف المضاف اليه، وأن الأصل فيها " سلام الله عليكم"، لأن العبارة الأكثر استعمالا بين الناطقين والأبسط فى التركيب هى " السلام عليكم".

وقد ورد حذفها أيضا من " الذين" فى قراءة : " صراط لذين أنعمت عليهم" والحذف هنا سماعى مقصور على المنقول لا يجوز القياس عليه.

---

( ١ ) ابن هشام المغنى ج٢ ص ١٧٢.

( ٢ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص١٧٤، شرح ابن عقيل ج١ ص ١٥٦.

ح) "لا" النافية للجنس

لم يرد فى اللغة حذف "لا" النافية للجنس مع بقاء عملها إلا فيما حكاه الاخفش من قولهم : " لا رجل وامرأة" بالفتح فى المعطوف دون تنوين، أى ببنائه على تقدير تكرار "لا" فكأنه قال : لارجل ولا امرأة، ثم حذف "لا".

والقياس فى مثل هذا النمط التركيبى عند النحاة عدم تقدير "لا" محذوفة ونصب المعطوف، لأنه عطف على اسم "لا" ويكون النصب مع التنوين، ويجوز فى المعطوف الرفع عطفا على محل "لا" مع اسمها[١]، ومن شواهد العطف بالنصب مع التنوين وعدم تقدير "لا" محذوفة قول الشعر :

**فلا أب وابنا مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا**

وهكذا فان حذف "لا" سماعى لا يقاس عليه، ولا يكاد يجيزه أحد من النحاة[٢].

**ط) حذف " قد"**

القياس فى الفعل الماضى المجاب به القسم أن يقرن باللام و"قد " كما فى قوله تعالى: " تالله لقد آثرك الله علينا"، وقد وقع حذف اللام و" قد " معا فى قوله تعالى : " قتل أصحاب الأخدود فهو جواب للقسم " والسماء ذات البروج.... الآيات "، وحذفت " قد" وحدها فى قول الشاعر :

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص١٧١، شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٣٧، ٤٣٨.

( ٢ ) ذكر السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٤٤، ١٤٦ عبارة مقتضبة لهذا الشأن وهى : " وجوز ميرمان حذف "لا" ولم يعلق عليها بشيء.

**حلفت لها بالله حلفه فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال**

التقدير : لقد ناموا.

ويرى البصريون وجوب اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بـ"قد" كما فى قوله تعالى : " ومالكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم.." فاذا ورد غير مقرون بـ " قد" قدروا فيه حذفا، كما فى قوله تعالى : " قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون" التقدير عند البصريين : وقد اتبعك، والكوفيون يخالفون فى ذلك ومن ثم لا يرون فى مثله حذفا[1].

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٧٠، ١٧١.

## ٤. حذف الجمل

تحذف الجمل فى اللغة من الكلام تجنبا للإطالة وجنوحا إلـــى الاختصار ولذلك نلحظ أن حذفها يقع فى الأساليب المركبة من أكثر من جملة وهى أساليب الشرط والقسم والعطف والاستفهام، وبعد " إذا" التى تضاف إلى جملة، وقد أشرنا إلى شيء من ذلك صدد الحديث عن طول الكلام باعتباره سببا من أسباب الحذف، وغالب أنـــواع هـــذا الحـــذف مطرد قياسى يمكن أن نتناوله فيما يلى :

**أ) حذف جملة الشرط :**

يطرد حذفها فى ثلاثة مواضع أولها تحذف فيه الجملة الشرطية بأسرها أى مع أداة الشرط، وذلك بعد الطلب او النهى كقوله تعالى : " فاتبعونى يحببكم الله" فالتقدير : إن تتبعونى يحببكم، و الدليل على هـــذا التقدير ورود جواب الشرط مجزوما، وقوله تعالى : " ربنا أخرنا الـــى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل"، وفى قولنا : لاتعص الله تدخل الجنة، التقدير : إن لا تعص الله تدخل الجنة. وهو شائع كثير فى اللغة شعرا ونثرا قديما وحديثا.

والموضع الثانى تحذف فيه جملة الشرط مع بقاء أداة الشـــرط، ويرد بعد " وإلا"، أى بعد " إن" الشرطيـــة التـــى تتبعـــها "لا" النافيـــة المسبوقة بما يدل على الشرط المحذوف، كقول الشاعر :

**فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام**

**التقدير** : وإن لا تطلقها يعل، فحذف جملة الشرط مـــع بقـــاء حرف الشرط[1].

---

( ١ ) ابن هشام : المغنى ج٢ ص ١٧٤، ١٧٥، شرح ابن عقيل ج٢ ص ٢٩٨.

والموضع الثالث تحذف فيه جملة الشرط بعد حرف الجواب "إذن"، وتقدم ما يدل عليها كما فى قوله تعالى : " ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق " تقديره : إذن لو كان معه آلهة لذهب.

وفى قول الشاعر :

**لو كنت من مازن لم تستبح إبلى ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا**

**إذن لقام بنصرى معشر خشن ... عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا**

**التقدير** : إذن لو كنت منهم واستبيحت إبلى لقام[1].

وحذف الجملة الشرطية مطرد فى اللغة بعد " إذن" ، ورغم ذلك يغفل النحاة عن عده ضمن مواضع الحذف المطردة رغم إشارتهم إليه فى مواضع أخرى[2].

ويرى ابن هشام أن " إذن " فى البيتين السابقين جواب لـ "لو" الظاهرة، وأنها تكون جوابا للشرط المحذوف - عنده - فى نحو : إذن أكرمك فى جواب من قال : آتيك. والتقدير : إن أتيتنى إذن أكرمك، ويرى الفراء أنه حيث جاء بعدها اللام فقبلها "لو" مقدرة إن لم تكن ظاهرة[3].

---

( ١ ) ابن النقيب : الفوائد المشوق الى علوم القرآن س٨٠.

( ٢ ) لم يذكر ابن هشام هذا الموضع بين مواضع الحذف المطردة للجملة الشرطية واقتصر على الموضعين الأول والثانى( شذور الذهب ص٣٤٣ - ٣٤٧ المغنى ج٢ص١٧٤، ١٧٥٩ بينما أشار اليه صدد حديثه عن " إذن" ( المغنى ج١ ص ١٩، ٢٠) حيث ذكر أن الأكثر فيها أن تكون جوابا لـ (إن ) أو (لو) مقدرتين أو ظاهرتين.

( ٣ ) المغنى ج١ ص ٢٠.

**ب ) حذف جملة جواب الشرط :**

إذا تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل على الجـــواب، وجـب حذف الجواب نحو : أنت ظالم إن فعلت، فالتقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهو مبنى على أن الاصل فى الـــترتيب أن تقـع جملـــة الجواب بعد جملة الشرط، وأن أدوات الشرط لا تعمل فيما قبلـــها فـــلا يصح تسمية الجملة السابقة جوابا للشرط.

ومثال ما اكتنفه ما يدل على الجواب قولنا : هو إن فعل ظالم، وقوله تعالى : " وإنا إن شاء الله لمهتدون"، ومنه اجتماع الشرط والقسم وتقدم القسم نحو : " والله إن جاء زيد لأكرمنه"، وقوله تعالى : " ولئن نصروهم ليولن الأدبار: حيث ذكرت جملة جواب القسم فـــأغنت عـــن ذكر جملة الشرط، ودليل كون المذكور جوابا للقسم لا للشرط دخـــول اللام عليه وتوكيده بالنون.

ويجوز الحذف إذا كان الجواب معلوما دون أن يكون الدليـــل عليه جملة مذكورة فى الكلام متقدمة لفظا أو تقديرا، ومنه قوله تعالى : " فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو سلما فى الســـماء فتأتيـــهم بآية ..."، جوابه محذوف تقديره : فافعل، وقوله تعالى : " ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى" جواب الشرط محذوف وتقديره عند عامة النحاة : لكان هذا القرآن، وعند ابن هشام : لما آمنوا به بدليل : " وهم يكفرون بالرحمن"[١].

وقوله تعالى : " ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تـــواب حكيم"، حذفت جملة جواب الشرط والتقدير : لهلكتم أو لآخذكـــم بمـــا فعلتم، وفى قوله تعالى : " وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم، وما خلفكم

---

( ١ ) المغنى ج٢ ص ١٧٥.

لعلكم ترحمون"، حذفت جملة جواب الشرط والتقدير : أعرضوا وفى القرآن الكريم مواضع كثيرة حذفت فيها جملة جواب الشرط، وأكثر الحذف فى جواب "لو"[1]، دون أن تتقدم أو تكتنف جملة تدل على المحذوف، وإنما يعلم المحذوف بالقرينة العقلية، وبما يلى من سياق اللفظ.

**ج) حذف جملة القسم :**

يجب حذف جملة القسم مع غير الباء من أحرف القسم نحو : والله أو تالله لأفعلن، ويجوز الحذف مع الباء فيقال : بالله لأفعلن، أو أقسم بالله لافعلن.

كما تحذف جملة القسم ويستغنى عنها باللام وهو حذف جائز، فحيث قيل " لأفعلن، أو لقد فعل، أو لئن فعل، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة"[2]. ومثال ذلك قوله تعالى :" ولئن نصروهم ليولن الأدبار".

وقد يرد حذف جملة القسم دون ذكر اللام ففى قوله تعالى : " وإن منكم إلا واردها" يقدر مع العبارة جملة قسم محذوفة بدليل قوله ﷺ مشيرا إلى الآية الكريمة : " لن يرد النار إلا تحلة القسم "[3].

وحذف جملة القسم استغناء عنها بحرف القسم أو باللام كثير فى القرآن الكريم والشعر وسائر اللغة، وقد سبق أن أشرنا إلى تعليل

---

( ١ ) انظرا : إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ٢١،٢٢،٢٧،٢٨ ابن النقيب : الفوائد المشوق الى علوم القرآن ص٧٧،٧٨.

( ٢ ) ابن هشام : مغنى ج٢ ص ١٧٤.

( ٣ ) ابن النقيب : الفوائد المشوق الى علوم القرآن ص ٧٧.

الحذف الواقع فى أسلوب القسم بأمرين هما كثرة الاستعمال وطول الكلام.

**د) حذف جملة جواب القسم :**

يجب حذف جملة جواب القسم إذا تقدم عليها أو اكتنفها ما يغنى عن الجواب، فالتقدم نحو : زيد كريم والله، أو أنت فعلت كذا والله، ومنه اجتماع الشرط والقسم وسبق الشرط نحو : إن جاءنى زيد والله أكرمته، فالمذكور جواب الشرط والمحذوف جواب القسم، والاكتناف نحو : زيد والله كريم(١).

والحذف فى غير التقدم أو الاكتناف المذكورين جائز لا واجب، وروده فى اللغة أقل، ولابد فيه من قرينة عقلية وسياق لفظى عام يدل على المحذوف، وقد ورد منه فى القرآن الكريم بعض الأمثلة منها قوله تعالى : "ق والقرآن المجيد" فهو قسم حذف جوابه، والتقدير ليهلكن أو ليبعثن أو : إنك لمنذر، وفى قوله تعالى : " والنازعات غرقا .... الآيات "

حذف جواب القسم وتقديره : لتبعثن، بدليل ما بعده وهو : " يوم ترجف الراجفة"(٢). وقوله تعالى : " والفجر وليال عشر.. الآيات" ذكر القسم وحذف الجواب وتقديره : لأعذبن هؤلاء بدليل : " ألم تر كيف فعل ربك بعاد"(٣).

---

(١) ابن هشام : المغنى ج٢ص ١٧٤.

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص ١٧٤

(٣) ابن النقيب : الفوائد المشوق ص ٧٧.

وذهب ابن القيم إلى جواز حذف جواب القسم إذا كان الغرض من القسم ينحصر فى إراده تعظيم المقسم به أو تكريمه أو التنبيه إلى موضع دلالة وعبرة فيه دون إرادة تؤكيد جملة تالية، وذلك كأن تريد تأكيد إيمانك بالله سبحانه وتعالى فتقول : والله الذى لا إله إلا هو فالق الحب والنوى، ويمكن أن يسلك فيه بعض مواضع القسم فى القرآن الكريم، وهى التى لم يذكر فيها الجواب على اعتبار أن المقصود هو اللفت إليها والاعتبار بمواضع الدلالة فيها.

ويجوز حذف جملة الجواب إذا تقدم على القسم حرف من أحرف الجواب. كنعم أو لا أو بلى أو أجل، فتقول فى الإجابة على : هل فعلت؟ أو أفعلت ؟ : نعم والله أو : لا والله، كما يجوز ذكر الجواب، ومنه قوله تعالى : " قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب " فقد حذفت جملة الجواب بعد " بلى ".

## اجتماع الشرط والقسم :

يلاحظ أنه لابد عند اجتماع الشرط والقسم من حذف جواب أحدهما استغناء بجواب الآخر، والقياس أن يكون الجواب المذكور للسابق منهما وأن يحذف جواب المتأخر كما هو الغالب فى أنماط الحذف على اختلافها عند تكرار العناصر المتشابهة، فيقال عند تقدم القسم : والله إن يقم زيد ليقومن عمرو، فالمذكور جواب القسم والمحذوف جواب الشرط، وعند تقدم الشرط : إن يقم زيد والله يقم عمرو، فالمذكور جواب الشرط والمحذوف جواب القسم، هذا إذا لم يتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر فإذا تقدم رجح كون المذكور جواب

الشرط مطلقا نحو : زيد إن قام والله أكرمه، وزيد والله إن قام أكرمه، فالمذكور جواب الشرط سواء تقدم أو تأخر والمحذوف جواب القسم(١).

ويقل أن يجتمعا ويكون الجواب للثانى دون تقدم ما يحتاج إلى خبر، وهو غير قياسى كما فى قول الشاعر :

**لئن منيت بنا عن غب معركة لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل**

فالقسم سابق دليله اللام الموطئه، وقد وقع الجواب وهو ( لا تلفنا) مجزوما وهو ما يدل على أنه جواب الشرط، وحذف جواب القسم وهو قليل والقياس عكسه(٢).

## اجتماع الشرط والاستفهام :

يكثر الحذف بصفة عامة فى جملتى الاستفهام والجواب، فإذا دخل الاستفهام على الجملة الشرطية تعرضت للحذف إحدى جملتى الشرط أو هما معا فى سياق السؤال أو الجواب، ففى قول الشاعر :

**قالت سليمى ليت لى بعلا يمن يغسل جلدى وينسينى الحزن**

**قالت بنات العمم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن**

فالجملة الأولى : وإن كان فقيرا معدما، يقدر قبلها استفهام بهمزة محذوفة. وقد حذف منها جواب الشرط حيث سبق ما يدل عليه بغير لفظه والتقدير : أو إن كان فقيرا معدما رضيت به ؟، وفى قولها مجيبة: وإن، المذكور حرف الشرط وحده فى الجواب والمحذوف جملتا الشرط والجواب معا.

---

( ١ ) انظر : شرح ابن عقيل ج٢ ص٢٩٩، ٣٠٠.

( ٢ ) المصدر السابق ج٢ ص ٣٠٠، ٣٠١.

هـ ) حذف الجملة بعد احرف الجواب :

يجوز قياسا مطردا عند الإجابة بحرف من أحرف الجواب ( نعم – لا – بلى – أجل) أن تحذف الجملة اكتفاء بورودها في جملة السؤال، كما يجوز أن تذكر، ففي الاجابة على نحو : أقام زيد ؟ وأزيد كريم ؟ يجوز أن يقال : نعم أو لا مع حذف الجملة، وفي الإجابة على نحو : ألم يقم زيد ؟ يقال " نعم " في تصديق النفي، و" بلى " في إبطاله، مع جواز حذف الجملة. وإذا كان الاستفهام داخلا على أكثر من جملة جاز حذف الجميع والاكتفاء بحرف الجواب ومنه قوله تعالى : " وجاء السحرة فرعون قالوا إن لنا لأجرا إن كنا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم إذن لمن المقربين"[1].

ويجوز مثل هذا الحذف في جملة الاستفهام، فلو اخبر مخبر : فعل زيد كذا، لجاز للسائل أن يساله : كيف؟ أو متى ؟ أو أين؟ مع حذف الجملة، ومنه في القرآن الكريم : " كيف وإن يظهروا عليكم" التقدير: كيف لا يقاتلونكم فحذف الجملة[2].

**و ) حذف الجملة بعد " إذ "**

**تلزم " إذ " الاضافة الى جملة اسمية أو فعلية نحو قوله تعالى : "واذكروا إذ أنتم قليل " وقوله : " وإذ استسقى موسى لقومه " . ويجوز أن تحذف الجملة بعدها إذا علمت من السياق، ويعوض عن المحذوف بالتنوين وتكسر الذال[3]، ومنه قوله تعالى : " ويومئذ يفرح المؤمنون"**

---

( ١ ) الأعراف ١١٣، ١١٤.

( ٢ ) إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول ص ٣٧.

( ٣ ) ابن هشام : المغني ج١ ص ٧٨.

التقدير : ويومئذ يغلبون، بدليل ما قبله، وقوله تعالى : فلو لا إذا بلغت الحلقوم. وأنتم حينئذ تنظرون" التقدير : حينئذ بلغت الروح الحلقوم.

**ز ) حذف الجمل فى سياق العطف :**

قد تحذف جملة أو أكثر فى سياق العطف لوجود القرينة الدالة على المحذوف وغالب ما ورد من ذلك فى القرآن الكريم، وقد لاحظنا أن الجملة الدالة على وقوع الأمر الإلهى الجبرى تحذف، ولهذا الحذف مقصد بلاغى فى الدلالة على استجابة المخلوقات لا محالة ومطاوعتها لهذا الأمر، ومنه قوله تعالى : " فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم"، فجملة " أحياهم " معطوفة على جملة محذوفة تقديرها : " فماتوا " حذفت للعلم الواضح بوقوعها استجابة للأمر الإلهى الجبرى. وكذلك قوله تعالى : " فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين فجعلناها نكالا" التقدير : فكانوا كذلك فجعلناها.

وقد تذكر فى سياق العطف جملة معطوفة يعرف تسببها عن جملة محذوفة تدل القرائن عليها، وذلك كما فى قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر"، فالتقدير : فأفطر فعليه عدة، إذ وجوب صوم عدة الأيام ناتج عن الإفطار لا عن مجرد السفر أو المرض، فحذفت الجملة المعطوف عليها، ومثله قوله تعالى : " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا "، فالتقدير : فضرب فانفجرت، لأن الانفجار يترتب على ضربه للحجر كما يفهم من السياق، وقد جعله الله سببا له، ومثله : " فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام"، فيه جملة محذوفة تقديرها ( فحلق) إذ الفدية مترتبة على الحلق لا على مجرد المرض أو الأذى.

وفى القصص القرآنى يرد حذف أكثر من جملة اختصا وإيجازا، ويكتفى بدلالة القرائن العقلية والحالية واللفظية على المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى فى قصة سليمان عليه السلام وبلقيس :
" اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون. قالت يا أيها الملأ إنى ألقى إلى كتاب كريم"، فبين قول سليمان وقولها جمل محذوفة تدل عليها القرينة العقلية وسياق اللفظ، والتقدير : فأخذ الكتاب فألقاه إليهم فرأته وقرأته وقالت[1]. والمتتبع للقصص القرآنى يجد نظائر كثيرة لهذا الحذف[2].

---

( ١ ) ابن النقيب : الفوائد المشوق ص٧٣.

( ٢ ) مثل له ابن هشام بثلاثة مواضع فى القرآن الكريم. المغنى ج٢ ص ١٧٦، ونظائرها كثيرة.

# الخاتمة

وبعد، فإنه يجدر بنا أن نبرز أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال البحث وهى :

١- الحذف ظاهرة لغوية عامة، ويعنى التحويليون بدراستها ووضع القواعد والأحكام التى تنتظمها، ودراستهم لها تتشابه فى جوهرها - وإن اختلفت فى الشكل - مع دراسة نحاة العربية، وذلك أن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين أهمها وضع اعتبار للأساس العقلى عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية، بعبارة أخرى فان ما سمى بالنحو التقليدى كان - كما يقرر التحويليون - أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية فى دراسته للغة حيث لم يقتصر على مجرد الوصف الشكلى للصيغ والتراكيب على نحو ما يفعل كثير من الوصفيين ويدعون إليه، ومن ثم فان التحويليين يعنون بمجموعة من القضايا التى عنى بها نحاة العرب القدماء، والتى كان الوصفيون يرون فيها مواطن ضعف يوجهون إليها نقدهم وهى قضايا الأصلية والفرعية والعامل والتقدير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب، والقضايا الثلاث الأخيرة تندرج تحتها العمليات التحويلية ولا بد معها من التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بالتقدير والعامل.

٢- لا توجد تفرقة دقيقة عند القدماء بين مصطلحى "الحذف" و "الإضمار" وهو ما دعا ابن مضاء القرطبى إلى توجيه النقد إلى طريقة استخدام النحويين للمصطلحين دون أن يخصوا كل واحد منهما بما يميزه عن الآخر، والواقع أن النحاة - كما تبين لنا -

يستخدمون كلا منهما فى موضع الآخر، ولا ينص على التفرقة إلا فى استتار الفاعل حيث يسمونه إضمارا لا حذفا.

٣- الإيجاز فى التعبير سمة أصلية من سمات العربية، وتتجلى هذه السمة فى حرص اللغة على حذف ما يدل على الكينونة المطلقة، أى مجرد الوجود أيا كان موقعه فى الجملة، وهو ما نبهنا إليه فى مواضعه من البحث، بالإضافة إلى حرصها على تجنب التكرار بحذف العناصر المكررة ما وجدت إلى ذلك سبيلا.

٤- تبين لنا أن حذف العنصر الثانى إذا تكرر - بشروط وقواعد مخصوصة - يكاد يكون قاعدة لغوية عامة، أى أنه ليس مقصورا على العربية، وقد نبه إلى هذه القاعدة نحاة العرب القدماء. كما ينبه إليها التحويليون.

٥- أشار القدماء إلى أن الحذف الذى يعترى الكلمات يقع غالبا فى الجزء الأخير منها وهو ما يؤكده الدارسون المحدثون، يلى ذلك فى التعرض للسقوط طرفها الأول، أما حشو الكلمة فأقل أجزائها تعرضا للسقوط.

٦- باستقصاء الحذف الخاص بالصيغ تبين لنا أنه مقصور - فى الأعم الأغلب - على حروف العلة (الألف والواو والياء) والنون والهمزة والتاء والتنوين والحركات (الضمة الكسرة والفتحة)، وأن كثرة الحذف فيها فى العربية بحسب هذا الترتيب، أما غيرها فيكاد ينحصر فى ترخيم المنادى وتوالى الأمثال.

٧- يرد الحذف فى الصيغ لاعتبارات صوتية بحتة كما فى التقاء الساكنين وتوالى الأمثال والوقف والحذف لضرورة الشعر، ويتصل جانب منه باعتبارات صرفية أو نحوية دلالية كالحذف فى

صيغ التكسير وفى تراكيب المزج والإضافة والنسبة والحذف للإعراب.

٨- كثير من تقديرات النحويين القدماء للمحذوفات أصبح مقبولا في ضوء النظرية التحويلية التى تضع اعتبارا هاما لما يسمى بالبنية العميقة أو التركيب الباطن وتعنى ببيان العلاقة بين هذا التركيب والتركيب الظاهر أو ما يسمى ببنية السطح، والبنية العميقة تقابل الأصل المقدر عند القدماء، وكذلك فإن جانبا كبيرا من نقد ابن مضاء للنحو القديم يسقط فى ضوء النظرية التحويلية.

٩- من المفيد فى دراسة التراكيب عند القدماء وصل الدرس النحوى بعلمى المعانى والبيان، فمعظم أبحاثهما تدخل فى مجال الدرس اللغوى الحديث الذى يرى أن وظيفة النحو غير مقصورة على البحث فى الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى تتصل بنظم الكلام وتأليفه، وقد تناولها بالبحث علماء المعانى و البيان.

وليس علم المعانى فى حقيقته إلا دراسة لغوية تدخل فى إطار النحو بمعناه الدقيق، وتحظى دراسة الحذف فى علم المعانى بقدر لا بأس به من العناية، وتمتاز بعنايتها ببيان مقاصد الحذف وأغراضه والنواحى الجمالية فيه، وكيف يحسن التركيب ويقوى، أو يكون أنسب دلالة بحذف بعض عناصره، وقد بينا ذلك فى الفصل الخاص بأغراض الحذف.

١٠- لا بد فى الحذف من مصاحبة قرينة أو أكثر من القرائن التى تدل على المحذوف، وقد تكون القرينة لفظية، أى أن العناصر المذكورة فى سياق الكلام تدل على المحذوف، وقد سلكنا

الإعراب فى القرائن اللفظية، كما سلكنا فيها الدليل الصوتى، وقد نبه بعض القدماء إلى أهميته فى تقدير المحذوفات، وتمتاز اللغة المنطوقة عن المكتوبة بإمكان الاعتماد على القرينة الصوتية بدرجة واضحة، فالتنغيم عامل مهم فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية ونداء ... الخ حيث يكون لكل منها لون موسيقى معين، ومن ثم فإنه يمكن ورود الحذف فيها بدرجة أكبر اعتمادا على هذه القرينة، كما أن الفواصل الصوتية أو ما يعرف بالوقفات والسكتات ذات اعتبار هام فى التوجيه الإعرابى وفى تحديد العناصر المحذوفة.

١١- جانب من تقديرات النحاة للمحذوفات يتصل بقوانين الصناعة النحوية ومقرراتها ويصدر عنها، وقد لا يتطلبه الوقوف على المعنى، ولذلك نلحظ الخلاف فيه بين القدماء، وقد نبه إليه ابن جنى فيما سماه الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، كما وجد ابن مضاء فيه هدفا سهلا فى نقده للنحويين، وهو يعكس - فى نظرنا - نوعا من القصور أو الخلل فى بعض الأقيسة النحوية، ويكشف عن الحاجة إلى تعديلها.

١٢- تتسم دراسة الحذف عند القدماء بأنها - فى كثير من الأحيان - دراسة عملية تهدف إلى وضع قوانين عامة تنتظم جزئيات هذه الظاهرة بعد استقرائها استقراء دقيقا، وقد وفق النحاة بالفعل فى وضع كثير من القواعد القياسية الخاصة التى تخضع لها الظاهرة فى بعض المواضع وقد أشرنا إلى ذلك فيما سميناه بالحذف لأسباب قياسية، كما وضعوا جانبا من القواعد العامة الكلية التى تتناول الظاهرة بصفة عامة، بالإضافة إلى الملاحظات

والتفسيرات التى تبدو - فى كثير من الأحيـــان - مقبولـــة فـــى المواضع التى لا تخضع لأقيسة مطردة تماما.

## المصادر

### أولا : المصادر العربية :

* أحمد الحملاوى

**١- شذا العرف فى فن الصرف**

الطبعة التاسعة عشرة - مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

* الأشمونى(أبو الحسن على بن محمد الأشمونى المتوفى عام ٩٢٩هـ).

**٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك**

دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه - القاهرة.

* ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى المتوفى عام ٥٧٧ هـ ).

**٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**

تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد

مطبعة الاستقامة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥م.

* البغدادى (عبد القادر بن عمر البغدادى المتوفى ١٠٣٠ هـ )

**٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**

تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - القاهرة

* الجرجانى (عبد القاهر الجرجانى المتوفى عام ٤٧١ هـ )

**٥- أسرار البلاغة**

بتعليق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار - مكتبة محمد على صبيح القاهرة ١٣٩٧ هـ

١٩٧٧م.

٦- **دلائل الإعجاز**

* صحح أصلة الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطى
الناشر : السيد محمد رشيد رضا - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٣٦٦هـ

* ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى المتوفى عام ٣٩٢ هـ )

٧- **الخصائص**

تحقيق الأستاذ محمد على النجار - طبع دار الكتب - القاهرة ١٣٧١ هـ ١٣٧٦ هـ
١٩٥٢ - ١٩٥٦م.

٨- **سر صناعة الإعراب**

تحقيق الأساتذة : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - الناشر : مكتبة مصطفى الحلبى - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

* ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى عام ٣٧٠ هـ).

٩- **الحجة فى القراءات السبع**

**تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.**

* داود عبده (دكتور)

١٠- **أبحاث فى اللغة العربية**

مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣م.

* الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل النحوى المتوفى عام ٣١٦ هـ)

١١ - **إعراب القرآن**

(يرجح المحقق أن مؤلفه هو مكى بـــن أبـــى طـــالب وليـــس الزجاج)

تحقيق إبراهيم الابيارى

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريـــــة - القـــاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥

* الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى عام ٥٣٨ هـ)

١٢ - **المفصل فى علم العربية**

شرح الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

مطبعة حجازى - القاهرة

*السدوسى (ابو فيد مؤرج بن عمرو السدوسى المتوفى عام ١٩٥ هـ)

١٣ - **كتاب الأمثال**

تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب

الناشر : الهيئة المصرية العامة للتـــأليف والنشـــر - القـــاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

* السهيلى (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى المتوفى عـــام ٥٨١ هـ )

١٤ - **نتائج الفكر فى النحو**

تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا

الناشر : جامعة قاريونس - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

* سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

١٥ - **الكتاب**

تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

القاهرة - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م إلى ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.
* السيرافى(أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى المتوفى عام ٣٦٨هـ)
**١٦- شرح كتاب سيبويه**
بهامش كتاب سيبويه - طبعة بولاق - القاهرة ١٣١٦ هـ - ١٣١٨ هـ
*السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر المتوفى عام ٩١١هـ)
**١٧- الإتقان فى علوم القرآن**
تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م.
**١٨- الاقتراح فى علم أصول النحو**
الطبعة الثانية - حيدر آباد ١٣٥٩ هـ
**١٩- شرح شواهد المغنى**
نشر الجمالى والخانجى - المطبعة البهية - القاهرة ١٣٢٢هـ
**٢٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها**
تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين - دار إحياء الكتب العربية القاهرة.
**٢١- المطالع السعيدة : شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والتصريف والخط**
تحقيق الدكتور طاهر سليمان حمودة
الدار الجامعية. الإسكندرية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

**٢٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية**
نشر الخانجي- مطبعة السعادة- الطبعة الأولـــى- القـــاهرة ١٣٢٧هـ
* الصبان (محمد بن على الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ )
**٢٣-حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الفية ابن مالك**
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
* عباس محمود العقاد
**٢٤- أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب**
نشر دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣م
* عبده الراجحى (دكتور)
**٢٥- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية**
دار المعارف بمصر ١٩٦٨م
**٢٦- النحو العربى والدرس الحديث : بحث فى المنهج**
دار نشر الثقافة - الإسكندرية ١٩٧٧م
* ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ين عقيـــل العقيلـــى المتوفـــى عـــام ٧٦٩هـ)
**٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**
تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد
الطبعة الثانية عشرة - المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م
* العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى المتوفى عام ٦١٦ هـ )
**٢٨- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فـــى جميع القرآن.**

مطبعة التقديم العملية - القاهرة ١٣٤٧ هـ

* على عبد الواحد وافى (دكتور)

**٢٩ - علم اللغة**

نشر لجنة البيان العربى - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

* ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام٣٩٥ هـ )

**٣٠- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها**

الناشر : المكتبة السلفية - القاهرة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠م

* الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى عام ٢٠٧ هـ )

**٣١- معانى القرآن**

الجزء الأول تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار - الطبعة الثانية

نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠، الجزء الثانى بتحقيق الأستاذ محمد على النجار نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى والأستاذ على النجدى ناصف، نشر الهيئة المصرية ١٩٧٢م.

* فندريس (جوزيف)

**٣٢- اللغة**

تعريب الأستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص

الناشر : مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٠م

* القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى المتوفى عام ٦٧١ هـ)

٣٣- **الجامع لأحكام القرآن**

الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب - القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٧م.

* القزاز القيروانى (أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى)

٣٤- **كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة**

تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة

الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٣م

* القزوينى (جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين القزوينى)

٣٥- **الإيضاح فى علوم البلاغة : المعانى والبيان والبديع**

* ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر بن أيوب المتوفى عام ٧٥١هـ)

٣٦- **بدائع الفوائد**

الناشر : إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة

٣٧- **التبيان فى أقسام القرآن**

مطبعة حجازى - القاهرة ١٣٥٢ هـ

* كمال بشر (دكتور)

٣٨- **دراسات فى علم اللغة**

الطبعة الثانية - دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م

* ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ)

٣٩- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**

تحقيق محمد كامل بركات، الناشر : دار الكتاب العربى

القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م

* المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى عام ٢٨٥ هـ )

٤٠- **المقتضب**

تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة

الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٣٨٨م

* محمد أبو موسى (دكتور)

٤١- **خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى**

الطبعة الثانية - مكتبة وهبة - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

* محمد الأمير

٤٢- **حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام**

دار إحياء الكتب العربية - القاهرة

* محمد على الخولى (دكتور)

٤٣- **قواعد تحويلية للغة العربية**

الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م

* ابن مضاء القرطبى (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى عام ٥٩٢ هـ )

٤٤- **الردّ على النحاة**

تحقيق الدكتور شوقى ضيف، الناشر : دار الفكر العربى

الطبعة الأولى : القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧م

* محمود السعران (دكتور)

٤٥- علم اللغة : مقدمة للقارىء العربى

دار المعارف - فرع الإسكندرية ١٩٦٢م

* محمود شكرى الألوسى

**٤٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**

المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤١ هـ

* الميدانى (ابو الفضل احمد بن محمد النيابورى الميدانى المتوفى عام ٥٨١ هـ )

**٤٧- مجمع الأمثال**

الناشر:عبد الرحمن محمد - القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٣٥٣هـ.

* ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦١ هـ)

**٤٨- شرح ابن هشام الأنصارى على قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير**

مطبعة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٤٩ هـ.

**٤٩- شرح شذور الذهب**

تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

الناشر : المكتبة التجارية - الطبعة السادسة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣م

**٥٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**

دار إحياء الكتب العربية - القاهرة

* ابن يعيش (موفق الدين بن على بن يعيش المتوفى عام٦٤٣ هـ )

**٥١- شرح المفصل**

تحقيق جماعة من علماء الأزهر - إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.

ثانيا : المصادر الأجنبية :

- **Chomsky, Noam :**
  1- Aspects of The Theory of Syntax, The M.I.T. press, Cambridge eleventh printing, 1976.
- **Falk, Julia, S. :**
  2- Linguistics And Language, Second Edition John Wiley & Songs U.S.A., 1978.
- **Grider, John, T.& Suzette Haden Elgin :**
  3-Guide to Transformational Grammar, History, Theory, Practice printedin U.S.A., 1973.
- **Iangacker, Ronald, W,:**
  4- Fundamentals of Linguistic Analysis, Harcourt, Brace Jovanovich, Inc U.S.A., 1972.
- **Lester, Mark:**
  5- Introductory Transformational Grammar of English. Second Edition, Holt, Rinehart and Winston U.S.A., 1976.
- **Palmer, Frank :**
  6- Grammar, Penguin Books, 1975.

محتويات الكتاب